منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

تقارير متخصصة في أنشطة التجزئة

أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات

المحتويات

1 نبذة عن التقرير

2 أثـر السـياقات العالميـة والوطنيـة عـلى مسـتقبل تجارة الجملـة والتجزئة، وإصلاح المركبات

3 المؤشـرات الاقتصاديـة لأنشـطة تجـارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات

4 أنشطة تجارة الجملة والتجزئة

- توقعات أداء سوق تجارة التجزئة للفترة 2021م-2025م
- دراسة سوق تجارة الجملة والتجزئة من وجهة نظر أصحاب المنشآت
- دراسة سوق تجارة الجملة والتجزئة من وجهة نظر المستهلكين

5 أنشطة إصلاح المركبات

- توقعات أداء سوق إصلاح المركبات
- دراسة سوق إصلاح المركبات من وجهة نظر أصحاب المنشآت
- دراسة سوق خدمات إصلاح المركبات من وجهة نظر المستهلكين

1

الجزء الأول

نبذة عن التقرير

نبذة عن التقرير

عن منشآت

أُنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عـام 2016م، وتتلخص أهدافهـا في تنظيم قطاع المنشـآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ودعمه، وتنميته، ورعايته، وفقًا لأفضل الممارسات العالمية؛ لرفع إنتاجية هذه المنشآت، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35 % بحلول عام 2030م.

وتعمل "منشـآت" على إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع؛ لنشر ثقافة العمل الحر، وفكره، وروح ريادة الأعمال، والمبادرة، والابتـكار، وتنويـع مصادر الدعـم المالي للمنشـآت، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تصنف بأنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت، ومساندتها في تنميـة قدراتها الإداريـة، والفنية، والمالية، والتسـويقية، والموارد البشرية، وغيرها.

كما تعمل على دعم إنشاء شـركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك، وصناديق الإقراض، وتحفيزها؛ لأداء دور متميِّز، وفعال في التمويل، والاستثمار في المنشآت، وإنشاء البرامج اللازمة لتنمية المنشـآت، ودعمها، إضافة إلى إنشـاء مراكز خدمة شاملة للمنشآت؛ لإصدار جميع المتطلبات النظامية لها ونحوها؛ من خلال المشاركة الفعلية والإلكترونية للجهات العامة والخاصة ذات العلاقة.

الأهداف العامة للتقرير

- تقديم معلومات وإحصاءات تخص التوقعات المستقبلية لحجم السـوق، والتطورات المتوقعة لأنشـطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات في المملكة العربية السعودية للفترة 2022م-2025م.
- توضيح التوجهات المستقبلية لأنشـطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات في ظل التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية على الصعيدين العالمي والمحلي.
- توضيح حالة السـوق، وإبراز الفـرص المتاحة، ورغبات المسـتهلكين، وتطلعاتهم، وآراء أصحاب الأعمال في كل نشاط.
- مساعدة رواد الأعمال والمستثمرين في التعرف بشكل أوضح على الخصائص والمميزات الاقتصادية الحالية والمستقبلية لهذه الأنشطة.
- تشجيع رواد الأعمال للاستثمار في هذه الأنشطة بصفتها من الأنشـطة الاقتصاديـة الواعدة في المملكة العربية السعودية.
- دفع الاسـتثمار في هذه الأنشـطة، والرفع من قيمتها الاقتصادية، ومن مسـاهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية التقرير

تعتمد منهجية التقرير على عرض البيانات، والإحصاءات، والمؤشـرات الاقتصادية، والاجتماعية، وتحليلها، واستطلاع آراء المستهلكين، ومقدمي الخدمات الخاصة بأنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات، وذلك من خلال:

طرق جمع البيانات

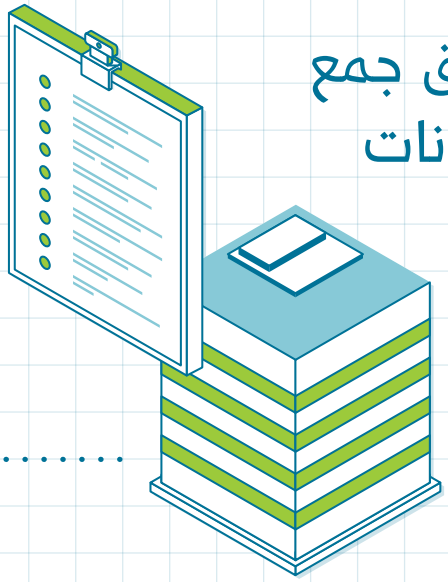

بيانات أولية

جُمِعَت من خلال المقابلات الميدانية باستخدام الاستبانة لعينات تمثيلية من المستهلكين، ومن أصحاب منشآت تقديم الخدمات الخاصة بأنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات.

بيانـات ثانويـة

صادرة عن هيئات ومؤسسات سعودية أو عن هيئات ومنظمات وتقارير دولية موثوقة.

التعريف بالأنشطة

نشاط تجارة الجملة والتجزئة

تعرف الهيئـة العامة للإحصاء (في منهجيتها المعتمدة لجمع إحصـاءات تجارة الجملة والتجزئة) نشـاط تجارة الجملة والتجزئة: بأنه نشـاط يشمل المنشآت التجارية التـي تقوم ببيع أي نوع من السـلع بالجملة أو التجزئة، من دون إجراء أية عملية تحويل للسلعة.

وحسـب دليل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، فإن هذا النشاط ينقسم إلى قسمين:

أولًا: القسـم رقم 46، ويشمل 84 نشـاطًا فرعيًّا للبيع بالجملة، لأنواع وأصناف مختلفة من السلع.

ثانيا: القسم رقم 47، ويشـمل 111 نشاطًا فرعيًّا للبيع بالتجزئة، لأنواع وأصناف مختلفة من السلع.

نشاط إصلاح المركبات

تعرف الهيئـة العامة للإحصاء (في منهجيتها المعتمدة لجمع إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة) نشـاط إصلاح المركبات بأنه نشاط يشمل المنشآت التي تقوم بأعمال صيانة وإصـلاح المركبات ذات المحـركات، والدراجات النارية.

وحسـب دليل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، فإن هذا النشاط يتضمن:

أولًا: نشـاط صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات، ويتضمن 35 نشاطًا فرعيًّا، مسجلًا ضمن الفئة رقم 4520، ويشمل جميع أنواع وأصناف خدمات صيانة المركبات، وإصلاحها، كالميكانيك، والكهرباء، والتكييف، والسمكرة، والطلاء...

ثانيًا: نشاط صيانة الدراجات النارية، وإصلاحها، وما في حكمهـا، وهو النشـاط الفرعـي ذي الرقـم 45403.

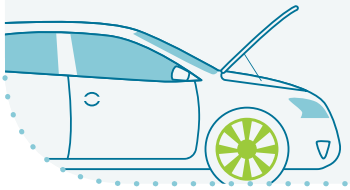

الجزء الثاني

أثر السياقات العالمية والوطنية على مستقبل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات في المملكة

1-2 أثر السياقات العالمية على أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات

1

عودة النمو للتجارة العالمية بعد الجائحة

توقّعت مؤسسة "موديز" للتصنيف الائتماني" في تقريرها السنوي لعام 2021م، عودة النموّ للتجارة العالمية بداية من عام 2022م، وسيكون ذلك النموّ؛ نتيجة للتعافي المتوقّع للاقتصاد العالمي على الرغم من عدم استقرار الأسواق، والأسعار جراء التوترات الجيوسياسية، والعسكرية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حركة التجارة العالمية، وعلى أسعار المواد الاستهلاكية، والمواد الأولية. ومع هذا النموّ المتوقّع يُنتظر أن تتراجع الضغوط على سلاسل الإمداد على المستوى الدولي، بعد بوادر انفراج أزمة كورونا، وإمكانية عودة التجارة الدولية تدريجيًّا إلى نسقها الطبيعي؛ كلّ ذلك سيساهم في تنشيط عمليات استيراد السلع، والمواد التي تحتاجها قطاعات مختلفة في السعودية، مثل: صيانة المركبات، وتجارة الجملة والتجزئة.

2

تأثير التقنيات الحديثة في تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات

ستلعب التقنيات الحديثة -حسب مجلة فوربس- دورًا مهمًا في تنمية أنشطة تجارة الجملة والتجزئة الإلكترونية في العالم خلال السنوات القليلة القادمة؛ وذلك من خلال الجمع بين العديد من التقنيات، والأنظمة المتطورة في التجارة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والواقع الممتد (Extended Reality)، الذي يتضمن الواقع الافتراضي (Virtual Reality)، والواقع المعزز (Augmented Reality)، وجميعها ستساهم إسهامًا كبيرًا في تطوير التجارة الإلكترونية.

كما ستعمل التقنيات الحديثة على تطوير صناعة السيارات، والمركبات الكهربائية. وحسب دراسة أجرتها وكالة "بلومبيرغ نيو إنرجي فاينانس"، ستشكل السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات 50% من مبيعات السيارات الجديدة في أوروبا بحلول العام 2030م، و85% بحلول العام 2035م. وهو ما يعني أن أنشطة إصلاح المركبات ستتأثر بشكل واضح بتراجع تصنيع المركبات التي تعمل بالبنزين والديزل، بدءًا من العام 2025م، وإمكانية تشكّل احتياجات جديدة في مجال صيانة المركبات وإصلاحها.

Sources: Moody's: Retail growth to cool after 2021's burst of demand
FORBES: Top Predictions for Retail 2021

3

ظهور اتجاهات جديدة في تجارة الجملة والتجزئة وفي إصلاح المركبات

بيّنت دراسة قامت بها McKinsey، ظهور عدة اتجاهات مستقبلية جديدة في تجارة الجملة والتجزئة، منها:

- ازدهار مزودي منصات التجارة الغذائية المبتكرة عبر الإنترنت التي أصبحت تمكن المستهلك من النقر لاختيار مشترياته وتجميعها في مراكز ونقاط تجميع معينة؛ ليتم توصيلها له إلى الباب، أو استلامها من نقطة التجميع مباشرة.

- ظهور تقدم كبير في خدمة الدفع الذاتي في السوبر ماركت باستخدام مميزات "المحفظة الرقمية"، والدفع؛ من خلال الهواتف الذكية باعتماد تطبيقات، مثل: Scan & Go.

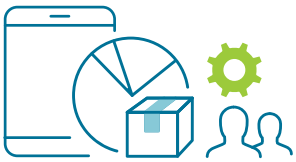

- الاستخدام المتزايد للأجهزة اللوحية، وأجهزة الاتصال عن بعد في إدارة الموارد البشرية، وتدريب الموظفين، وإدارة العملاء، وإدارة المخزون في المؤسسات التجارية الكبرى والمتوسطة، وكذلك الورشات العصرية لإصلاح المركبات وصيانتها.

- تزايد أهمية التسويق الرقمي، ووسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات الموقع، وحسابات المشاهير لتسويق المنتجات، وهي من العوامل الجديدة التي ستساهم إسهامًا كبيرًا في تنمية أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، والتواصل الأفضل مع العملاء، والتكيف مع احتياجاتهم.

- هناك أيضًا توجه جديد يعتمد على الاستفادة من البيانات الضخمة التي يحصل عليها التجّار من خلال تطبيقات الطلبات والشراء التي يستخدمونها، أو من خلال برامج ولاء العملاء، ويساعد تحليل تلك البيانات أصحاب المنشآت على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ودراسة مدى تنافسية منتجاتهم في الأسواق، وتحديد سياسات الأسعار المناسبة.

- أما على مستوى تجارة المركبات، وإصلاحها، فستكون التأثيرات متفاوتة؛ إذ إن مصنعي السيارات يواصلون دمج المزيد من التقنيات الرقمية في المركبات؛ مما يعني أن السيارات التي سيتم إنتاجها في عام 2022م وما بعده ستكون مليئة بالتكنولوجيا الرقمية المتصلة ببرامج وأنظمة التشغيل، وأنظمة التحكم الرقمية والإلكترونية. وفي الوقت ذاته، يقدم حاليًا وكلاء السيارات لعملائهم إمكانيات جديدة ومبتكرة عبر الإنترنت، تسمح لهم باستخدام تقنيات التجوال الافتراضي، وتسهيل القيادة التجريبية للمركبات. كما أن المركبات الحديثة ستكون متصلة بإنترنت الأشياء؛ بحيث يمكن للسيارة أن ترسل أوتوماتيكيًّا بياناتها الرقمية، وتقوم بالتشخيصات، وتصدر التحذيرات من المشكلات والأعطال المحتملة، وترسل التقارير تلقائيًّا وعن بعد. ويتوقع خبراء السيارات حدوث ثورة رقمية في مجال السيارات ستؤثر بعمق على أنشطة إصلاح المركبات؛ نظراً لاعتماد مصنعي السيارات اعتمادًا كبيرًا على الذكاء التنبؤي في المركبات، وعلى تكنولوجيا الصيانة الآلية.

المصدر:
McKensey & Company: Perspectives on retail and consumer goods, 2020

4

تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على تجارة الجملة والتجزئة، وعلى إصلاح المركبات

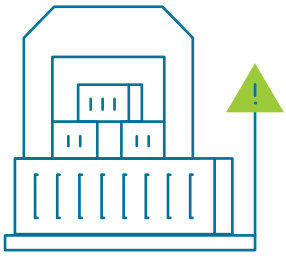

ما من شكّ أن للحرب الروسـية على أوكرانيا آثارًا سلبية على الاقتصاد العالمي، يمكن أن تمتدّ إلى سنوات. ومن بينها الارتفاع السريع لأسعار الغذاء، والزيوت النباتية في الأسواق العالميـة. حيث تُعَدُّ هاتان الدولتان من أهم الدول المصدرة للحبوب، والزيوت في العالم، وتعطّل سلاسل الإنتاج والإمداد فيهما. وبسبب الحرب ذلك سينعكس مباشرة على التوازن الغذائي العالمي، وهو ما سـيخلق إشـكاليات كبيرة في التزود، وفي الصناعات التحويلية في أغلب الدول، وخاصة الدول النامية. وستتأثر بشكل غير مباشر جميع الأنشطة المرتبطة بإنتاج الغذاء وتوزيعه، مثل: تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والنقل، والتخزين...إلخ.

أما في مجال إصلاح المركبات، فيُتوقّع أن يكون لهذه الحرب آثار مدمرة على صناعة السيارات، وبالذات في روسيا. فشركة فورد أعلنت تعليق عمليات إنتاجها في روسيا. وشركات أخرى، مثل: جينرال موتورز، وفولكس فاجن، وفولفو أعلنت عن تعليق عملياتها، ومبيعاتها للسـيارات في روسيا، بينما قامت دايملر للشـاحنات (مرسيدس) بتعليق تعاونها مع شركة الشـاحنات المحلية الروسية كاماز، فيما أوقفت هيونداي، وتويوتا مصانعهما في روسيا؛ نظرًا لانقطاع سلاسل التوريد، وعجزهما عن توفير الأجزاء اللازمة للاسـتمرار في الإنتاج. ومن المتوقع في حال اسـتمرار هذه الأزمة أن تعجز شـركات تصنيع السـيارات في العالم عن توريد القطع، وأجزاء السـيارات الضرورية لتصنيع مركباتها؛ مما قد يقلص من عملياتها بشكل كبير، وسينعكس ذلك سلبيًا على أنشطة إصلاح المركبات؛ بسبب ندرة قطع الغيار، وغلاء أسعارها في الأسواق العالمية.

5

تأثير ارتفاع أسعار النقل والشحن الدوليين على تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات

إن ما يزيد عن 80% من تجارة السلع العالمية - وفقًا لتقارير وكالة "بلومبيرغ"- تتم عن طريق البحر، ولذلك فإن الزيادات الحادة في تكاليف الشحن ستنعكس مباشرة على الأسعار العالمية للمواد والسلع، بما يهدّد أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بالركود على المدى القصير والمتوسط. وقد أفاد "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)" بأن أسعار الاستيراد العالمية قد ترتفع بنسبة 11% وأسعار المواد الاستهلاكية بـ1.5% إلى نهاية العام 2023م، ومن المتوقع أن تواصل أسعار المواد الاسـتهلاكية العالمية في الارتفاع إلى أن توقّف الاضطرابات في سلاسـل شـحن الإمدادات، وتتم معالجة قيود الموانئ، وتوفر الحاويات.

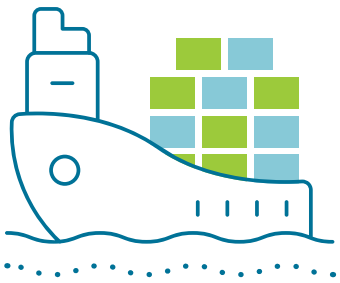

كما أن تراجع حركة التجارة العالمية جراء تفشي كورونا تسبب في مضاعفة أسـعار الشحن، سواء للحاويات أم للسفن التي تسـتخدم لنقل البضائع ذات العجلات، كالقطارات، والسـيارات إلى 3 أضعاف. ومع ارتفاع أسعار التأمين، تضررت إيرادات وأرباح الشـركات المصنعة للسـيارات في العالم؛ ما دفعها إلى إغلاق بعض مصانعها، وتخفيض إنتاجها. يضاف إلى ذلك أزمة توفّر الرقائق الإلكترونية التي تستخدم في صناعة السيارات. كلّ هذه العوامل ستتسبب في نقص المعروض من السيارات. وسيؤثر ذلك مباشرة على سوق إصلاح المركبات.

Source: McKensey & Company: Perspectives on retail and consumer goods, 2020

2-2 أثر السياقات الوطنية على أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات

1 قوة الاقتصاد السعودي

أصبح الاقتصاد السـعودي عضوًا فاعلًا في الاقتصاد العالمي، وفي مجموعة العشـرين، ومدعومًا بنظام ماليٍّ قوي، وقطاع بنكي فعّال، وشـركات حكومية عملاقة. كما تعتبر بيئة العمل في السـعودية جذابة للغاية، خاصة مع ما تم اعتماده من إصلاحات، وبرامج، ومبادرات، ضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، والتي استهدفت تحوّل هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع، ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية، ورفع مساهمة القطاع الخـاص، وتمكين القطاع الثالـث. وترجمت التصنيفات الدوليـة النتائج والأرقام الإيجابية للاقتصاد السعودي، حيث عدلت وكالة التصنيف الائتماني الدولية "ستاندرد آند بورز"، التوقعات المستقبلية للاقتصاد السعودي من مستقرة إلى إيجابية؛ بسبب تحسن نمو الناتـج المحلي الإجمالي، وتسـارع تعافي الاقتصاد من آثار الجائحة، وارتفاع أسـعار النفط. كل هذه العوامل ستعمل في المستقبل القريب على دعم عدة أنشطة اقتصادية وتنميتها، مثل: تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات.

2 الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي

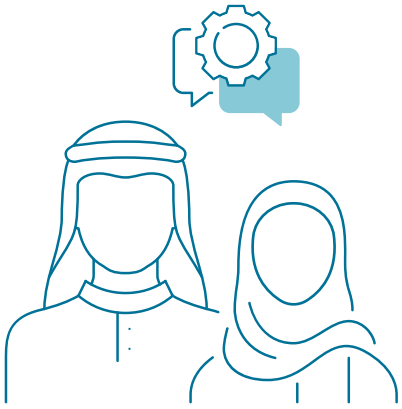

تواصل حكومة المملكة العربية السعودية تنفيذ البرامج الإصلاحية ذات الطابع الاجتماعي، منها: "سعودة" القوى العاملة، ورفع نسبة كفاءتها، وكذلك رفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. كل هذه الإجراءات من شأنها توفير المزيد من فرص العمل في القطاعات المختلفة، وستكون أنشـطة تجارة الجملة والتجزئة، وأنشـطة إصلاح المركبـات في صدارة الأنشطة الاقتصادية التي ستستفيد بشكل مباشر من هذه الإصلاحات.

3 تطور القطاع المالي

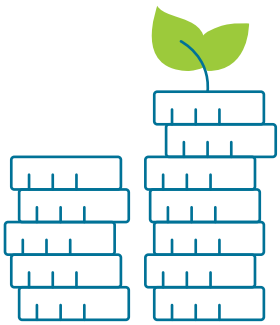

تهتم حكومة المملكة العربية السعودية بالقطاع المالي؛ لكونه أحد ركائز التنمية الاقتصادية وشرط من شروط تنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل، والاستثمار. وقد التزمت المملكة بزيادة إجمالي أصول القطاع المصرفي، لتبلغ 3,515 مليار ريال بحلول عام 2025م. وستسـاهم هـذه الإمكانيـات الضخمة في دعـم القطاع الخـاص والمنشـآت الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ومنها: أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وأنشطة إصلاح المركبات.

Sources: صحيفة المواطن الإلكترونية بتاريخ 21 يوليو 2021
https://goodycs.com/ar/resource/the-future-of-the-hospitality-industry-in-saudi-arabia

4

تطور قطاعات الترفيه والسياحة .....

تمضي السـعودية قُدمًا في دعم صناعة الترفيه والسياحة؛ لكونهما من الأنشطة الاقتصادية المولّدة للقيمة المضافة، والمحرّكة للأنشطة الاقتصادية الأخرى، كالتجارة، والنقل، وما يتصل بهما من خدمات. ومن المتوقع أن يتواصل الدعم الحكومي لهذه القطاعات من خلال تشجيع القطاع الخاص، والمبادرة الفردية بما يسـمح برفع نسبة مسـاهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي. وأن التحولات الكبرى التي تعيشـها قطاعات الترفيه والسياحة ستكون لها تداعيات إيجابية كبرى على أنشـطة تجارة الجملة والتجزئة، وعلى أنشطة إصلاح المركبات. وستساهم كثرة المواسم والفعاليات في أنحاء المملكة إسهامًا كبيرًا في جذب الزوار، والسياح من داخل المملكة وخارجها، وتنشيط التجارة الداخلية، وخدمات إصلاح المركبات.

5

انخفاض أسعار العقارات التجارية .....

تشـير بيانات الرقم القياسي لأسـعار العقارات الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء إلى تسجيل انخفاض مستمر على مستوى الرقم القياسي لأسعار العقارات التجارية، التي تشمل الأراضي، والمعارض، والمحلات، والمراكز التجارية. حيث تُظهر البيانات أنّ أسـعار العقـارات التجارية انخفضت بشـكل واضح جدًا خلال السـنوات الأربع الأخيرة، مقارنة بما كانت عليه في عام 2014م (سنة الأساس). كما تفيد التوقعات باستمرار انخفاض أسعار الشراء، وأسعار إيجار العقارات التجارية للسنوات القادمة؛ وذلك نتيجة لحجم الاستثمارات الخاصة في مجال بناء المراكز التجارية والمولات. حيث يتوقع افتتاح العديد من المراكز التجارية الكبرى الضخمة في كل من الرياض، وجدة في أفق عام 2025م.

الرقم القياسي لأسعار العقارات التجارية
(الأساس: 2014=100)

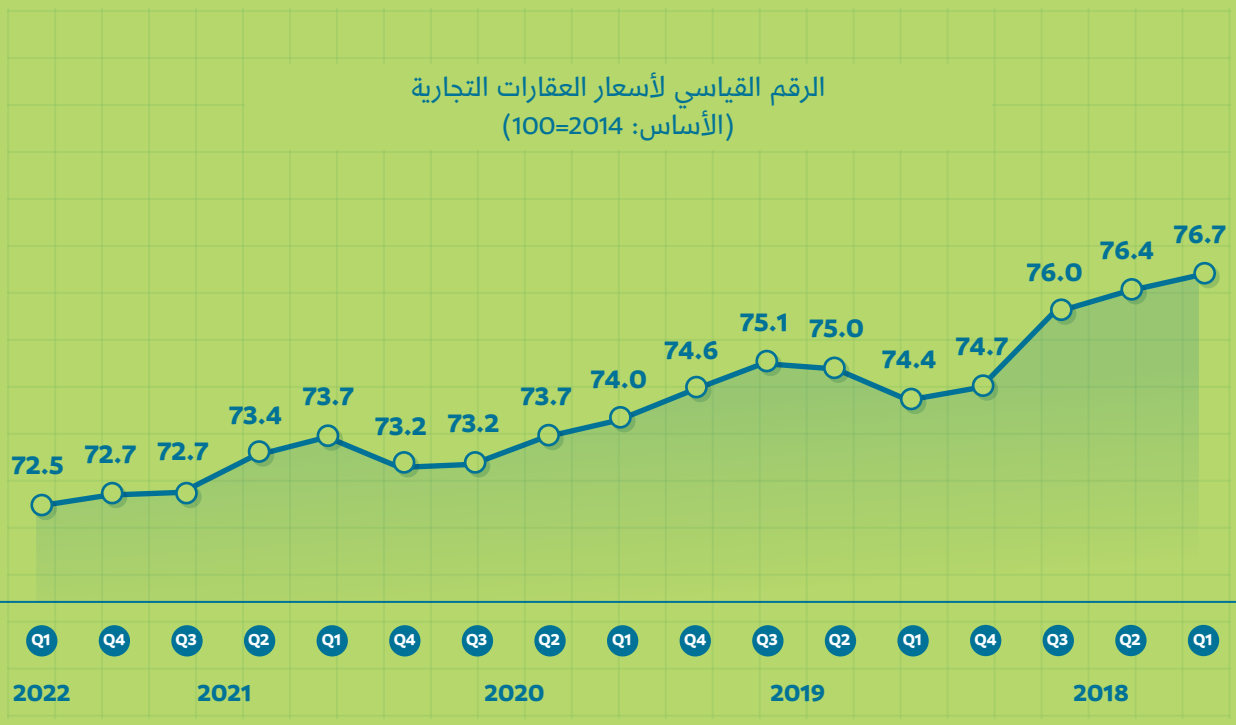

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار العقارات.

5

التوجه نحو صناعة السيارات الكهربائية

أعلنت المملكة العربية السعودية في بداية عام 2022م عن برنامجها لإنشاء أول مصنع لتصنيع السيارات الكهربائية في البلاد؛ حيث تخطط الحكومة لضمان تشغيل 30% من جميع المركبات في العاصمة الرياض بالكهرباء بحلول عام 2030م. وتُعدّ هذه الخطوة من بين أهداف رؤية المملكة 2030م لتعزيز الحياة المستدامة في المملكة بعيدًا عن اقتصاد النفط.

وسيتم في هذا الإطار إنشاء مصنع السيارات الكهربائية الذي سيكون له القدرة على إنتاج ما يصل إلى 150 ألف سيارة كهربائية سنويًّا، من خلال توقيع عقد بين الشركة الأمريكية لصناعة السيارات (Lucid Group) ووزارة الاستثمار السعودية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، تسمح لها بإنشاء أول مصنع لها خارج الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية.

سيكون لهذا التوجه الجديد نحو صناعة السيارات الكهربائية تأثيرات عميقة على أنشطة صيانة المركبات وإصلاحها؛ حيث سيتطلب ذلك إيجاد مرافق وبنية تحتية لازمة لصيانة المركبات الكهربائية، وإصلاحها، وشحنها. وستخلق هذه الشراكة فرصًا اسـتثمارية جديدة، وواعدة لرواد الأعمال السعوديين للعشـرية القادمة. كما يُتوقّع أن تحدث أيضًا فرصًا تدريبية للشباب السعودي، ولخريجي الكليات والمعاهد التقنية.

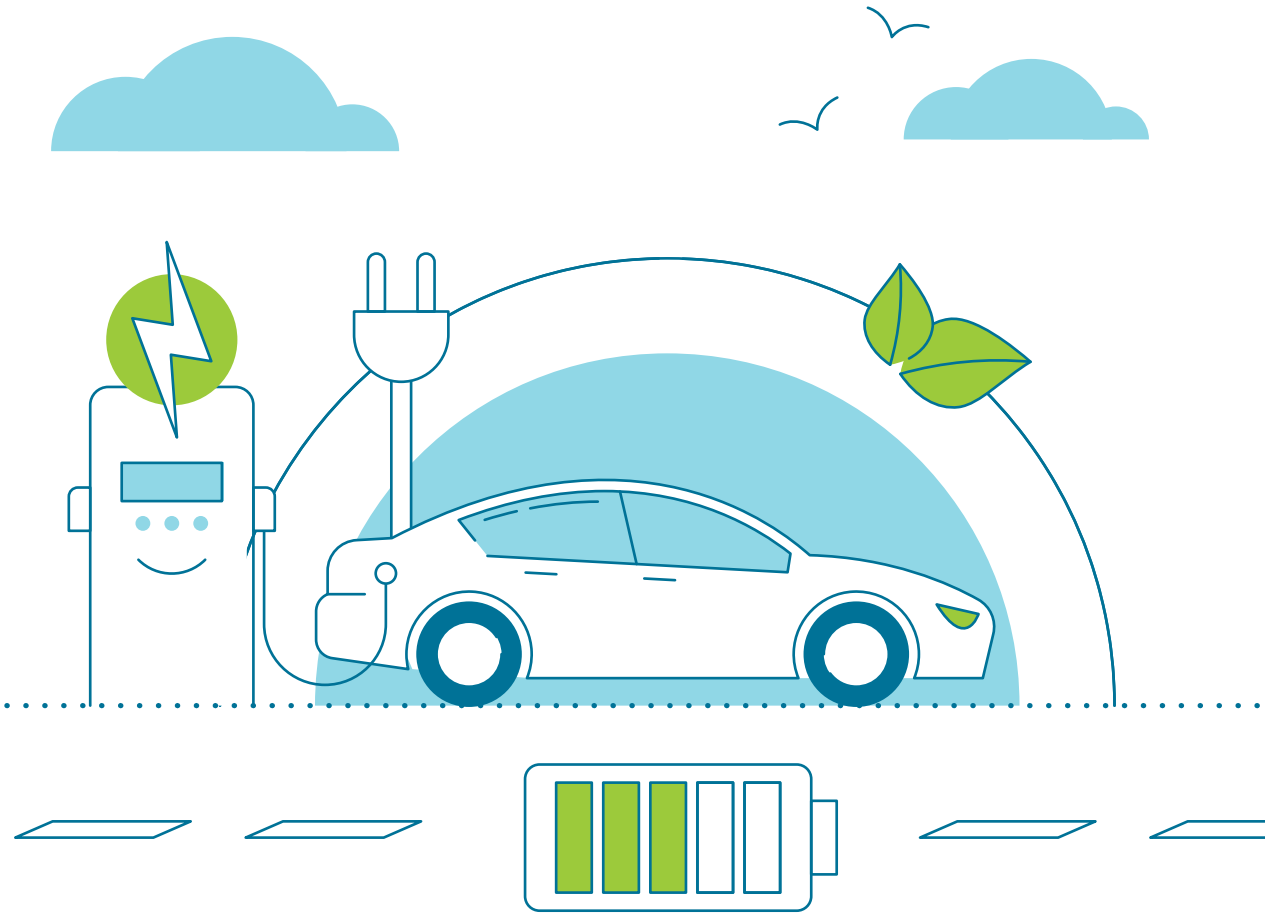

المصدر:
https://www.aleqt.com/202226/05//article_2323736.html

3

الجزء الثالث

المؤشرات الاقتصادية لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات

حتى الربع الرابع من عام 2021م

1-3 الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق

تتيح إحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إمكانية الاطلاع على توزيع الناتج المحلي الإجمالي السعودي، حسب 11 قطاعًا اقتصاديًّا. ومن خلال الإصدارات الجديدة للهيئة، يتضح أن أنشطة تجارة الجملة والتجزئة تصنّف مع أنشطة المطاعم والفنادق ضمن القطاع الاقتصادي السادس. وتشير بيانات الربع الرابع من عام 2021م، إلى أنّ الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق قد بلغ نحو 77.7 مليار ريال بالأسعار الجارية، و 64.5 مليار ريال بالأسعار الثابتة (100=2010).

كما تُظهر البيانات ارتفاع الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق بنسبة 2.91%، خلال الربع الرابع 2021م مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه، وبنسبة 4.35% مقارنة بنفس الربع من العام الماضي (2020م). وتفيد هذه النتائج بأن قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق يشهد انتعاشة قويّة تمثلت في تحقيقه لنمو اقتصادي قياسي خلال عامي 2020م و2021م، سواءً أكان بالأسعار الجارية أم الثابتة أم بالتعديلات الموسمية.

وتأتي هذه النتائج في وقت يتوقع فيه البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد السعودي نموًا قويًا، بفضل إنتاج النفط، والانتعاش القوي في القطاع غير النفطي، متوقعًا نموًا خلال عام 2022م يصل إلى 7%، لكنه سيتباطأ إلى 3.8% خلال عام 2023م.

64.5 مليار ريال

الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق بالأسعار الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2021م.

%4.35

نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق على أساس سنوي.

%2.91

نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي للقطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق على أساس ربعي.

الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (مليون ريال)

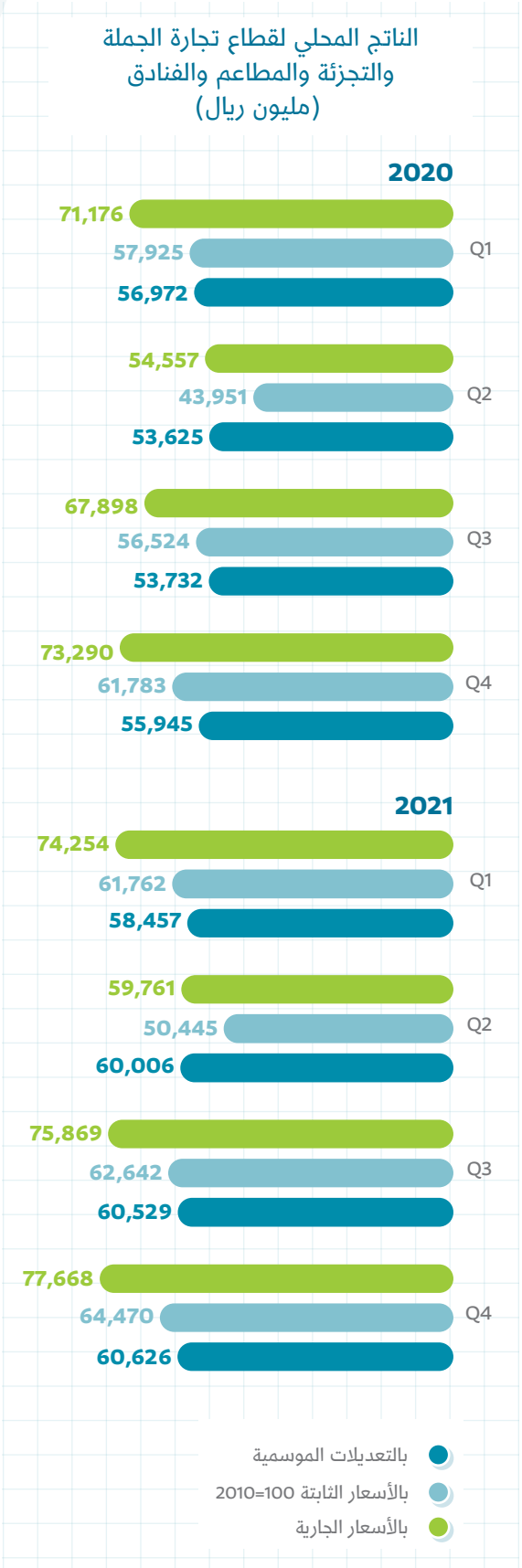

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية.

2-3 مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق في الناتج المحلي

خلال الربع الرابع من عام 2021، بلغ الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق نحو 64.5 مليار ريال، وقد ساهم بنسبة 9.1% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. هذه النسبة تصل إلى 22.1% من الناتج المحلي غير النفطي، وبذلك يحتلّ قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق المركز الثالث ضمن القطاعات الاقتصادية غير النفطية، من حيث الأهمية الاقتصادية، بعد قطاع الصناعات التحويلية بـ28.1%، وقطاع خدمات المال، والتأمين، والعقارات، وخدمات الأعمال بـ25%. وهو يتجاوز قطاعات كثيرة أخرى، مثل: التشييد، والبناء، أو النقل، والتخزين، والاتصالات، إلخ.

وفي ظل التغيّرات الوطنية، يُتوقع أن ترتفع مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق في الناتج المحلي غير النفطي؛ نتيجة للتطورات الحاصلة في قطاعي الترفيه والسياحة، وما سيترتب عنهما من زيادة في الطلب على السلع، والمواد الاستهلاكية المختلفة.

%9.1

نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع 2021م.

%22.1

نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق في الناتج المحلي غير النفطي خلال الربع الرابع 2021م.

المركز 3

قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق هو القطاع الثالث من حيث الأهمية الاقتصادية خلال الربع الرابع 2021م.

نسبة مساهمة قطاع المطاعم، والفنادق، وتجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

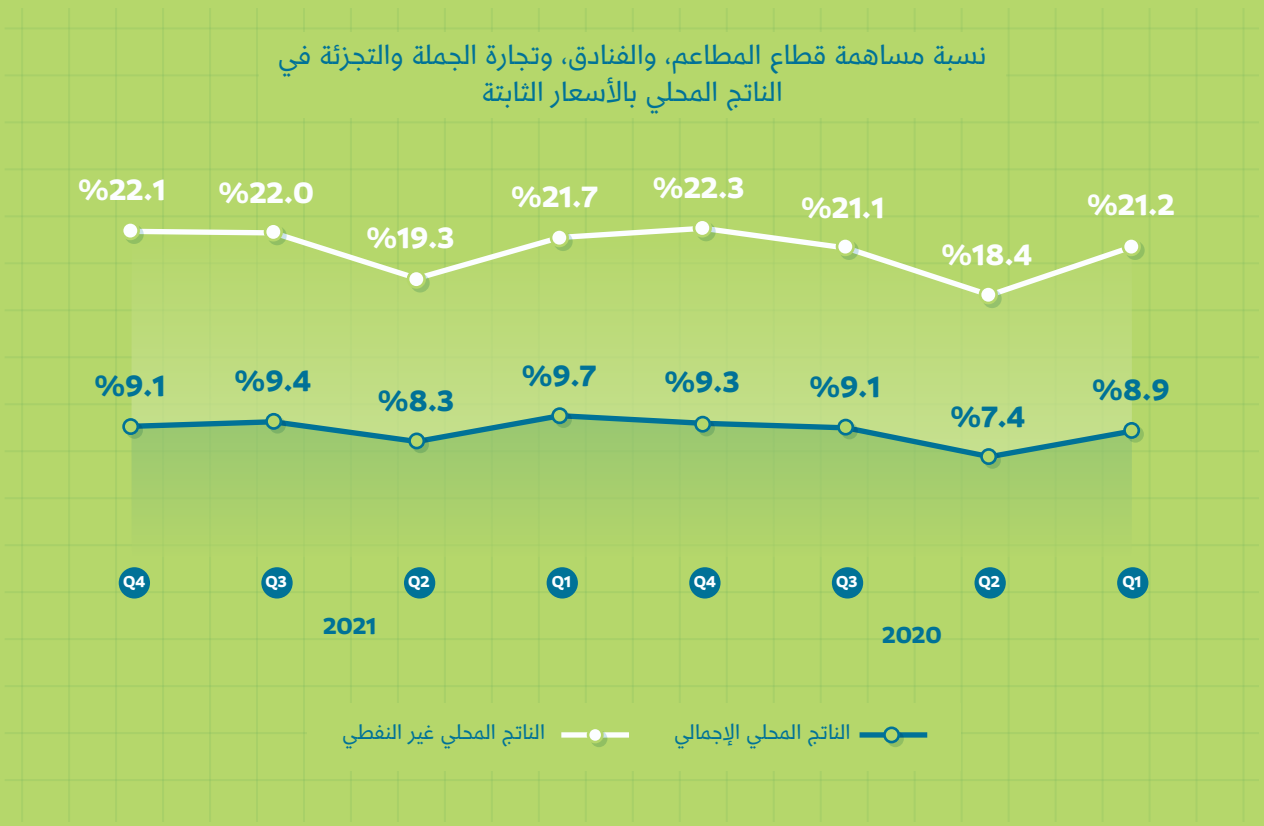

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية.

3-3 العاملون في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات

تُشير إحصاءات سوق العمل التي تصدرها الهيئة العامة للإحصاء إلى أن عدد العاملين الخاضعين لأنظمة التأمينات الاجتماعية، ولوائحها في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات، قد ناهز في نهاية الربع الرابع من عام 2021م الـ1.79 مليون عامل، بنسبة 21% من إجمالي العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية في المملكة. وتأتي هذه الأنشطة في المركز الثاني بعد أنشطة التشييد، من حيث عدد العاملين فيها، ولكنها تتصدر جميع الأنشطة الاقتصادية من حيث عدد السعوديين والسعوديات العاملين فيها؛ وذلك بأكثر من 460 ألف عامل وعاملة، تليها مباشرة أنشطة التشييد بنحو 303 ألف عامل وعاملة من ذوي الجنسية السعودية.

وتُظهر بيانات الربع الرابع 2021م أن ما يقارب ربع عدد العاملين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية (25.7%) هم مواطنون سعوديون، منهم 188,784 من الإناث. وقد ارتفع عدد العاملات السعوديات في هذه الأنشطة بنسبة 8.63% على أساس سنوي؛ وذلك نتيجة لسياسة تمكين المرأة السعودية، والرفع من مساهمتها في الاقتصاد المحلّي. حيث يلاحظ أن نسبة السعوديات من إجمالي الأيدي العاملة في هذه الأنشطة قد ارتفع من 9.2% في الربع الرابع 2020م إلى 10.54% بعد سنة واحدة.

من جانب آخر مثّل السعوديون الذكور نسبة 15.2% من إجمالي الأيدي العاملة في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات؛ وذلك خلال الربع الرابع من عام 2021م. هذه النسبة كانت في حدود 14% في الربع الرابع من السنة الماضية، وهو ما يعني أن أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات أصبحت تستقطب أيضًا السعوديين والسعوديات؛ وذلك نتيجة لسياسة توطين الوظائف التي تتبعها المملكة منذ مدة تماشيًا مع أهداف رؤية المملكة 2030. ويتجلى ذلك بوضوح في انخفاض نسبة الوافدين في هذه الأنشطة من 76.8% إلى 74.3% خلال سنة.

من المتوقع أيضًا أن تبدأ تأثيرات سياسة توطين الوظائف على أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات في الظهور أكثر خلال الفترة الممتدة بين 2022م و 2025م، خاصة مع تفعيل دور معاهد، ومراكز التدريب المهني؛ لتوفير اليد العاملة الوطنية بمستويات عالية من الكفاءة والمهنية. وفي هذا الإطار تتوقع كلّ من وزارة التعليم والمؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، أنّه سيتمّ قبول 40% من خريجي الثانويات في التدريب التقني والمهني بحلول عام 2030م.

مواطنون
%25.7

الربع الرابع 2020م	الربع الرابع 2021م
173,789	188,784
265,420	271,898

وافدون
%74.3

الربع الرابع 2020م	الربع الرابع 2021م
23,298	22,008
1,431,035	1,308,189

إجمالي العاملين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات

الربع الرابع 2020م	الربع الرابع 2021م
1,893,542	1,790,879

النسبة من إجمالي العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

الربع الرابع 2020م	الربع الرابع 2021م
%22.6	%21

1.79 مليون
عدد العاملين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات في الربع الرابع 2021م.

1 المركز الأول
أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات هي أكبر قطاع اقتصادي مشغل للسعوديين في الربع الرابع 2021م.

%25.7
من العاملين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات في الربع الرابع 2021م هم من ذوي الجنسية السعودية.

%10.54
نسبة السعوديات العاملات في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات في الربع الرابع 2021م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات سوق العمل.

4-3 الائتمان الممنوح لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة

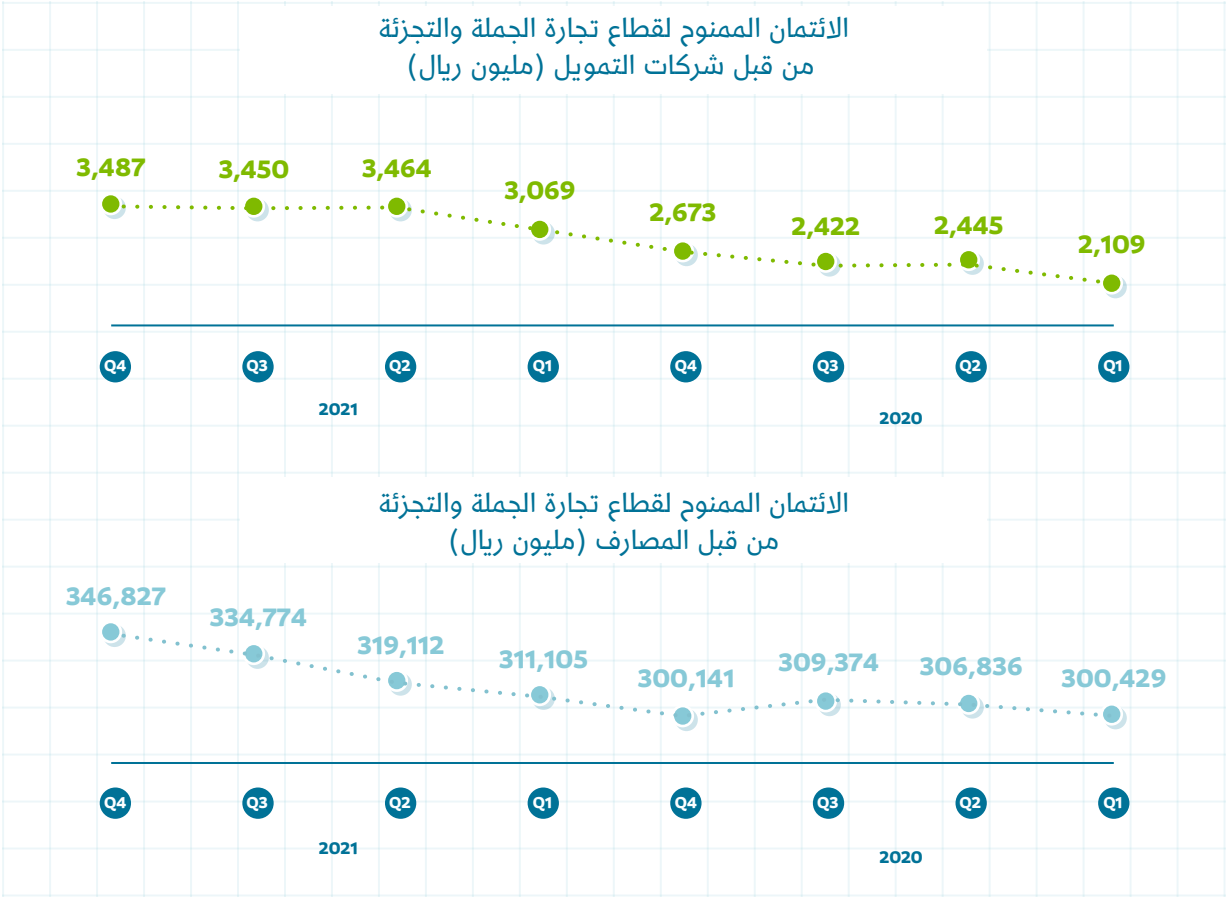

تُشير الإحصاءات الربعية للبنك المركزي السعودي إلى أنّ إجمالي قيمة الائتمان الممنوح لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة قد بلغ في الربع الرابع من عام 2021م نحو 350.3 مليار ريال، مسـجّلًا نسـبة زيادة بلغت 3.57% على أساس ربعي و15.7% على أساس سنوي، وقد أخذ بذلك منحى تصاعديًّا منذ بداية عام 2020م.

كان القطاع المصرفي أو البنكي هو الممول الرئيس لأنشـطة تجارة الجملة والتجزئة في الربع الرابع من عام 2021م بنسـبة 99%، في حين لم توفّر الشركات المتخصصة في التمويل إلّا 3,487 مليون ريال بنسبة 1% من إجمالي التمويل الممنوح لها.

ارتفاع حصة تمويل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة في السنتين الأخيرتين، كان استجابة لما شهدته هذه الأنشطة من ديناميكية، ومن تحسـن في المردود الاقتصادي بعد مدة من الركود؛ بسبب الأوضاع الصحية، والاقتصادية العالمية. ومن المتوقع أن تتواصل انتعاشة أنشـطة تجارة الجملة والتجزئة في السـنوات القادمة في ظل رفع البنك الدولي لتوقعاته بزيادة نموّ الاقتصاد السعودي بنسبة 4.9% خلال عـام 2022م، وتأكيداته بتعافي القطاعـات غير النفطية بعد نجاح المملكة في السـيطرة على التأثيرات السـلبية للأزمة الصحية العالمية، واعتمادها لسياسات اقتصادية محفزة للقطاع الخاص.

ومن المتوقع أن يتدعم حجم الائتمان الممنوح لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة أكثر فأكثر، في ظل عزم حكومة المملكة والتزامها بزيادة إجمالي أصول القطاع المصرفي لتبلغ 3,515 مليار ريال بحلول عام 2025م. وستساهم هذه الإمكانيات الضخمة في دعم القطاع الخاص، والمنشـآت الصغيرة والمتوسطة، وتشـجيع الاسـتثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ومنها: أنشـطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة إصلاح المركبات.

350.3 مليار ريال

قيمة الائتمان الممنوح لأنشـطة تجارة الجملة والتجزئة في الربع الرابع 2021م.

%15.7

نسـبة نمو الائتمان الممنوح لأنشـطة تجارة الجملة والتجزئة فـي الربع الرابع 2021م على أساس سنوي.

%99

من الائتمـان الممنوح لأنشـطة تجارة الجملة والتجزئة في الربع الرابع 2021م وفّره القطاع المصرفي.

المصدر: البنك المركزي السعودي، عمليات نقاط البيع

5-3 مؤشر أسعار الأسهم في نشاطي تجارة تجزئة الأغذية، والسلع الكمالية

إن العديد من الشركات والمنشآت الناشطة في مجال تجارة الجملة والتجزئة مدرجة في السوق المالية السعودية الرئيسة (تداول)، وقد بلغ عددها 14 شركة في نهاية عام 2021، منها 8 شركات متخصصة في تجارة تجزئة السلع الكمالية، والبقية متخصصة في تجارة تجزئة الأغذية.

وتُظهر التقارير السنوية لسوق تداول ارتفاعًا ملحوظًا في مؤشر أسعار أسهم شركات تجارة تجزئة السلع الكمالية ببلوغه 9,847 نقطة، خلال عام 2021، وبزيادة 1,291 نقطة مقارنة بمستواه في عام 2020م. في المقابل، انخفض مؤشر أسعار أسهم شركات تجزئة الأغذية بـ1,416 نقطة لنفس المدة.

وتفيد هذه التغيّرات بأن تجارة تجزئة الكماليات جذبت المزيد من المستثمرين في العام 2021م، وارتفع الطلب على أسهم الشركات الناشطة في هذا المجال؛ مما جعل مؤشر سعر أسهمها يرتفع بنسبة 15.09% خلال سنة.

إن الطلب على أسهم شركات تجزئة الأغذية كان منخفضًا في عام 2021م مقارنة بعام 2020م، ويعود ذلك بالأساس إلى توجه المستثمرين نحو قطاعات أخرى؛ بسبب توقعاتهم بدخول هذا القطاع في حالة ركود على المدى القصير، وانعكس ذلك سلبًا على مؤشر أسعار أسهم شركات تجزئة الأغذية، وانخفاضه بنسبة 13.43%.

من المرجح أن تشهد سوق الأوراق المالية السعودية مزيدًا من النموّ خلال السنوات القادمة، تزامنًا مع تعديل وكالة التصنيف الائتماني الدولية "ستاندرد آند بورز"، لتوقعاتها المستقبلية بشأن الاقتصاد السعودي من مستقرة إلى إيجابية؛ ونتيجة لذلك، يُنتظر أن يتحسن مؤشر أسعار الأسهم في السوق الرئيسية ليتجاوز الـ13,000 نقطة بداية من عام 2023م؛ لينعكس ذلك على مؤشر أسعار الأسهم في جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك أنشطة تجارة تجزئة الأغذية والسلع الكمالية.

9,847 نقطة

هو مؤشر أسعار أسهم شركات تجزئة السلع الكمالية في عام 2021م.

9,121 نقطة

هو مؤشر أسعار أسهم شركات تجزئة الأغذية في عام 2021م.

%15.09

نسبة ارتفاع مؤشر أسعار أسهم شركات تجارة تجزئة الكماليات بين عامي 2020م و 2021م.

مؤشر أسعار الأسهم في قطاع تجارة التجزئة
الأساس: 1000 نقطة = 1985

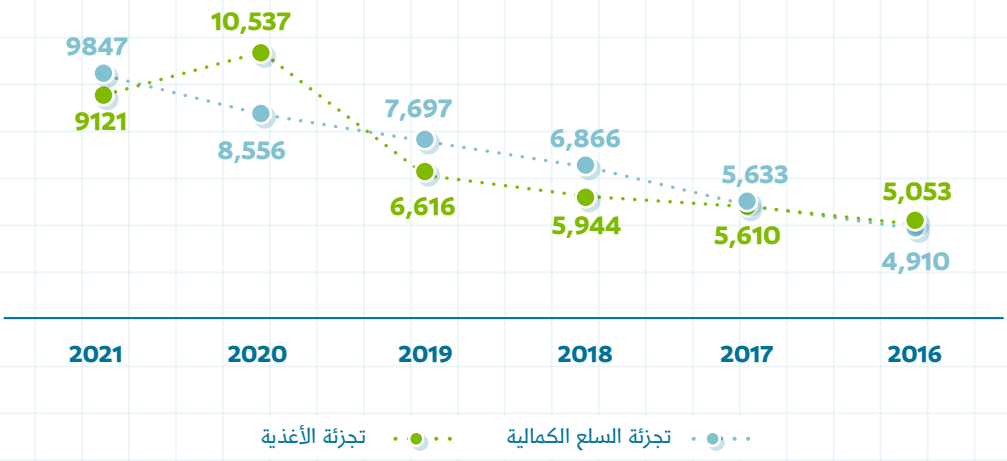

المصدر: تداول السعودية، التقارير السنوية

4

الجزء الرابع

أنشطة تجارة الجملة والتجزئة

1-4

توقعات أداء سوق تجارة التجزئة للفترة 2022م-2025م

1-1-4 أصناف تجارة البيع بالتجزئة

تجارة البيع بالتجزئة

تجارة التجزئة داخل المتاجر

البقالات
تشمل جميع أنواع وأحجام المتاجر التي تبيع السلع الغذائية، ومواد التنظيف المنزلي، والمواد الاستهلاكية الأخرى، إلخ.

متخصصون غير البقالة
تشمل جميع أنواع وأحجام المتاجر المتخصصة في بيع التجهيزات المنزلية، أو الأواني، أو الملابس، أو الأحذية، أو الإلكترونيات، إلخ.

المختلطون
تشمل جميع أنواع وأحجام المتاجر التي تبيع في الوقت نفسه أنواعًا مختلفة ومتنوعة من السلع، من دون تخصص في سلع بعينها.

تجارة التجزئة خارج المتاجر

التجارة الإلكترونية
تشمل عمليات شراء السلع المختلفة التي تتم عن بعد عبر التطبيقات والمواقع الإلكترونية للمتاجر.

البيع المباشر
تشمل التزويد المباشر للمستهلكين بالمواد والمنتجات التي يحتاجونها مباشرة في مقرات عملهم أو في منازلهم.

التسوق في البيت
تشمل أنواع التجارة التي تختص بالأساس في بيع السلع والمنتجات عن طريق القنوات التلفزيونية المتخصصة في الإشهار والتسويق. وتتم معاينة المنتجات وتجربتها في المنازل بعد طلب التزود بها.

البيع الآلي
تشمل عمليات البيع عبر آلات البيع الذاتي المثبتة في العديد من الأماكن الخاصة والعامة.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

2-1-4 توقعات قيمة مبيعات تجارة التجزئة داخل المتاجر وخارجها

397.4 مليار ريال

قيمة مبيعات تجـارة التجزئة المتوقّعة في عام 2025م.

%4.12

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لمبيعات تجارة التجزئة للفترة 2021م-2025م.

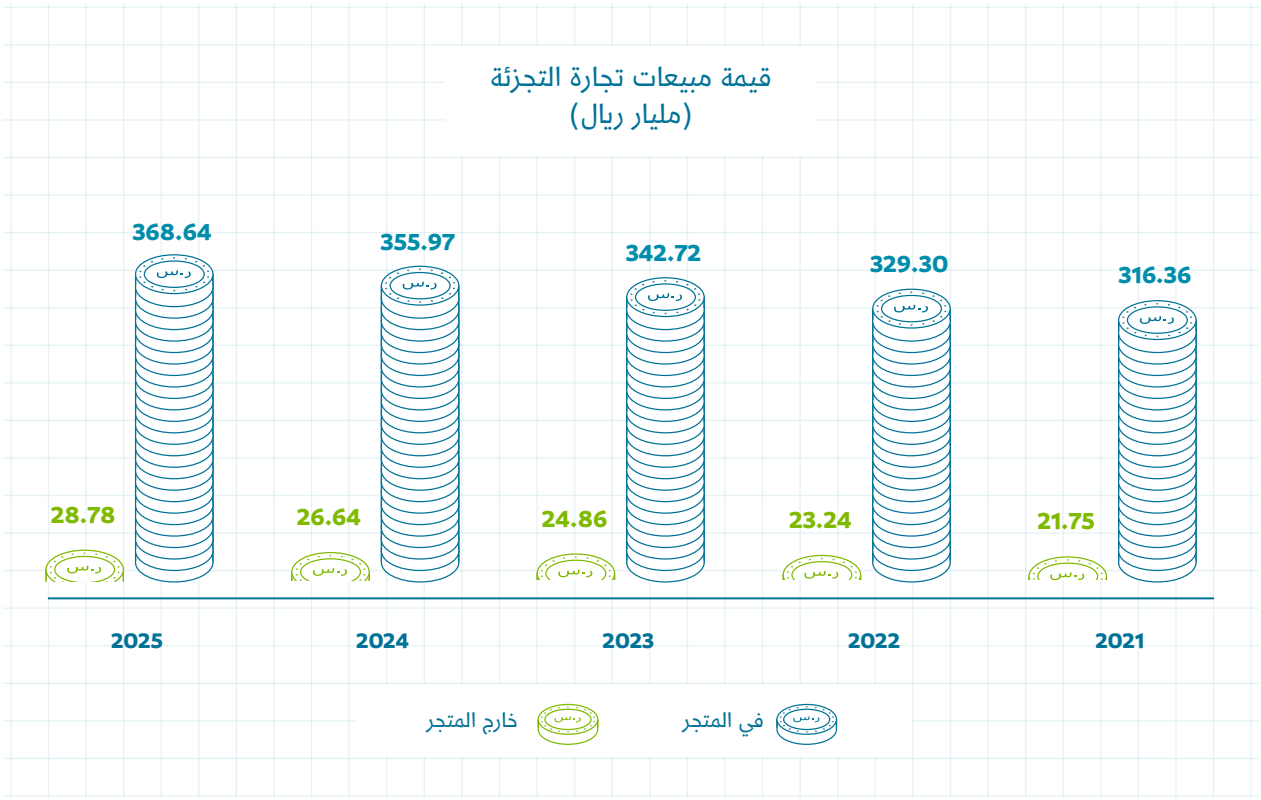

تتوزع مبيعات تجارة التجزئة بين ما يتم في داخل المتاجر، وبين ما يتم خارجها. وتُظهر أرقام العام 2021م، أنّ ما يقارب 93.6% من مبيعات تجارة التجزئة في المملكة العربية السـعودية تمت داخل المتاجر، بقيمة قُدّرت بـ 316.36 مليار ريال. في حين لم تُشكّل المبيعات خارج المتاجر إلاّ 6.4% من إجمالي مبيعات التجزئة بـ 21.75 مليار ريال.

وتُفيـد التوقعات المسـتقبليّة بمزيد تطوّر مبيعات تجارة التجزئة في المملكة العربية السـعودية خلال السـنوات الأربع القادمة، التي تتزامن مع نهايـة المرحلة الأولى من برنامج التحوّل الوطني (2016م-2025م)، وانطلاق المرحلة الثانية منه (2025م-2030م).

مع نهاية العام 2022م، يُتوقع أن يبلـغ حجم مبيعات تجارة التجزئة نحو 352.5 مليار ريال، منها 329.3 مليار ريال مبيعات داخل المتاجر، أي بنسبة زيادة تبلغ 4.3% مقارنة بعام 2021م. وسترتفع هذه النسبة إلى حدود 17.5% بحلول عام 2025م، لتبلـغ 397.4 مليـار ريـال، وبذلـك ستشـهد مبيعـات التجزئـة بنوعيهـا ارتفاعًا بنسـبة 4.12% كمعـدّل سـنوي للفترة 2021م-2025م.

3-1-4 أصناف تجارة البيع بالتجزئة

تجارة البيع بالتجزئة

تجارة التجزئة داخل المتاجر

البقالات

تشمل جميع أنواع وأحجام المتاجر التي تبيع السلع الغذائية، ومواد التنظيف المنزلي، والمواد الاستهلاكية الأخرى، إلخ.

متخصصون غير البقالة

تشـمل جميع أنواع وأحجام المتاجر المتخصصة في بيـع التجهيـزات المنزليـة، أو الأوانـي، أو الملابس، أوالأحذية، أوالإلكترونيات، إلخ.

المختلطون

تشـمل جميع أنواع وأحجام المتاجـر التي تبيع في الوقت نفسه أنواعًا مختلفة ومتنوعة من السلع، من دون تخصص في سلع بعينها.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

4-1-4 توقعات مبيعات تجارة التجزئة داخل المتاجر بحسب الصنف

أعداد منافذ البيع أو المحلات

	2025	2024	2023	2022	2021
البقالات	44,612	43,436	42,417	41,491	40,926
متخصصون غير البقالات	76,218	74,785	73,349	72,181	71,151
تُجار التجزئة المختلطون	1,988	1,943	1,901	1,876	1,851
إجمالي عدد منافذ البيع	122,818	120,164	117,667	115,548	113,928

%3.9

معدّل النموّ السـنوي المتوقّع لمبيعـات تجارة التجزئة داخل المتاجر للفترة 2021م-2025م.

122,818

عدد منافذ البيع في تجارة التجزئة داخل المتاجر المتوقعة لعام 2025م.

%1.9

معـدّل النموّ السـنوي المتوقّع لعدد منافذ البيـع في تجارة التجزئة داخل المتاجر للفترة 2021م-2025م.

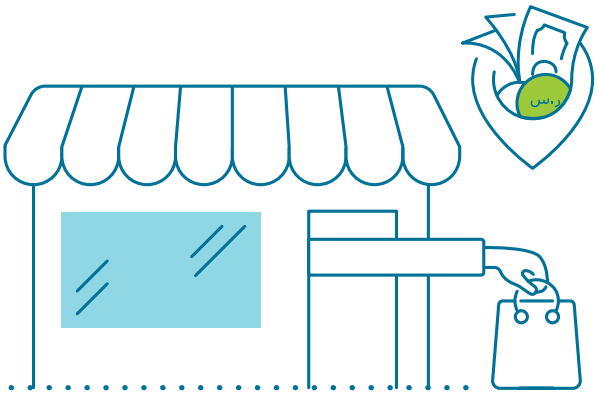

توزيع مبيعات تجارة التجزئة داخل المتاجر حسب النوع

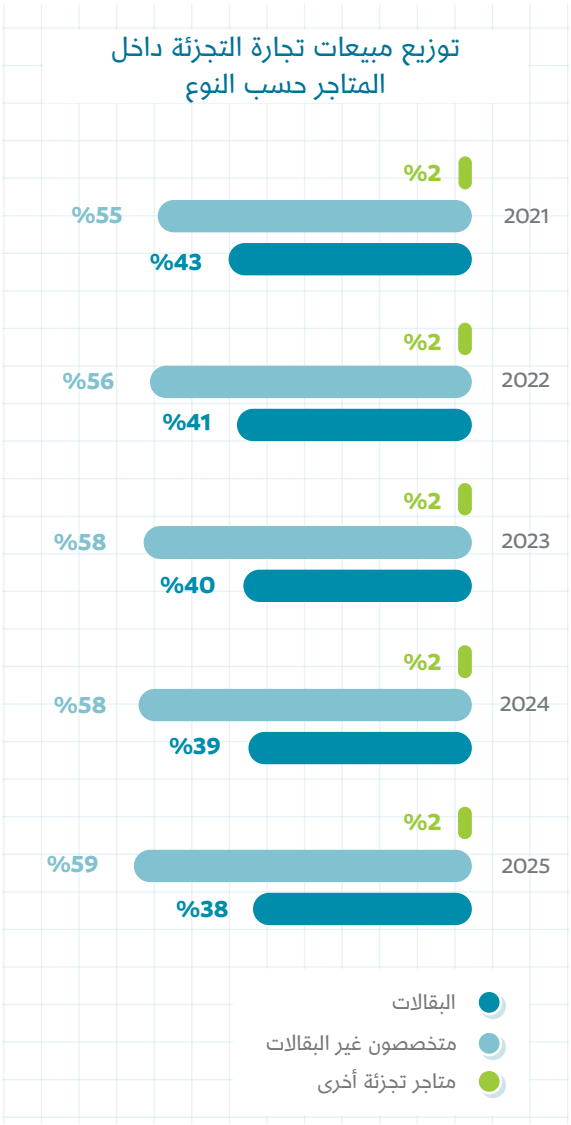

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

في عام 2021م، ناهز عدد منافذ البيع أو المحلات المخصصة لتجارة التجزئة في المملكة نحو 114 ألف متجر، حققت رقم معاملات قُدّر بـ368.64 مليار ريال. 35.9%، من هذه المحلات التي هي متاجر من نوع البقالـة، و62.5% منها هي متاجر متخصصة من غير البقالات، والبقية هي عبارة عن معارض لتجارة التجزئة المختلطة وأنواع أخرى من المتاجر.

كما تُفيد التوقعات بنموّ قيمة مبيعات تجارة التجزئة داخل المتاجر بمعدّل سنوي يُقدّر بـ 3.9% للفترة 2021م-2025م، لتبلغ الـ 368.64 مليار ريال في عام 2025م. و سيرتفع في نفس الوقت إجمالي عدد منافذ البيع بمعدّل سنوي يُقدّر بـ 1.9%، ليفوق الـ122 ألف متجر في عام 2025م.

من جهة أخرى، ستبقى المتاجر التي تبيع سلع متخصصة، مثل: الملابس، أو الأحذية، أو الأواني المنزلية، أو الأثاث، إلخ. مسيطرة على سوق تجارة التجزئة في المملكة العربية السعودية، وسيرتفع نصيبها من 55% في عـام 2021م إلى 59% في عام 2025م، وسـيكون ذلك على حسـاب المتاجر مـن نوع البقالة التي سـينخفض نصيبها من المبيعات من 43% في عام 2021م إلى 38% في عام 2025م. في حين ستحافظ متاجر التجزئة المختلطة على نفس الحصة بـ2% من مبيعات السوق على امتداد الفترة 2021م-2025م.

ومن المنتظر أن تساهم الفعاليات، والمهرجانات التي أصبحت تحتضنها أغلب المدن السعودية في جذب السواح، والزوار من داخل المملكة وخارجها، وسيؤثر ذلك تأثيرًا واضحًا على طلب السلع الاستهلاكية، بما يمكّن من تنشيط تجارة التجزئة داخل المتاجر، والأسـواق، والمسـاحات الكبرى. كما أن افتتاح العديد من المراكز التجاريـة الضخمة في كل من الرياض، وجدّة في السـنوات الأربع القادمة سيكون له الأثر الكبير على تنشيط تجارة التجزئة داخل المتاجر. كما أن تغيير التقويم الدراسي من فصلين دراسيين إلى 3 فصول من شأنه أن يُحدث ديناميكية جديدة في سوق تجارة السلع الاستهلاكية.

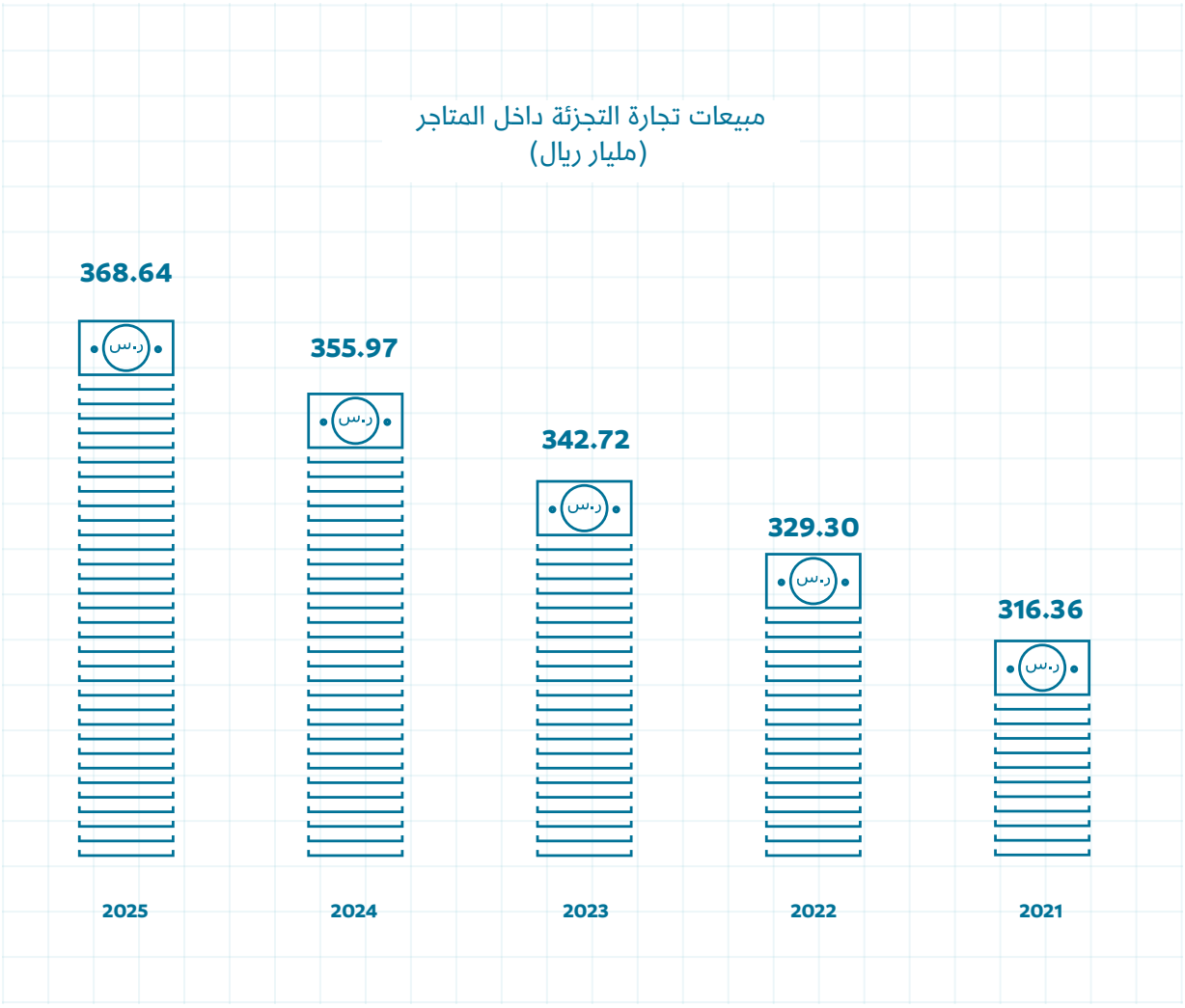

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

5-1-4 توقعات مبيعات تجارة التجزئة داخل المتاجر المتخصصة من غير البقالة

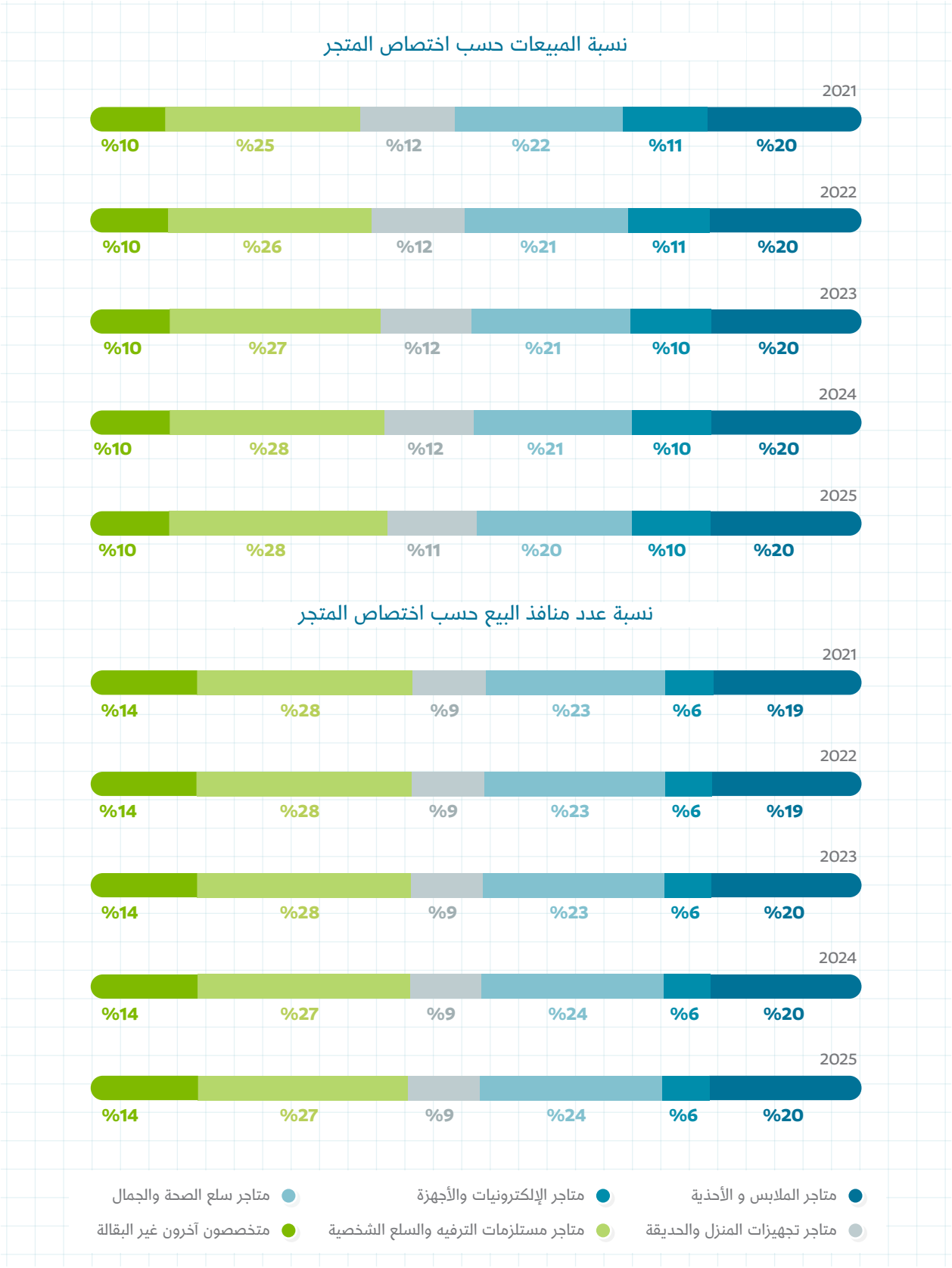

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

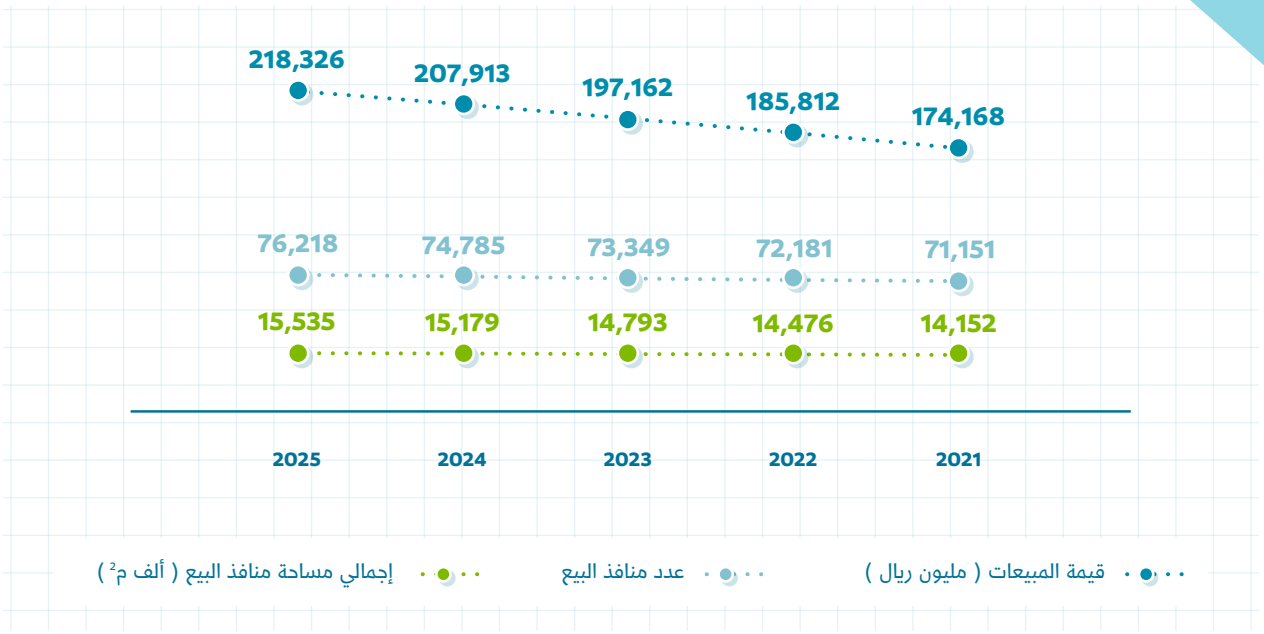

تُعدّ تجارة التجزئة المتخصصة من غير البقالة أهم صنف من أصناف تجارة التجزئة داخل المتاجر في المملكة العربية السعودية، بما أنها مثلت نحو 55% من حجم السوق. وهي تشمل تجارة جميع أنواع السلع غير الغذائية من ملابس، وأحذية، وأجهزة كهربائية، وتجهيزات منزلية، ومستلزمات، وإكسسوارات، وغيرها.

في عام 2021م، بلغ عدد هذا النوع من المتاجر 71,151 معرضًا بمساحة إجمالية قُدّرت بـ 14.2 مليون متر مربع، ومن المتوقّع أن يرتفع هذا العدد من المنافذ بمعدّل سنوي قدره 1.73% خلال الفترة 2021م-2025م، ليبلغ ما يناهز الـ76.2 ألف متجر بمساحة تقرب من الـ15.5 مليون متر مربع في نهاية العام 2025م.

مبيعات هذه المتاجر تخطت الـ 174 مليار ريال في عام 2021م، ومن المؤمّل أنها ستتجاوز الـ 218 مليار ريال بحلول عام 2025م، وستتوزع بنسب متفاوتة بين جميع أصناف المتاجر.

يُتوقّع أيضًا أن يتعزز حجم المبيعات في متاجر مستلزمات الترفيه، والسلع الشخصية خلال الفترة 2021م-2025م ليتطوّر نصيبها من السوق ككل من 25% في بداية الفترة إلى 28% في نهايتها، وسيكون ذلك على حساب تجارة الإلكترونيات، وتجارة تجهيزات المنازل والحدائق. بينما ستحافظ تجارة الملابس، والأحذية على نصيبها المتمثل في 20% من حجم المبيعات في سوق التجزئة، وكذلك 20% من إجمالي عدد منافذ بيع التجزئة، على امتداد كامل الفترة 2012م-2025م. وتستمدّ هذه الأنواع من متاجر التجزئة المتخصصة أهمّيتها في السوق من قدرتها على استنباط سياسات ترويجية فعّالة، تعتمد بالأساس مبدأ الخصومات والعروض، ونقاط الولاء، وخدمات التوصيل المجاني للمشتريات، وخدمة العملاء مع مرونة كبيرة في سياسات الاستبدال والاسترجاع وغيرها.

218.3 مليار ريال

القيمة المتوقعة لمبيعات المتاجر المتخصصة من غير البقالة لعام 2025م.

76,218

عدد المتاجر المتخصصة من غير البقالة المتوقع لعام 2025م.

%55

حصة المتاجر المتخصصة من غير البقالة في السوق السعودي لتجارة التجزئة داخل المتاجر.

%1.73

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لعدد المتاجر المتخصصة من غير البقالة للفترة 2021م-2025م.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

6-1-4 توقعات تجارة التجزئة داخل المتاجر من صنف البقالة

توزيع المبيعات المتوقعة للمتاجر من صنف البقالة في عام 2025م بالمليون ريال

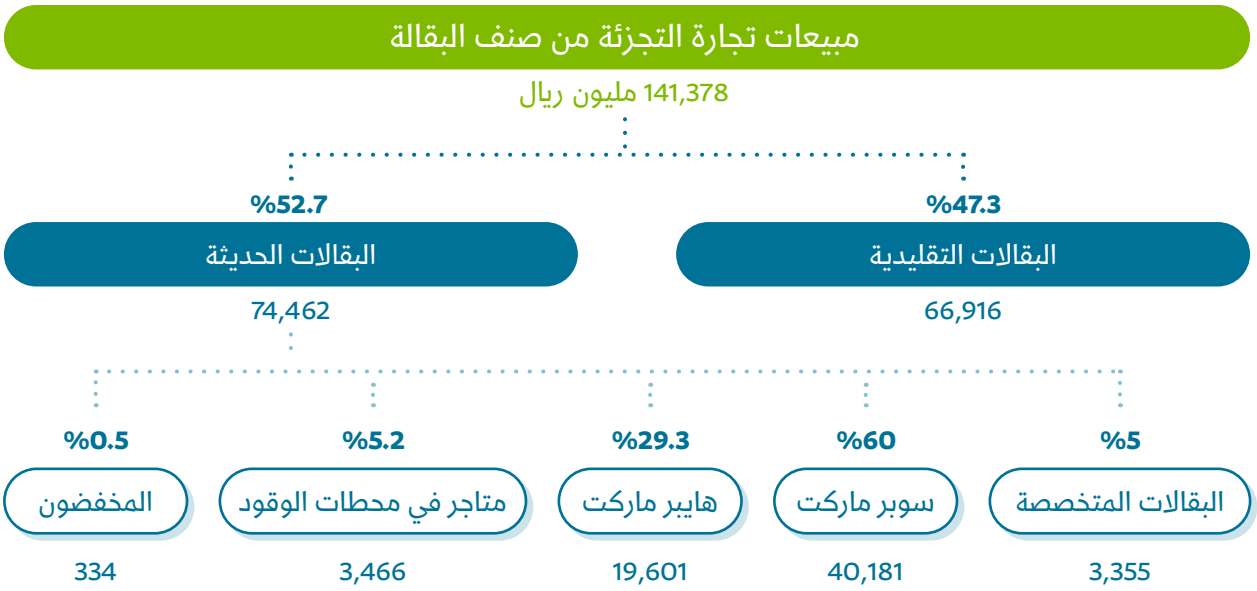

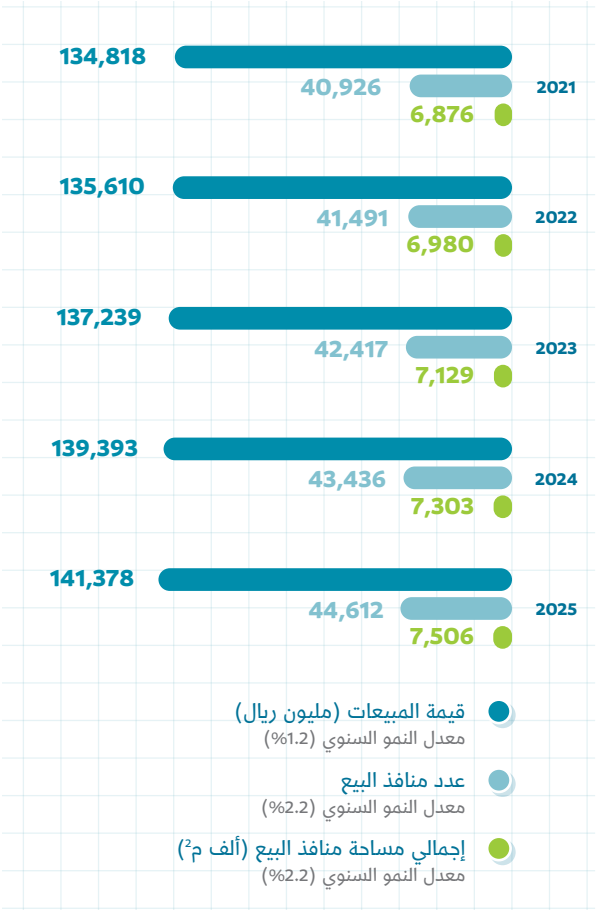

141.4 مليار ريال

القيمة المتوقعة لمبيعات المتاجر من صنف البقالة لعام 2025م.

38,310

عدد المتاجر من صنف البقالة المتوقع لعام 2025م.

%2.2

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لعدد المتاجر من صنف البقالة للفترة 2021م-2025م.

%1.2

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لمبيعات المتاجر من صنف البقالة للفترة 2021م-2025م.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

	معدّل النمو السنوي المتوقّع للفترة 2021م-2025م	
	قيمة المبيعات	عدد منافذ البيع
تجارة التجزئة من صنف البقالة	%1.2	%2.2
1 تجارة التجزئة في البقالات التقليدية	%0.9	%2.3
2 تجارة التجزئة في البقالات الحديثة	%1.6	%1.3
• البقالات المتخصصة	%3.3	%2.6
• سوبر ماركت	%1.3	%1.8
• هايبر ماركت	%1.5	%2.9
• متاجر في محطات الوقود	%4	%0.8
• المخفضون	%3.2	%2.7

تحتـل تجارة التجزئة داخل المتاجر من صنف البقالة المرتبة الثانية على مسـتوى المملكة، بعد متاجر التجزئة المتخصصة، من حيث عدد منافذ البيع، وقيمة المبيعات من إجمالي متاجر التجزئة، وهي تشمل البقالات التقليدية، والبقالات الحديثة. والبقالات التقليدية تكون عادة متاجر صغيرة، تتمركز داخل الأحياء السـكنية، وبها أصناف محدودة من السـلع، وعددها متوقّع أن يبلغ في عام 2025م نحو 38,310 متجرًا في كامل المملكة. أما البقالات الحديثة فهي أكبر مساحة من البقالات التقليدية، وبها تنوع أكثر في السـلع، وتشمل البقالات المتخصصة، والسوبر ماركت، والهايبر ماركت، والمتاجر الموجودة في محطات البنزين، وعلى الطرق السـريعة، وكذلك البقالات التي تبيع بأسـعار مخفضة جدًا، أو بسعر منخفض، وموحّد لمجموعة من السلع، ويُتوقّع أن يبلغ عددها في عام 2025م نحو 6,302 متجرًا في كامل المملكة.

ومن المتوقّع أن تشـهد تجارة التجزئة داخل المتاجر من صنف البقالة، تطورًا أكبر خلال السنوات القادمة، حيث يُنتظر أن يرتفع عدد منافذ البيع، وكذلك مسـاحاتها بنسبة 2.2% سنويًّا طيلة الفترة 2021م-2025م، وستنمو بذلك مبيعاتها بنحو 1.2% سنويًّا.

وحسـب نفس التقديرات المستقبليّة، فإن مبيعات تجارة التجزئة داخل البقالات المتمركزة في محطات الوقود ستشهد أعلى نسبة نموّ سنوي للفترة 2021م-2025م بنسبة 4%، تليها البقالات المتخصصة بنسبة 3.3%.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

7-1-4 أصناف تجارة البيع بالتجزئة

تجارة البيع بالتجزئة

تجارة التجزئة خارج المتاجر

التجارة الإلكترونية
تشمل عمليات شراء السلع المختلفة التي تتم عن بعد عبر التطبيقات، والمواقع الإلكترونية للمتاجر.

البيع المباشر
تشمل التزويد المباشر للمستهلكين بالمواد، والمنتجات التي يحتاجونها مباشـرة في مقـرات عملهم أو في منازلهم.

التسوق في البيت
تشمل أنواع التجارة التي تختص بالأساس في بيع السـلع، والمنتجات عن طريق القنوات التلفزيونية المتخصصة في الإشهار والتسـويق. وتتم معاينة المنتجات وتجربتها في المنازل بعد طلب التزود بها.

البيع الآلي
تشـمل عمليات البيع عبر آلات البيع الذاتي المثبتة في العديد من الأماكن الخاصة والعامة.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

8-1-4 توقعات مبيعات تجارة التجزئة خارج المتاجر حسب الصنف

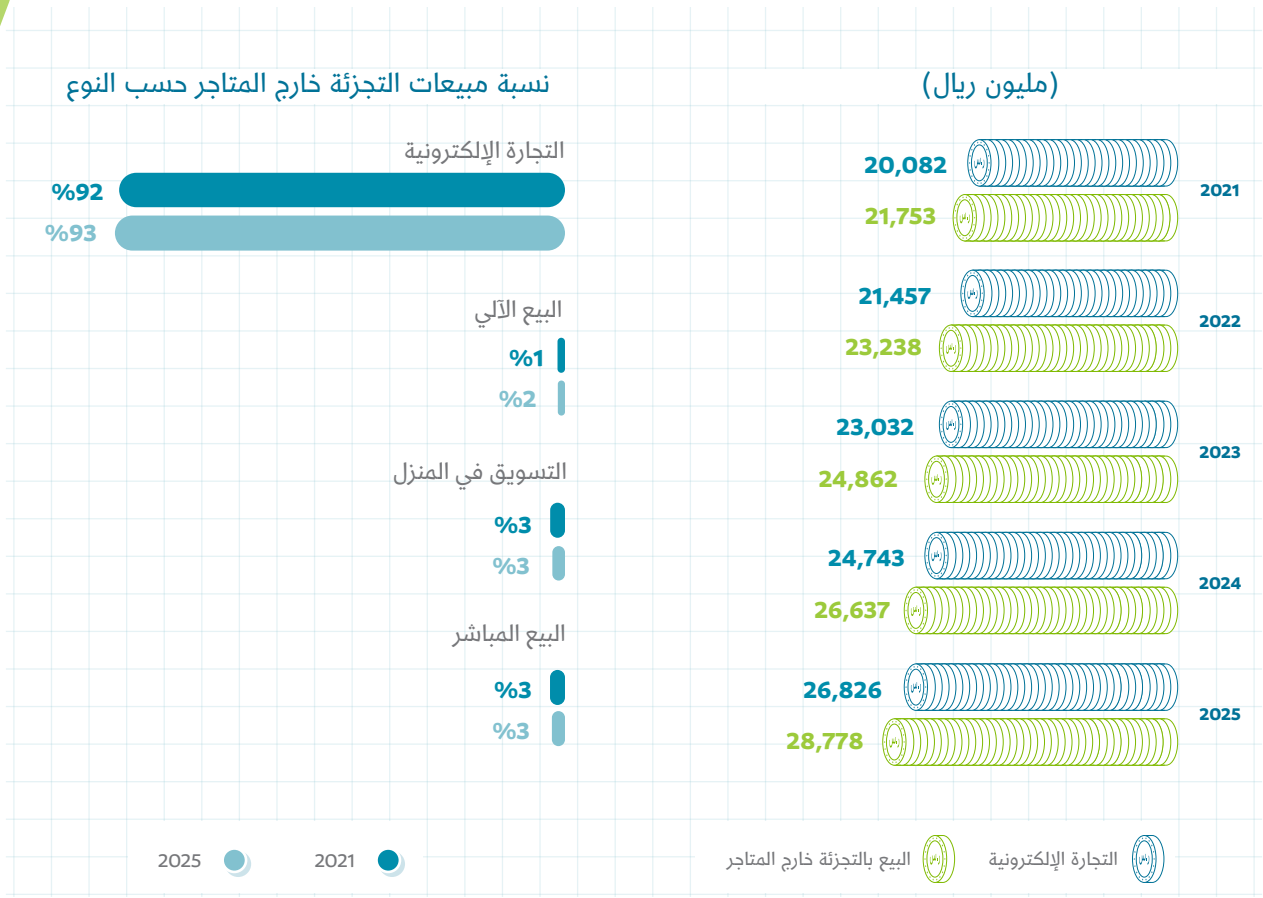

28.8 مليار ريال

القيمة المتوقعة لمبيعات التجزئة خارج المتاجر لعام 2025م.

%7.2

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لمبيعات التجزئة خارج المتاجر للفترة 2021م-2025م.

%93

نسبة التجارة الإلكترونية من إجمالي التجارة خارج المتاجر المتوقعة لعام 2025م.

لا تزال تجارة التجزئة خارج المتاجر ضعيفة في المملكة العربية السعودية، إذ إن قيمتها لم تتجاوز في عام 2021م الـ 22 مليار ريال، وهو ما يمثّل 6.4% فقط من إجمالي مبيعات التجزئة ككلّ، ولكن يُتوقّع أن تشهد ارتفاعًا بمعدّل سنوي 7.2% خلال الفترة 2021م-2025م، لتبلغ قيمتها في نهاية عام 2025م ما يناهز الـ28.8 مليار ريال.

أغلب تجارة التجزئة خارج المتاجر في المملكة ترتبط بالتجارة الإلكترونية، حيث إنها مثلت 92% من حجم مبيعات تجارة التجزئة خارج المتاجر في عام 2021م، ومن المنتظر أن ترتفع إلى 93% بداية من عام 2023م حتى عام 2025م.

بقية أصناف تجارة التجزئة خارج المتاجر ما زالت لم تتطور بالشكل الكافي، بما أنها لا تشكل مجتمعة إلا 8% من إجمالي قيمة المبيعات خارج المتاجر. وهي تتوزع بين التسوق في المنزل والبيع الآلي والبيع المباشر. ولكن هذه الأصناف من تجارة التجزئة متجهة نحو التمدد في السنوات القادمة؛ لأنها دخلت في منحى تصاعدي منذ مدة، وأصبحت قيمة مبيعاتها السنوية ترتفع شيئًا فشيئًا.

ومن المنتظر أن يساهم التطور التقني، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء في تغيير أنماط التجارة خارج المتاجر في المستقبل القريب.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

9-1-4 توقعات مبيعات التجارة الإلكترونية أو التجارة عبر الإنترنت (E-Commerce)

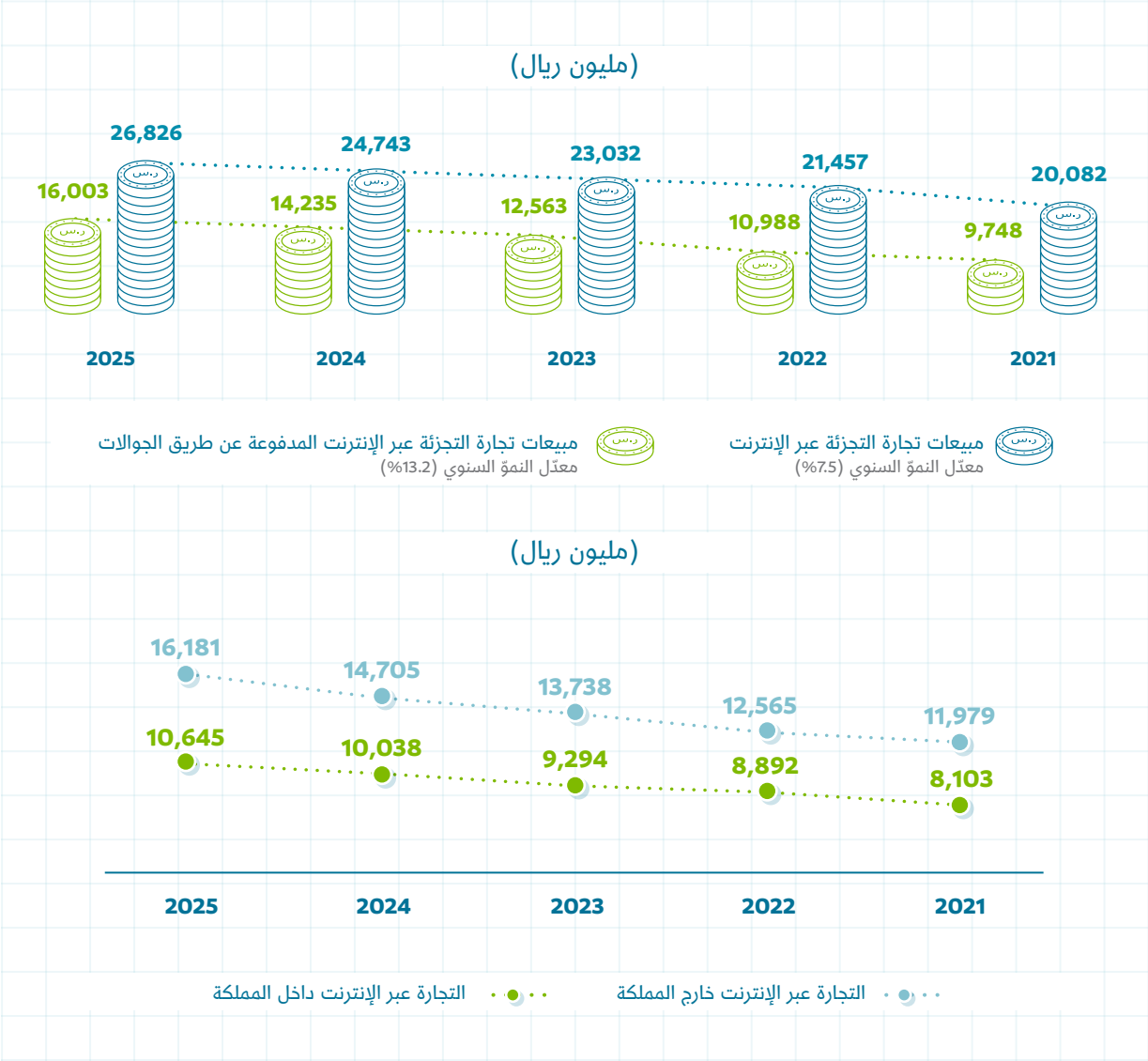

تُفيد التوقعات المستقبليّة بأن سوق تجارة التجزئة عبر الإنترنت في المملكة العربية السعودية سيشهد نموًّا مطّردًا، ترتفع على إثره المبيعات الإلكترونية من 20 مليار ريال في عام 2021م إلى 26.8 مليار ريال في عام 2025م، أي بنسبة زيادة سنوية تُقدّر بـ 7.5%.

وسيساهم التطور الكبير في البنية التحتية للاتصالات في المملكة، وكذلك التغطية السكانية العالية لخدمة الإنترنت في دعم التجارة الإلكترونية من خلال توسيع، وتنويع وسائل وطرق الدفع الإلكتروني، خاصة منها التي تتم عن طريق التطبيقات المختلفة التي يمكن تنزيلها على الجوالات. وحسب التقديرات، فإن مبيعات التجزئة التي يتم دفعها عبر الجوالات، ستشهد بدورها ارتفاعًا بنسبة 13.2% كمعدّل سنوي خلال الفترة 2021م-2025م، لتبلغ نحو 16 مليار ريال في عام 2025م، وهو ما سيمثل 60% من إجمالي مبيعات تجارة التجزئة عبر الإنترنت.

تطوّر التقنيات، والحلول النقدية والمصرفية، واستخدام التقنيات الرقمية للواقع الافتراضي، والواقع المعزز ستعطي دفعًا أكبر للتجارة الإلكترونية سواء من داخل المملكة أم من خارجها في السنوات القليلة القادمة. ومن المتوقّع أن ترتفع قيمة المبيعات الإلكترونية من داخل المملكة بنسبة 7.1% كمعدّل سنوي للفترة 2021م-2025م، في حين ستكون المبيعات الإلكترونية من خارج المملكة أكبر قيمة، وأعلى نموًّا (7.8%) من المبيعات من داخل المملكة لنفس الفترة.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

نوع السلع المشتراة عبر الإنترنت	2021م	2025م	معدّل النموّ السنوي المتوقع للفترة 2021م-2025م
مستلزمات التجميل والعناية الشخصية	641	1,105	%15
صحة الإنسان	359	570	%12
الطعام والشراب	892	1,402	%12
الإكسسوارات الشخصية والنظارات	1,237	1,951	%12
الأدوات المنزلية والمفروشات المنزلية	1,339	1,959	%10
العناية المنزلية	310	444	%9
تحسين المنزل والبستنة	832	1111	%8
منتجات الوسائط	1,801	2,406	%8
الإلكترونيات الاستهلاكية	4,758	6,250	%7
الملابس والأحذية	2,990	3,945	%7
الأجهزة الاستهلاكية	1,285	1,626	%6
أخرى	3,640	4,058	%3
إجمالي مبيعات التجارة عبر الإنترنت (بالمليون ريال)	9,748	16,003	%100

26.8 مليار ريال

القيمة المتوقعة لمبيعات التجارة عبر الإنترنت لعام 2025م.

%7.5

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لمبيعات التجارة الإلكترونية للفترة 2021م-2025م.

16,181 مليون ريال

القيمة المتوقعة للمبيعات عبر الإنترنت من خارج المملكة لعام 2025م.

10,645 مليون ريال

القيمة المتوقعة للمبيعات عبر الإنترنت من داخل المملكة لعام 2025م.

وبالنظر إلى نوعية السلع التي يتم بيعها في المتاجر الإلكترونية فيُتوقع أن تكون مبيعات مستلزمات التجميل والعناية الشخصية الأعلى نموًّا خلال الفترة 2021م-2025م بنسبة 15%، ولكن ستظل مبيعات الإلكترونيات الاستهلاكية تتصدر قائمة السلع المشتراة عبر الإنترنت بـ6250 مليون ريال، لتمثّل نسبة 39% من إجمالي المبيعات الإلكترونية من داخل المملكة وخارجها في عام 2025م.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

4-1-10 توقعات مبيعات تجارة التجزئة عبر آلات البيع الذاتي (Vending machines)

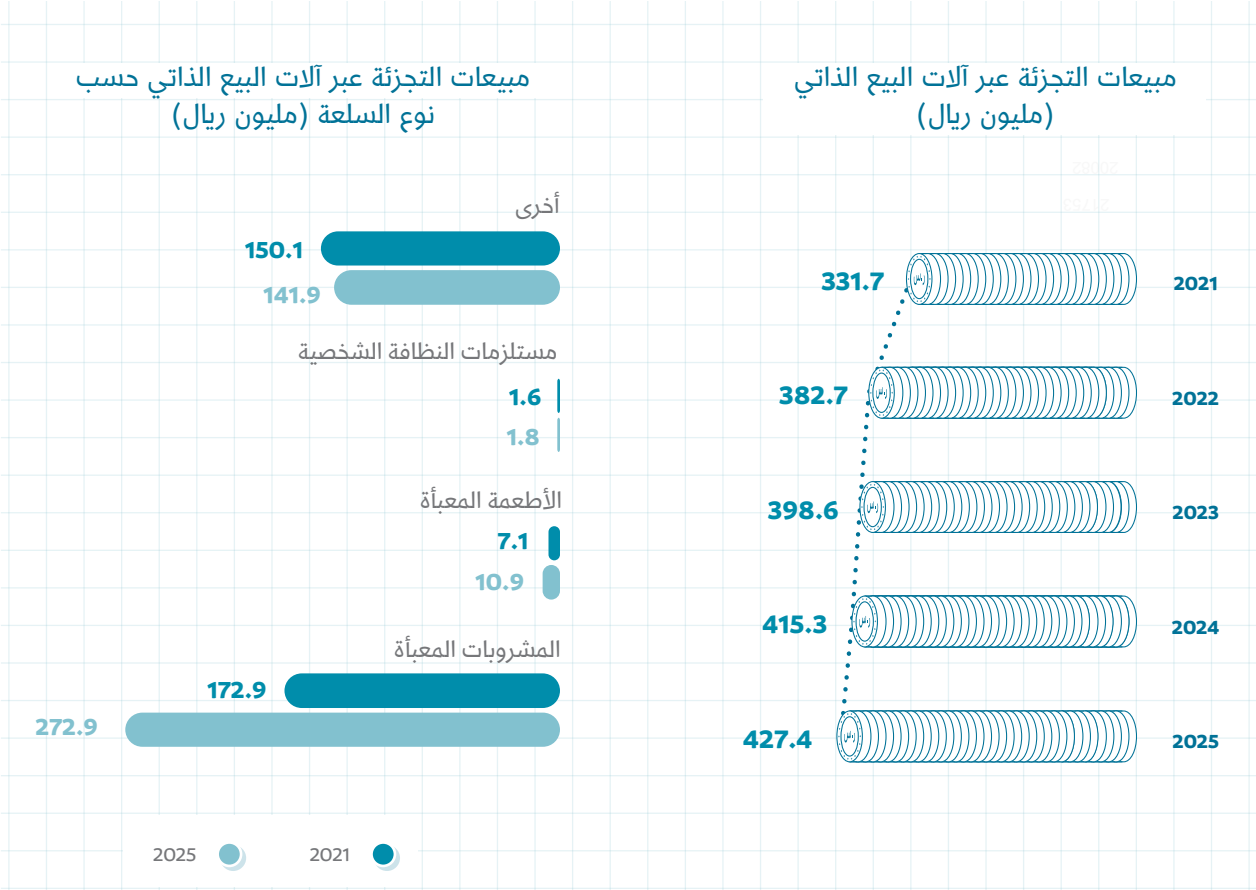

الكثير من النمـاذج الجديدة للبيع بالتجزئة سـتُمكّن رواد الأعمـال من إطلاق منافذ رقمية، وحلول تجارية جديدة، مثل: خدمات 7/24 من خلال مكائن البيع الذاتي المثبتة في العديد من الأماكـن الخاصة والعامـة ذات الكثافة الكبيرة للمسـتهلكين؛ مثل: الجامعات، والمستشفيات، ومراكز التسوق، والمطارات، والشركات، إلخ.

ويُتوقع أن يرتفع حجم سوق البيع بالتجزئة عبر آلات البيع الذاتي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات القادمة، ليبلغ 427.4 مليون ريال في عام 2025م، وتسجيله نسبة نموّ سنوية تُقدّر بـ 6.5% للفترة 2021م-2025م.

أكثر من نصف مبيعات التجزئة عبر مكائن البيع الذاتي في المملكة العربية السعودية تخص المشـروبات المعبأة بقيمة ناهزت الـ 173 مليون ريال في عام 2021م، ومرجحة لبلوغ 272.9 مليون ريـال في عام 2025م، لتمثل حينهـا 63.9% من إجمالي مبيعات التجزئة عبر آلات البيع الذاتي. بقية المبيعات ستتوزع بين الأطعمة المعبأة، ومستلزمات النظافة الشخصية، وعدة منتجات أخرى متفرقة.

ومن المنتظر أيضًا أن يكون لهذا النوع من تجارة التجزئة مستقبل واعد في المملكة، خاصة مع التطورات التكنولوجية التي أصبحت توفّر خيارات متعددة للدفع غير النقدي، باستخدام البطاقات البنكية، أو تطبيقات الهاتف الذكي؛ مثل: STC pay أو Apple Pay. كمـا أنّ تفضيل المسـتهلكين للدفع غير النقدي، وحاجتهم لبعض المنتجات بشـكل عاجـل، أو على مدار السـاعة، إضافة إلى توجه بعض العلامات التجارية إلى اسـتخدام مكائن البيع الذاتي كبديل للبيع في المتاجر الذي عادة ما يحتاج إمكانات استثمارية، وتشغيلية عالية، ستكون كلّها دوافع حقيقية لتطوّر هذا السوق خلال السنوات القادمة.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

427.4 مليون ريال

القيمة المتوقعـة لمبيعات التجزئة عبر آلات البيع الذاتي لعام 2025م.

%6.5

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لمبيعات التجزئة عبـر آلات البيع الذاتـي للفترة 2021م-2025م.

%63.9

النسبة المتوقعة لمبيعات المشروبات المعبـأة عبـر آلات البيـع الذاتـي فـي عام 2025م.

11-1-4 توقعات مبيعات تجارة التجزئة من خلال التسوق داخل المنزل (Homeshopping)

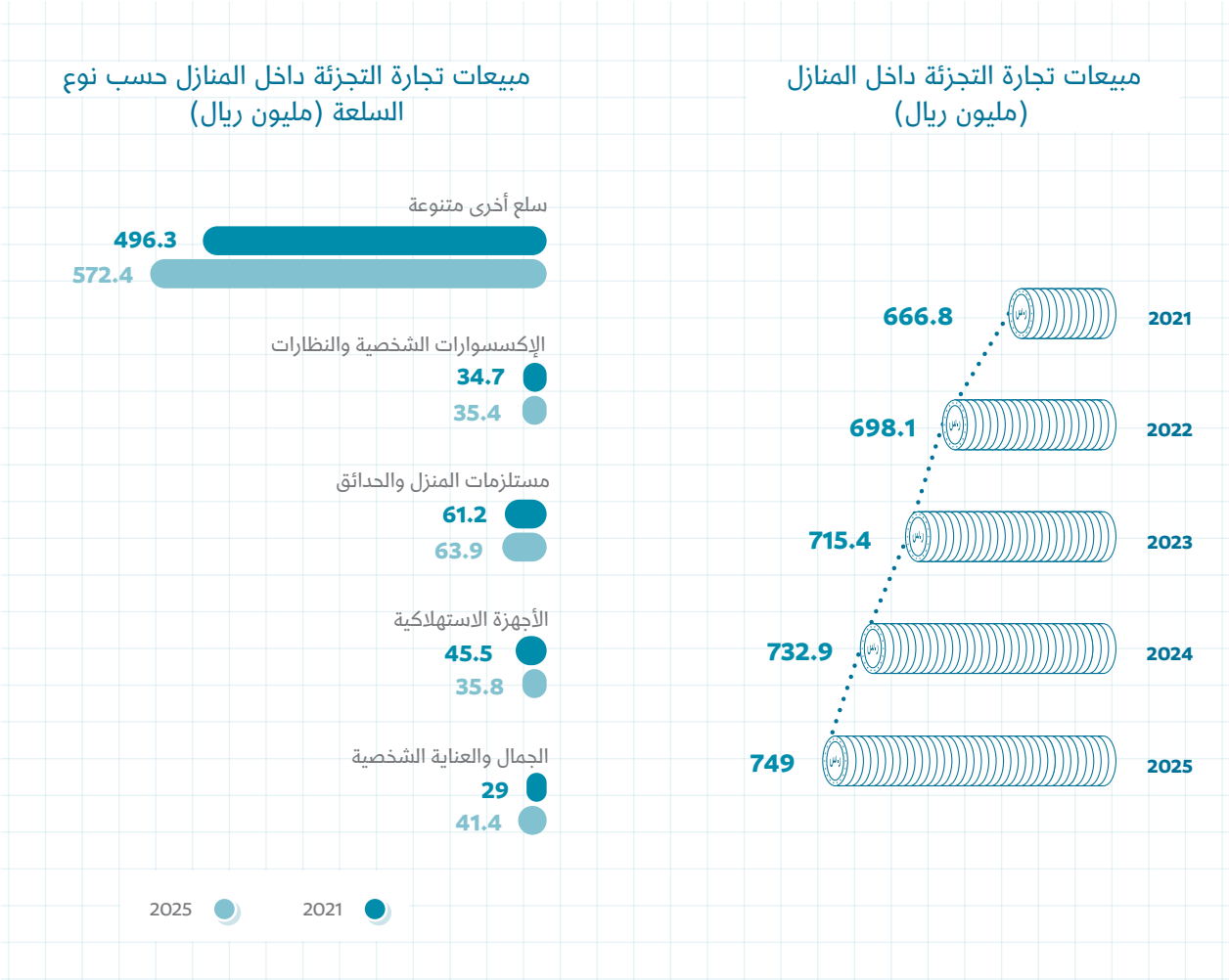

749 مليون ريال

القيمة المتوقعة لمبيعات التجزئة داخل المنازل لعام 2025م.

%2.9

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لمبيعات التجزئة داخل المنازل للفترة 2021م-2025م.

تجارة التجزئة داخل المنازل في المملكة العربية السعودية هي أحد أنواع التجارة التي تختص ببيع الأجهزة الاستهلاكية، ومستلزمات المنازل والحدائق، والإكسسوارات، ومنتجات الجمال والعناية الشخصية، والعديد من السلع المتفرقة الأخرى عن طريق العروض عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة في تسويق هذه المنتجات. وتعدّ النساء العميل الرئيس لهذا النوع من التجارة، حيث يستفدن من تواجدهن في البيوت للتسوق عبر التلفزيون، وتجربة المنتجات قبل شرائها.

ويُتوقع أن يشهد هذا السوق نموًّا بنسبة 2.9% كمعدّل سنوي للفترة بين 2021م-2025م، حيث تفيد التقديرات بأن قيمة مبيعات التجزئة داخل المنازل، ستبلغ 749 مليون ريال في عام 2025م، وهو ما سيمثّل 2.6% من إجمالي مبيعات التجزئة خارج المتاجر.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

12-1-4 توقعات مبيعات تجارة التجزئة من خلال البيع المباشر (Direct Selling)

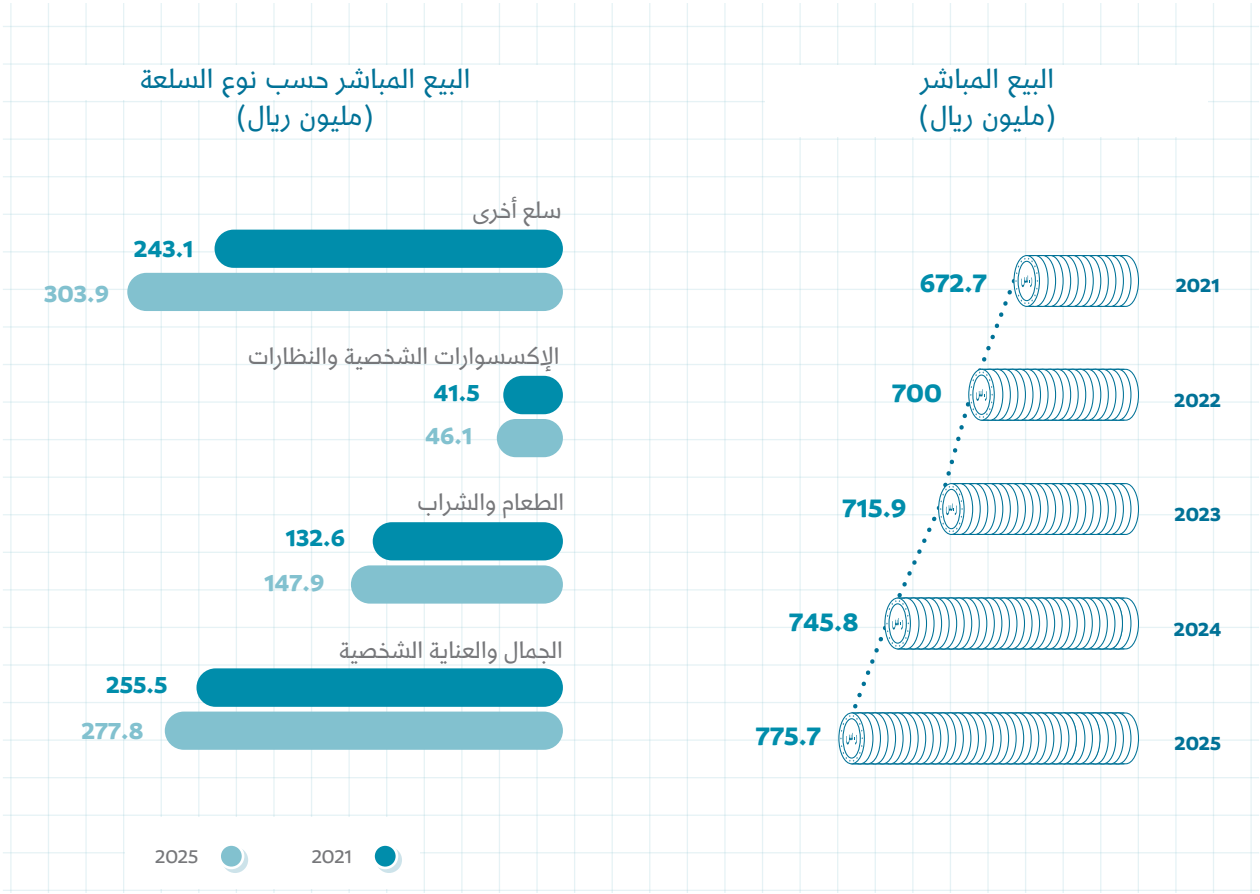

البيع المباشر هو أيضًا نموذج جديد من نماذج تجارة التجزئة خارج المتاجر في المملكة العربية السعودية. ويشمل هذا النوع من التجارة التزويد المباشر للمستهلكين بالمواد، والمنتجات التي يحتاجونها مباشرة في مقرات عملهم أو منازلهم. وقد بلغ حجم سوق التزويد المباشر ما يقارب 672.7 مليـون ريال في عام 2021م، ويُتوقّـع أن يزدهر أكثر ليصل إلى 775.7 مليون ريال في عام 2025م، وسيشهد بذلك نُموًّا بنسبة 3.6% كمعدّل سنوي للفترة 2021م-2025م.

وينتظر أن تشـمل هذه المبيعـات في عـام 2025م مبيعات منتجات الجمال والعناية الشخصية بنحو 277.8 مليون ريال، ومبيعات الإكسسوارت الشخصية بنحو 46.1 مليون ريال، ومبيعات الأطعمة، والمشروبات ذات الخصوصيـة، مثل: الأطعمـة الصحيـة، وأطعمة الحميـات، والأطعمة والمشروبات المعدّة حسب الطلب بقيمة 147.9 مليون ريال.

كما يشكّل بيع المياه المعبأة، وبيع أسطوانات الغاز أمثلة شائعة عن هذا البيع المباشر. ومن المتوقّع أن يساهم التطور التكنولوجي، وتوفر التطبيقات الذكية في تنشـيط هذا النموذج من تجـارة التجزئة خلال السـنوات القادمة، وذلك من خلال تسـهيل عمليات تقديم الطلبات، وكذلك عمليات التوصيل السريع لها.

775.7 مليون ريال

القيمة المتوقعة لمبيعات التجزئة المباشرة لعام 2025م.

%3.6

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لمبيعات التجزئة المباشرة للفترة 2021م-2025م.

المصدر: Retailing in Saudi Arabia, Euromonitor International

2-4

دراسة سوق تجارة الجملة والتجزئة من وجهة نظر أصحاب المنشآت

نبذة

- تم إجراء 369 مقابلة وجهًا لوجه مع أصحاب منشآت تجارة الجملة والتجزئة، واستقصاء آرائهم حول مجموعة من المؤشرات، والعوامل، والمؤثرات، والتطلعات التي تحيط بأعمالهم من خلال استبانة مخصصة.

- تم جمع البيانات من تاريخ 2022-05-26 حتى تاريخ 2022-07-06.

1-2-4 خصائص عينة المنشآت

تصنيف المنشأة:

عمر المنشأة:

توفر فروع أخرى تابعة للمنشأة:

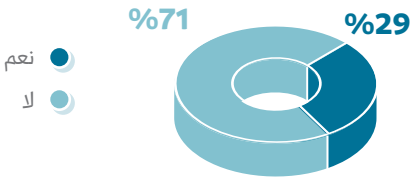

الإيرادات السنوية:

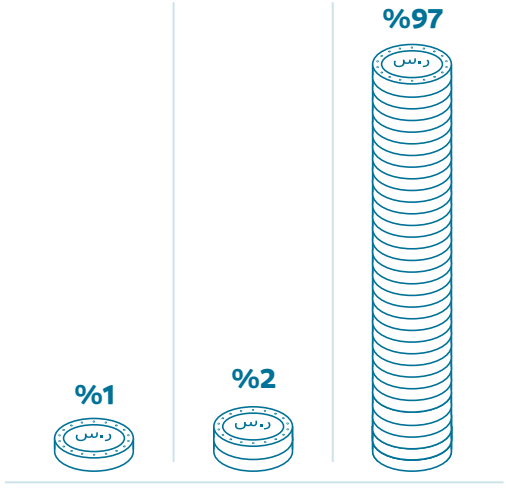

عدد الفروع المتوفرة:

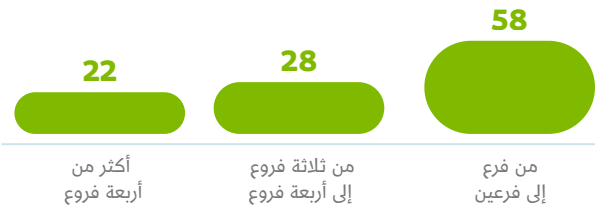

حجم المنشأة (عدد الموظفين بدوام كامل):

المنطقة:

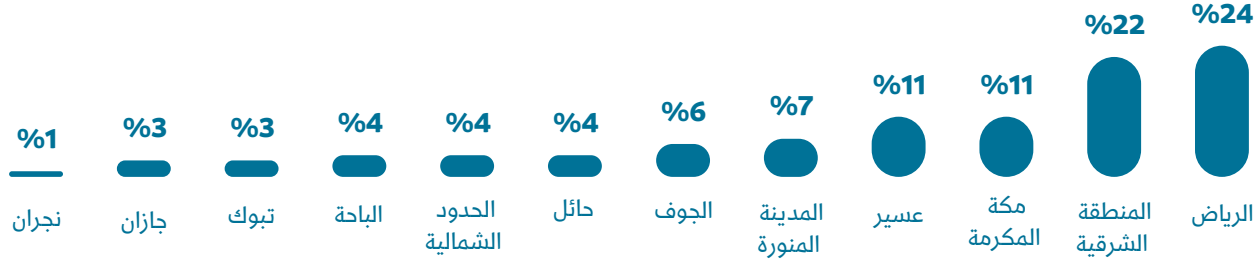

عدد المجيبين: 369

2-2-4 مؤشر نمو إيرادات منشآت تجارة الجملة والتجزئة

ارتفعت الإيرادات بنسبة 35% خلال الستة أشهر الماضية.

أفاد الأغلبية أن تأثير المواسم، والفعاليات على مستوى الأعمال ملحوظ بنسبة متوسطة 36% فيما يخص في التوقعات باستمرار المواسم، والفعاليات وزيادته في الإيرادات أفاد الأغلبية بأنه ستكون زيادة متوسطة مستقبلًا بنسبة 38%.

مستوى تغير الإيرادات خلال الأشهر الستة الماضية

تأثير المواسم والفعاليات على مستوى الأعمال

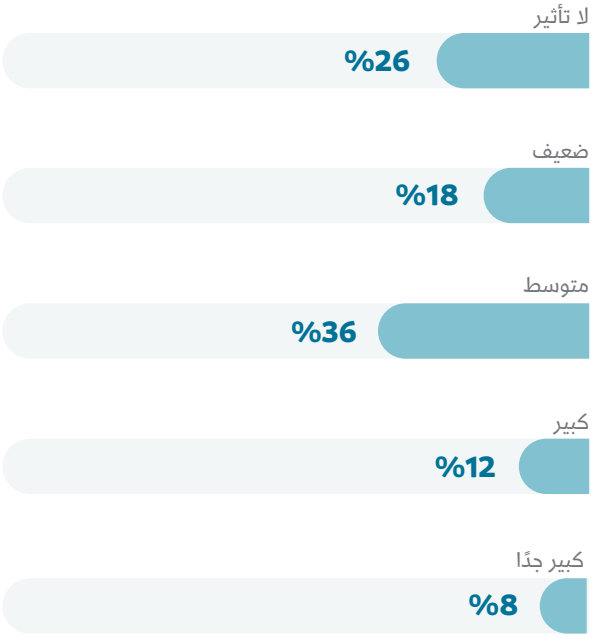

التوقعات بأن استمرار المواسم والفعاليات سيزيد من الإيرادات في المستقبل

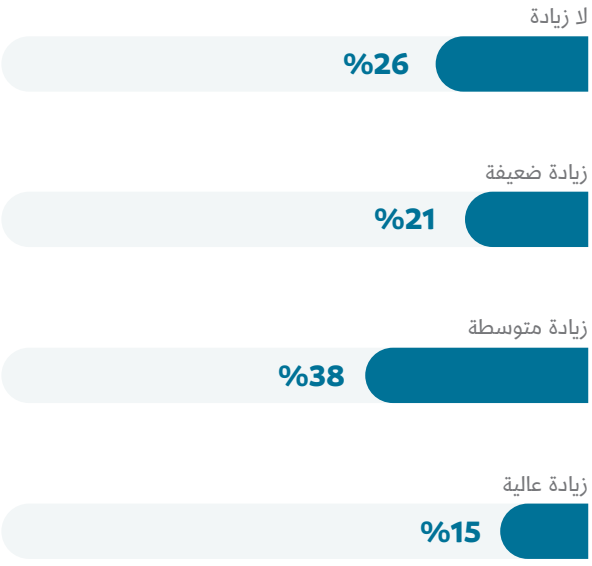

عدد المجيبين: 369

3-2-4 مؤشر التوظيف في منشآت تجارة الجملة والتجزئة

أفاد الأغلبية بأن عدد الموظفين لم يتغير خلال الستة أشهر الماضية، وبالنظر لتوقعات التوظيف مستقبلًا أفاد 79% من المجيبين بعدم الحاجة إلى زيادة عدد الموظفين خلال الستة أشهر القادمة، واتفق 21% من المجيبين بحاجتهم بزيادة عدد الموظفين بنسبة 77% حيث ستكون الزيادة من 1 إلى 3 موظفين خلال الستة أشهر القادمة.

توقعات الحاجة إلى زيادة عدد الموظفين خلال الستة أشهر الماضية

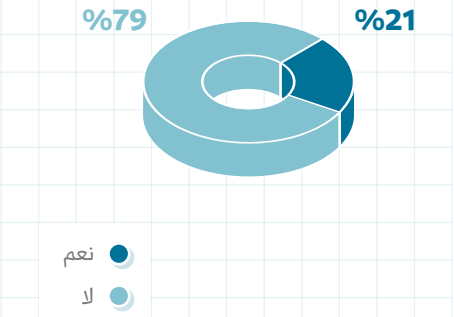

مستوى التغير في عدد الموظفين خلال الستة أشهر الماضية

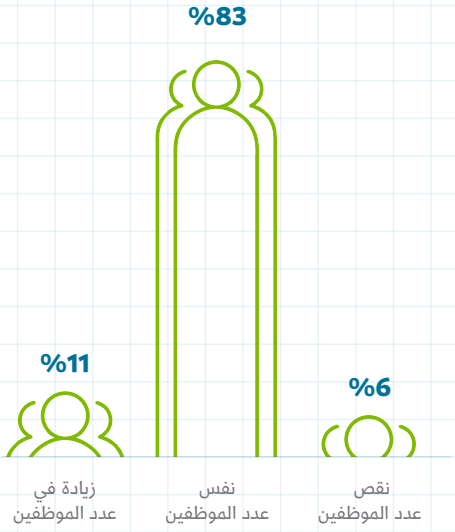

عدد المجيبين: 369

عدد الموظفين الجدد المتوقع توظيفهم

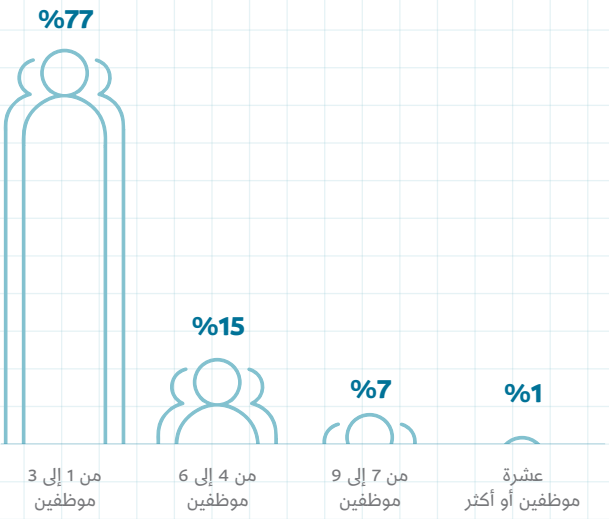

عدد المجيبين: 79

4-2-4 مؤشر ثقة الأعمال في منشآت تجارة الجملة والتجزئة

اتفق 78% من الفئة المستهدفة بأن بيئة الأعمال في المملكة ستكون محفزة مستقبلًا، وبالنظر إلى مستقبل النشاط أفاد 81% بالإيجابية.

أفاد 56% من الفئة المستهدفة بتوقع مستوى الربحية للنشاط بنسبة متوسطة، وكما نلاحظ أن الأغلبية أفادوا بإيجابية اللوائح، والأنظمة، والاشتراطات الحكومية على مستوى الأعمال مستقبلًا بنسبة 44%.

ماهي توقعاتك لمستقبل بيئة الأعمال في المملكة بشكل عام ؟

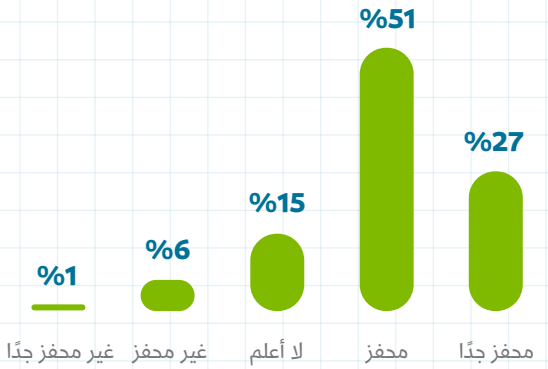

ماهي نظرتك لمستقبل نشاطكم التجاري بشكل عام؟

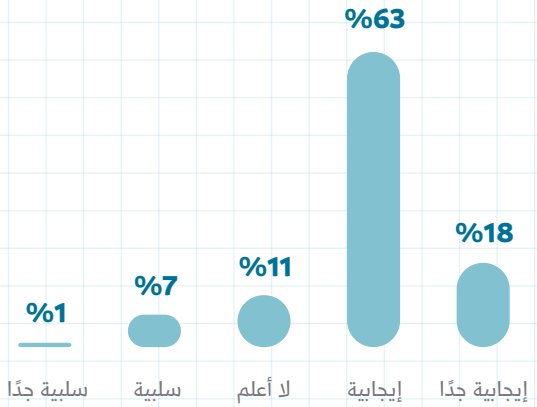

كيف تتوقع أن يكون مستوى الربحية في نشاطكم التجاري خلال الستة أشهر القادمة؟

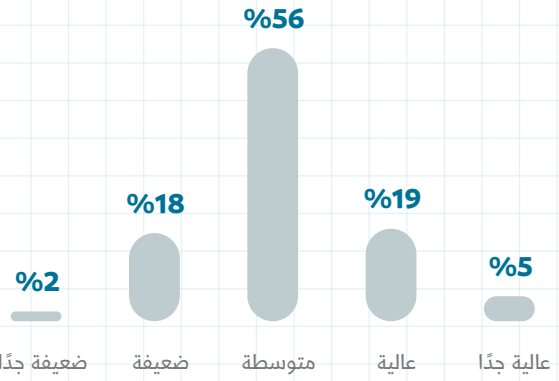

كيف تتوقع أن يكون تأثير اللوائح، والأنظمة، والاشتراطات الحكومية على مستوى أعمالك خلال الستة أشهر القادمة؟

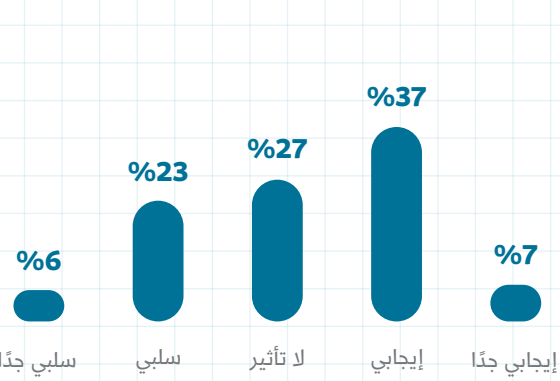

عدد المجيبين: 369

5-2-4 العوامل المؤثرة في أعمال منشآت تجارة الجملة والتجزئة

اتفق الأغلبية بأن من العوامل المؤثرة على النشـاط هو تغيير أذواق المسـتهلكين، و إمكانية الاسـتفادة من التقنيات الجديدة للبيع الإلكتروني بنسبة 75% لكل عامل على حده.

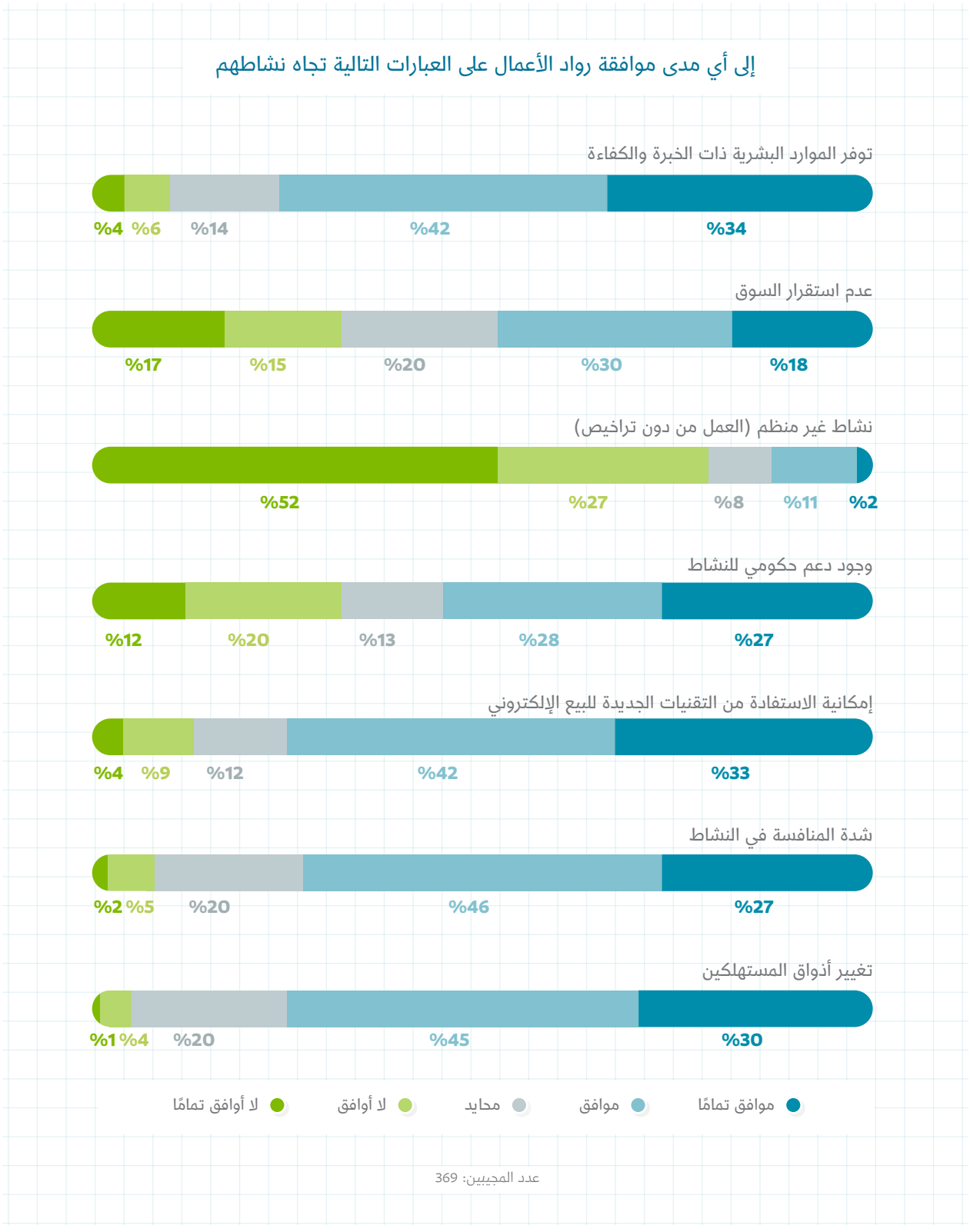

6-2-4 مؤشر تطوير الأعمال في منشآت تجارة الجملة والتجزئة

أفاد 60% من الفئة المستهدفة بوجود خطط لديهم في تطوير الأعمال خلال الستة أشهر القادمة، ومن أبرز الخطط للتطوير مستقبلًا إضافة منتجات جديدة، وفتح فروع جديدة، حيث حققت أعلى نسبة بين الخطط المحددة الأخرى.

بالنظر إلى الأسباب التي تحد من تطوير الأعمال للفئة المستهدفة نلاحظ أن هناك اتفاقًا كبيرًا بارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

هل لديك خطط لتطوير أعمالك خلال الأشهر الستة القادمة؟

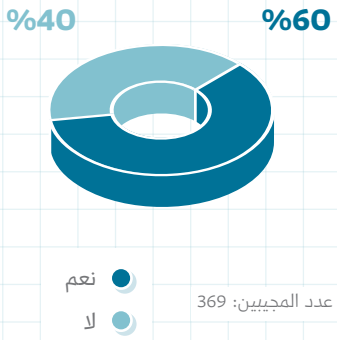

عدد المجيبين: 369

ماهي تلك الخطط؟

عدد المجيبين: 221

ماهي الأسباب التي تحد من تطوير أعمالك؟

عدد المجيبين: 148

7-2-4 مؤشر التضخم في خدمات تجارة الجملة والتجزئة

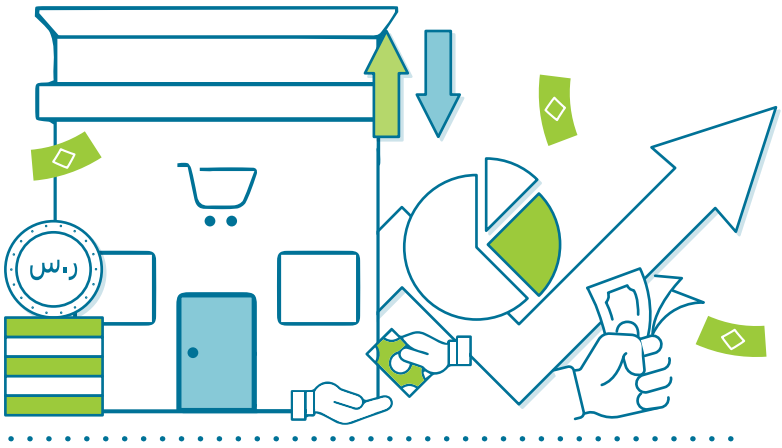

أفـاد 57% من الفئـة المسـتهدفة بتوقع ارتفاع أسـعار المنتجات، والخدمات خلال الستة أشـهر القادمة، حيث اتفق الأغلبية بأن زيادة أسعار الخدمات، والمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج والخدمة أهم سبب سيساهم في الارتفاع.

هل تتوقع ارتفاع أسعار منتجاتك أو خدماتك خلال الستة أشهر القادمة؟

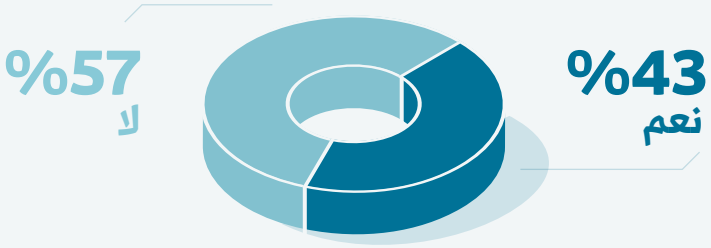

عدد المجيبين: 369

في نظرك ما هو أهم سبب سيساهم في هذا الارتفاع؟

عدد المجيبين: 159

3-4

دراسة سوق تجارة الجملة والتجزئة من وجهة نظر المستهلكين

نبذة

- تم إجـراء 257 مقابلة مع المسـتهلكين، واستقصاء آرائهم حول مدى رضاهم عن الخدمـات التي تقدمها منشـآت خدمات الجملة والتجزئة، وعن احتياجاتهم، ومعرفة توقعاتهـم لقطـاع سـوق تجـارة الجملة والتجزئة بشكل عام.

- تم جمع البيانات من تاريخ 2022-05-26 حتى تاريخ 2022-07-06.

1-3-4
خصائص عينة المستهلكين لخدمات تجارة الجملة والتجزئة

الجنس:

المجيبين:

257

أسلوب الإنفاق الاستهلاكي:

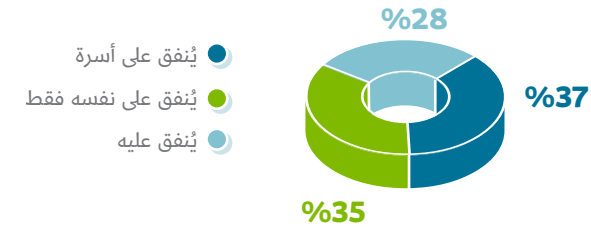

العمر:

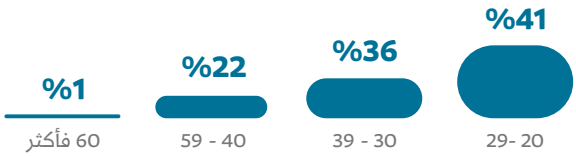

الحالة الوظيفية:

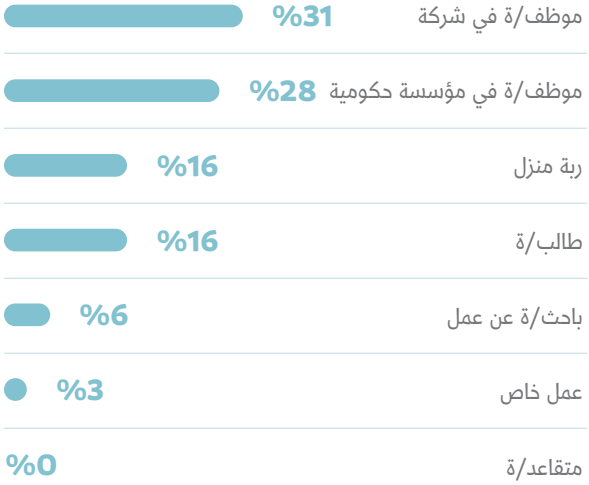

الدخل:

المنطقة:

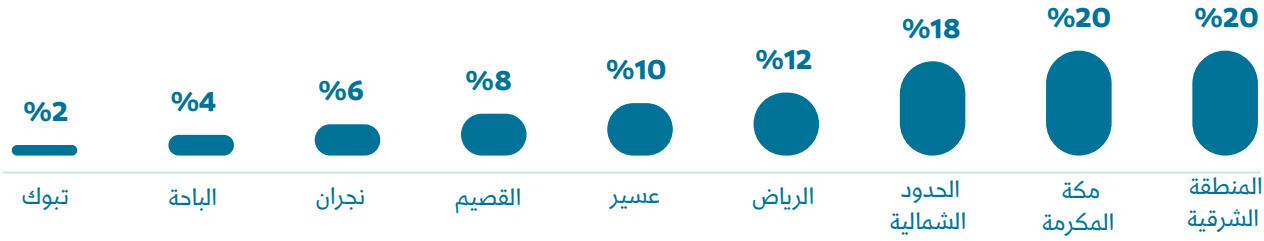

2-3-4 تفضيلات المستهلكين لنشاط تجارة الجملة والتجزئة

اتفق احتياج المستهلكين لمحلات الجملة والتجزئة بنسبة 60%، وبالنظر إلى أسباب اختيار مستوى الاحتياج تبين أن الأغلبية يختار محلات الجملة والتجزئة، بسبب الأسعار المناسبة.

كما أن بلغ معدل إنفاق المستهلكين خلال الأسبوع الماضي أكثر من 200 ريال، وكانت نسبة الذكور في الإنفاق أعلى مقارنةً بالإناث.

مدى الاحتياج لمحلات الجملة والتجزئة

	ذكور	إناث
عالٍ جدًا	%38	%13
عالٍ	%38	%30
متوسط	%20	%45
ضعيف	%3	%11
ضعيف جدًا	%1	%1

معدل الإنفاق في محلات الجملة والتجزئة الأسبوع الماضي

	ذكور	إناث
أكثر من 200 ريال	%58	%27
من 151 إلى 200 ريال	%18	%13
من 101 إلى 150ريالا	%11	%13
من 51 إلى 100 ريال	%8	%23
أقل من 50 ريالا	%5	%24

عدد المجيبين: 257

أسباب اختيار مستوى الحاجة لمحلات الجملة والتجزئة

3-3-4 رضا المستهلكين عن نشاط تجارة الجملة والتجزئة - بشكل عام

أفاد الأغلبية من المستهلكين برضاهم عن الأسعار بشكل عام بنسبة 53%، وبالنظر إلى جودة الخدمات بلغت نسبة رضا المستهلكين 69%، وفيما يخص خدمات التوصيل بشكل عام أفاد الأغلبية برضاهم بنسبة 59%.

الرضا العام عن الأسعار

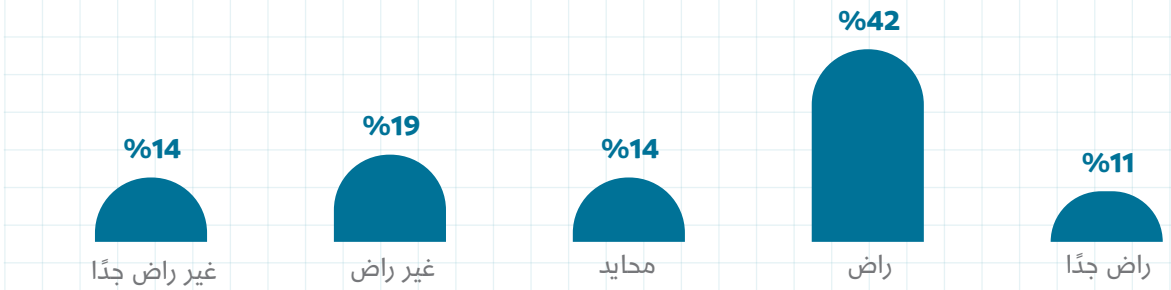

الرضا العام عن جودة المنتجات و الخدمات

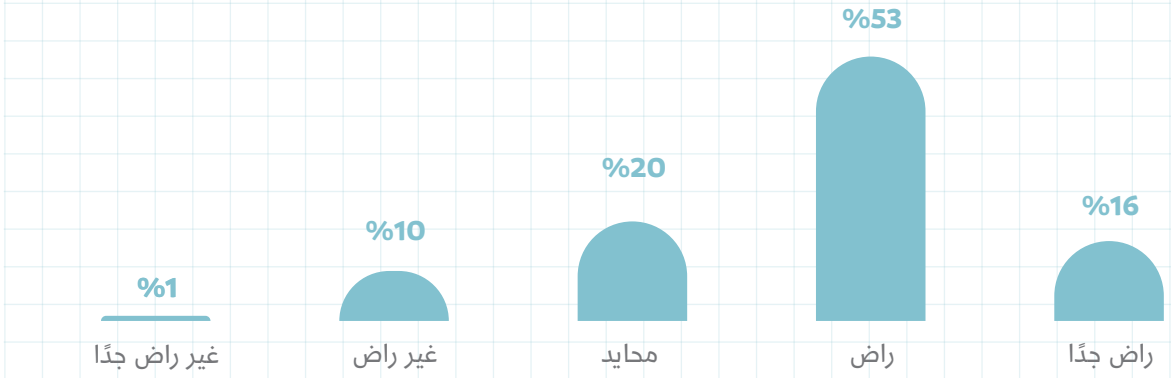

الرضا العام عن خدمات التوصيل

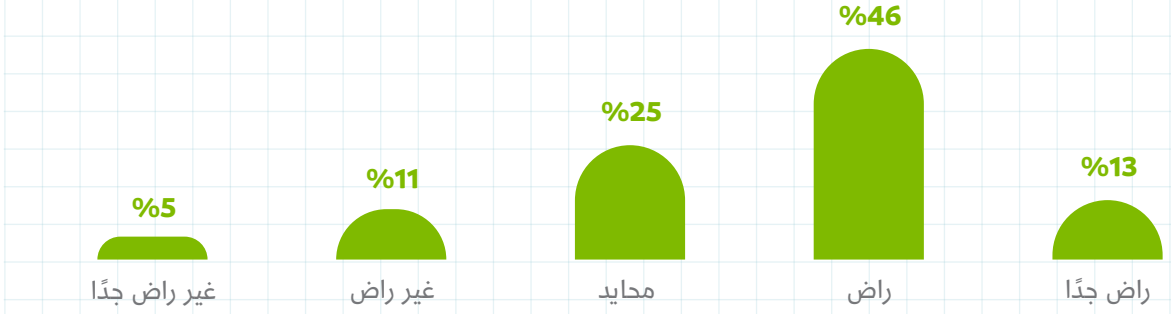

عدد المجيبين: 257

4-3-4 آراء وتوقعات المستهلكين حول نشاط الجملة والتجزئة – بشكل عام

وافق المستهلكين على شراء المستلزمات من محلات الجملة والتجزئة التي توفر أنواع وخيارات متعددة بنسبة 91%، أتفق المستهلكين على أن أسعار السلع المعروضة في المحلات هي التي تحدد بشكل كبير اختياراتهم للمحل بنسبة 90%.

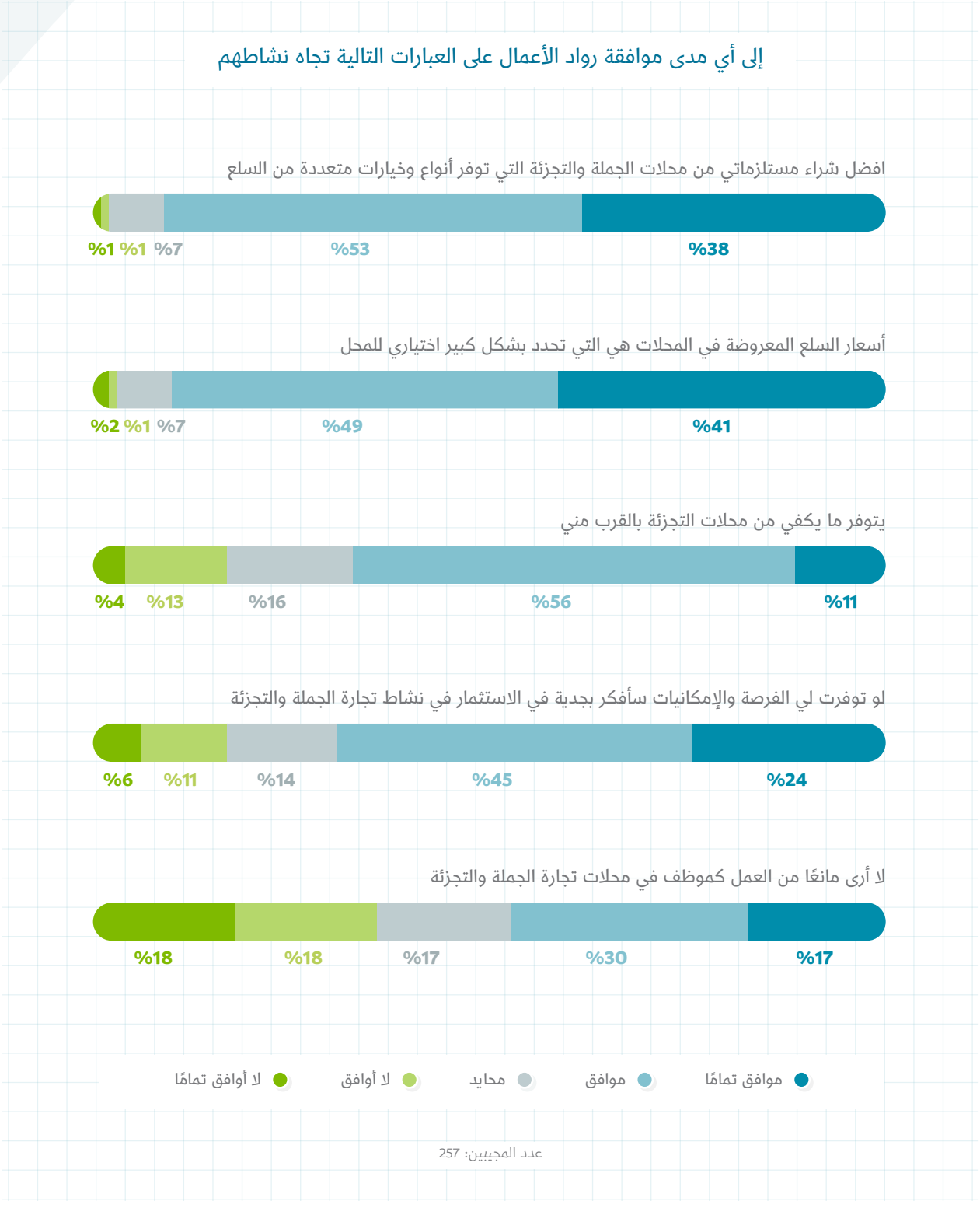

5

الجزء الخامس

أنشطة إصلاح المركبات

1-5

توقعات أداء سوق إصلاح المركبات 2021م-2025م

1-1-5 واردات المملكة من معدات النقل وأجزائها

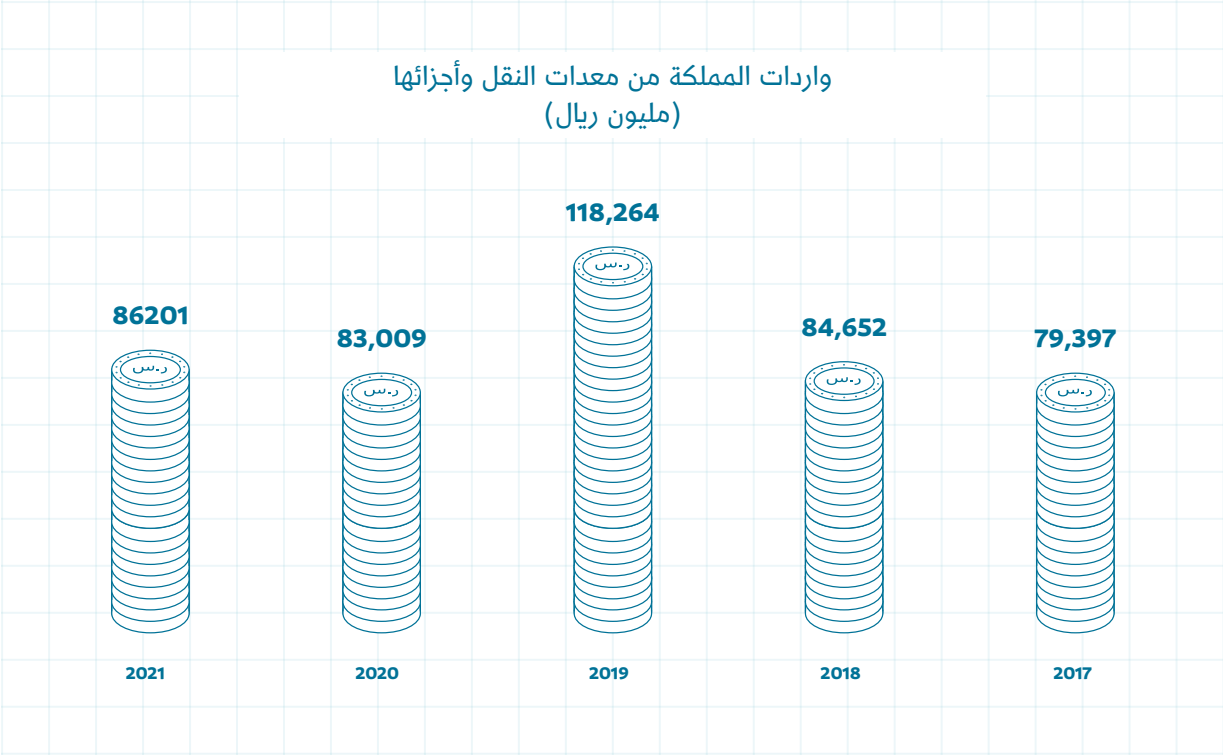

تُشير بيانات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية إلى أنّ إجمالي قيمة واردات المركبات، ومعدات النقل، وأجزائها، ولوازمها قد بلغ نحو 86.2 مليار ريال في عام 2021م، وقد تراجعت واردات المملكة من المركبات في عام 2020م مقارنة بعام 2019م بما قيمته 35.2 مليار ريال.

ويُنتظر في السنوات القادمة أن يرتفع عدد المركبات الكهربائية في المملكة بالتزامن مع انتشار استخدام هذا النوع من المركبات الصديقة للبيئة، وزيادة تصنيعها في العالم. ولقد بدأ عدد كبير من وكلاء ومصنعي المركبات في المملكة في توريد المركبات الكهربائية، كما أنّ وزارة الاستثمار السعودية وصندوق التنمية الصناعية يخططان لإقامة 3 مصانع للسيارات الكهربائية في السعودية في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العشرية القادمة. هذا التوجه الجديد سيغيّر نوع أسطول المركبات في السعودية تدريجيًا إلى الكهربائي حتى الوصول إلى نسبة 30% في الرياض في أفق 2030م. وسيتشكل بذلك السوق السعودي لصيانة المركبات وإصلاحها حسب ما سيخلقه هذا النوع من المركبات من احتياجات جديدة على مستوى البنية التحتية، والخدمات المساندة.

هذا التوجه المستقبلي في سوق المركبات سيكون له تأثير بالغ على سوق صيانة المركبات وإصلاحها، وعلى طبيعة الاستثمارات المستقبلية في هذا المجال.

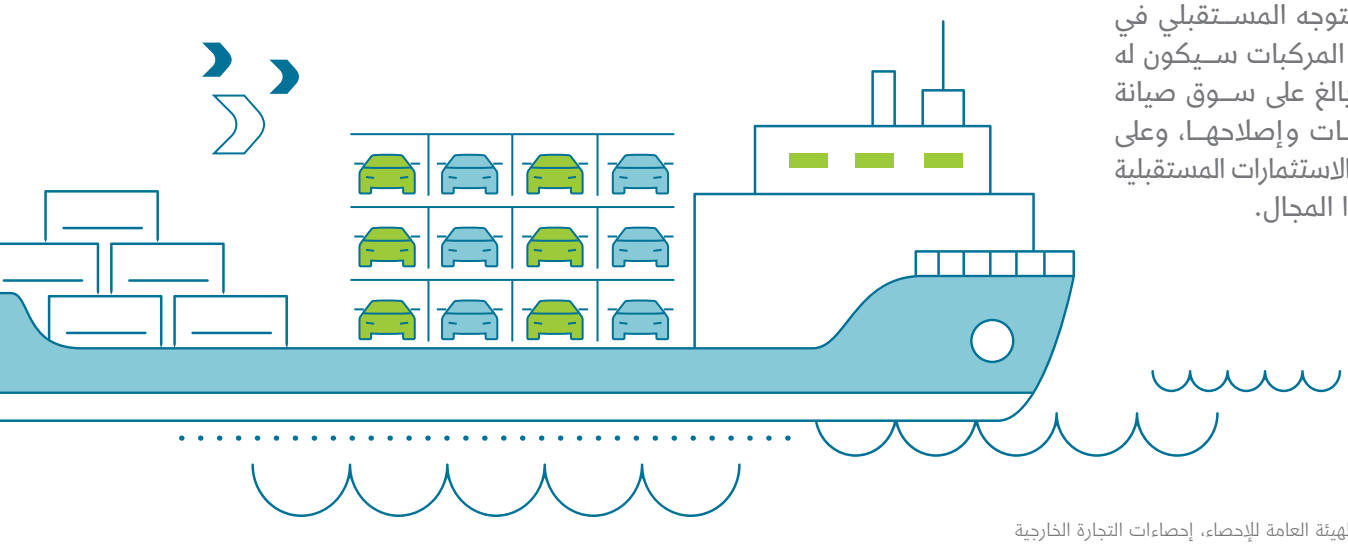

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية

2-1-5 مؤشرات تأمين المركبات

العام	الربع	إجمالي عدد وثائق التأمين (بالمليون)	إجمالي أقساط التأمين (مليار ريال)	صافي أقساط التأمين (مليار ريال)	صافي المطالبات المتكبدة (مليار ريال)
2020	Q1	1.33	2.73	2.52	1.5
	Q2	1.3	1.89	1.77	0.94
	Q3	1.75	1.93	1.79	1.33
	Q4	1.39	1.81	1.69	1.39
2021	Q1	1.66	2.55	2.38	1.4
	Q2	1.3	1.7	1.61	1.42
	Q3	1.58	1.84	1.75	1.5
	Q4	1.45	2.07	1.95	1.88

تُشير تقارير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية إلى أنّ إجمالي أقساط التأمين على المركبات قد بلغ 2.07 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2021م، بزيادة 12.5 %عن الربع الثالث من العام نفسـه. ويمثل هذا المبلغ إجمالي دخل عمليات التأمين على المركبات من خلال إصدار 1.45 مليون وثيقة تأمين.

في نفس الوقت، بلغ صافي المطالبات المُتحملة، وهي المبالغ التي تدفعها شركات التأمين للمشتركين أو حاملي الوثائق تعويضًا عن الأضرار التي تلحق بالمركبات المؤمن عليها بحسـب شروط وثيقة التأمين، نحو 1.88 مليـار ريال في الربع الرابع من عام 2021م، بزيادة 25.33 عن الربع الثالث من العام نفسه.

ويعدّ صافي المطالبات المتكبدة أحد المؤشرات على حجم سوق إصلاح المركبات المؤمن عليها، باعتبار أن هذه المبالغ تصرف لتعويض الأضرار التي تتعرض لها المركبات، بعد تقييم الضرر الحاصل ونوعه.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع قيمة المطالبات المتكبدة في السنوات القادمة، بسبب زيادة عدد السيارات، وإلزامية التأمين على المركبات، وهو ما يعني إمكانيات تعويضية أكبر عن الأضرار الناجمة عن الحوادث المرورية، وفرص اسـتثمارية أكبر لرواد الأعمال الراغبين في دخول مجال صيانة المركبات وإصلاحها.

المصدر: البنك المركزي السعودي، الإحصاءات السنوية.

3-1-5 مساهمة نشاط إصلاح المركبات في الناتج المحلي غير النفطي

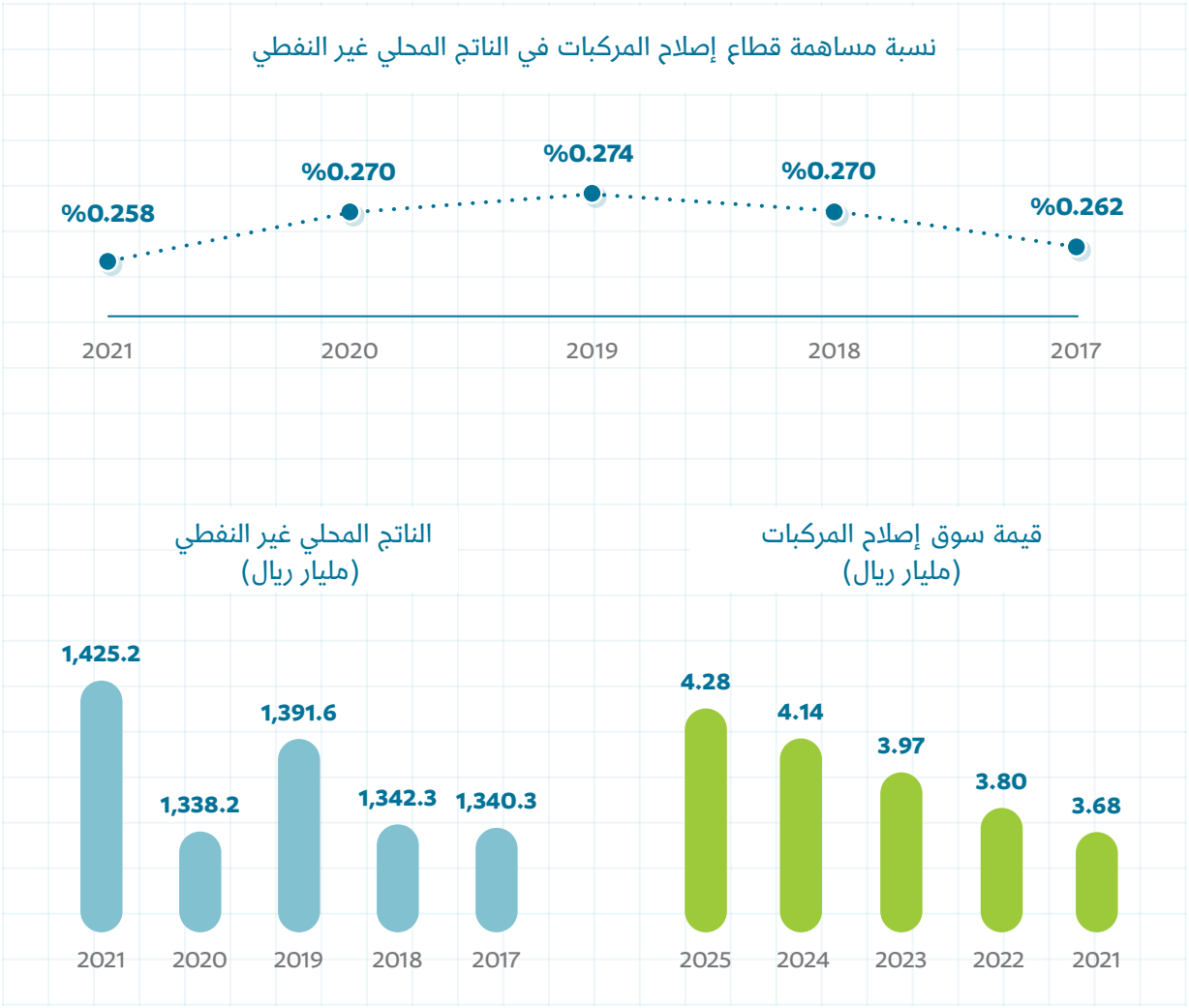

بلغت قيمة سوق إصلاح المركبات في المملكة العربية السعودية نحو 3.68 مليارات ريال خلال العام 2021، وهو ما يمثّل 0.258% من قيمة الناتج المحلي السعودي غير النفطي لنفس العام. ولكن يُتوقّع أن يرتفع حجم المعاملات في هذا السوق إلى 4.28 مليارات ريال في عام 2025م، وتحقيق نسبة نموّ سنوية تُقدّر بـ3.8% للفترة 2021م-2025م.

وسينتفع سوق إصلاح المركبات بشكل كبير من الثورة الرقمية التي ستشهدها صناعة المركبات خلال العشرية القادمة، حيث من المؤمل أن تفتح هذه التقنيات الرقمية فرصًا استثمارية جديدة لرواد الأعمال في مجال إصلاح السيارات، وذلك من خلال إحداث ورش، ومراكز فحص، واستخدام برامج وأنظمة تشخيص متخصصة لإصلاح المركبات الكهربائية، والمركبات ذات المحتوى التكنولوجي والرقمي العالي.

%0.258

نسبة مساهمة نشاط إصلاح المركبات في الناتج المحلي غير النفطي لعام 2021م.

%3.8

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لقيمة سوق إصلاح المركبات للفترة 2021م-2025م.

4.28 مليارات ريال

القيمة المتوقعة لسوق إصلاح المركبات لعام 2025م.

المصدر: TechSci Research.

4-1-5 توقعات حجم سوق إصلاح المركبات حسب نوع المركبة

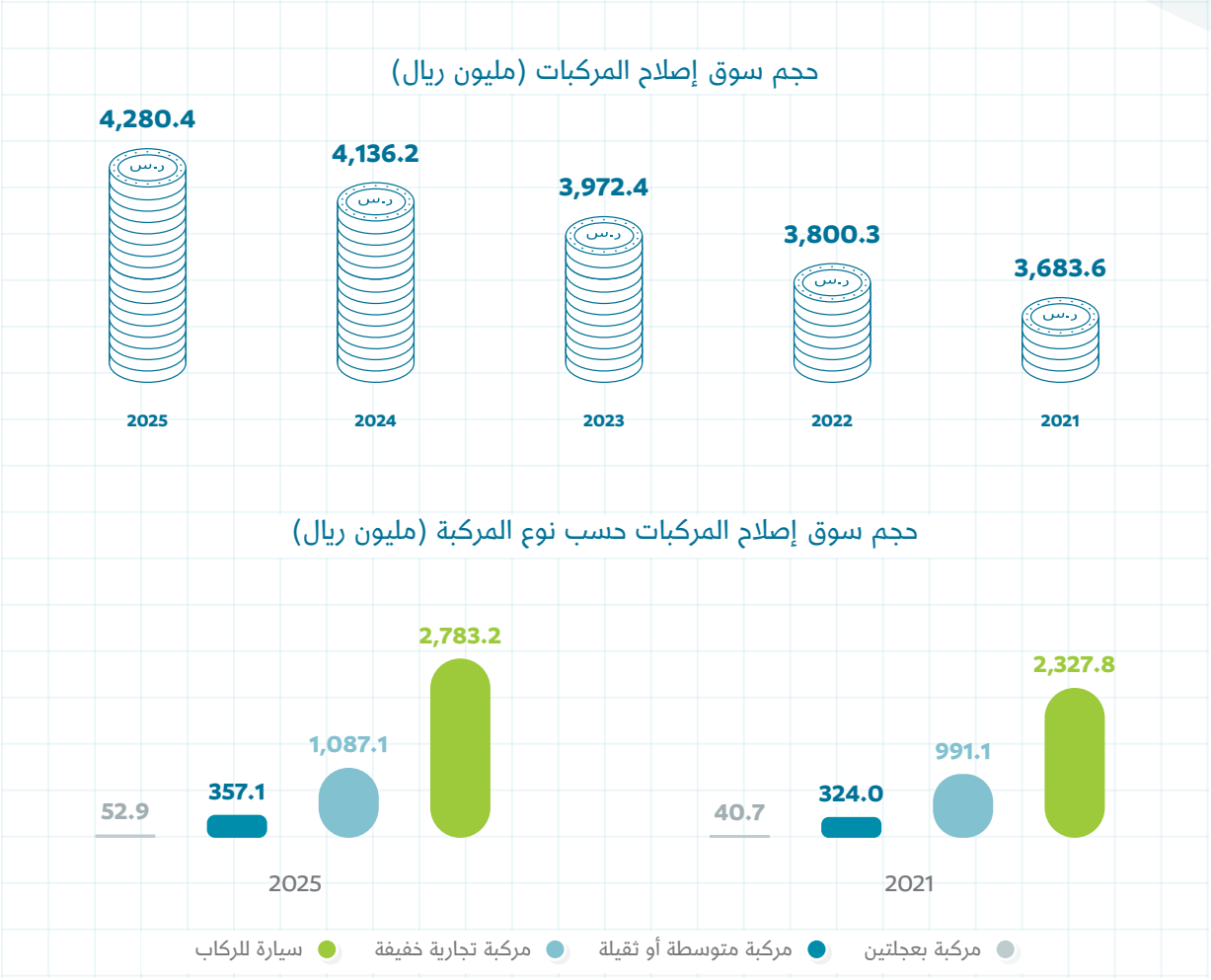

يُمكن تقسيم سوق إصلاح المركبات في المملكة العربية السعودية على أساس نوع السيارة إلى سيارة للركاب، ومركبة تجارية خفيفة، ومركبة متوسطة أو ثقيلة، ومركبة بعجلتين. ويستخدم السكان في المملكة سيارات الركاب بشكل كبير، كما يفضل الكثيرون قيادة سيارات الدفع الرباعي، والسيارات العائلية، وهو ما يجعل السوق السعودي لصيانة سيارات الركاب وإصلاحها الأضخم حجمًا بالشرق الأوسط.

مثّل إصلاح سيارات الركاب الحصة السوقية الأعلى بحوالي 63.19٪ من القيمة الإجمالية لسوق إصلاح المركبات في المملكة في عام 2021، ويُتوقّع أن ترتفع هذه الحصة لتبلغ 65% في عام 2025م، حينها سيبلغ حجم سوق صيانة سيارات الركاب وإصلاحها 2,783.2 مليون ريال.

وخلال الفترة 2021م-2025م، يُتوقّع أن ينمو سوق صيانة سيارات الركاب وإصلاحها بمعدّل سنوي قدره 4.6%، في حين سيحقق سوق صيانة المركبات ذات العجلتين وإصلاحها نسبة نموّ سنوية أعلى تُقدّر بـ6.8%. وهذا يعني أنّ هذا السوق الجديد نسبيًّا في المملكة مُرشّح للتطوّر في السنوات القادمة، خاصة بسبب تزايد عدد المستخدمين للدراجات الهوائية، والدراجات النارية، وظهور عدة نوادٍ للدراجات، وتأثير بعض الفعاليات الرياضية المحلية والعالمية للدراجات النارية التي تقام في المملكة على اهتمامات الفئات الشبابية بهذا النوع من المركبات.

%65
الحصة المتوقعة لإصلاح سيارات الركاب من إجمالي سوق إصلاح المركبات لعام 2025م.

2,783.2 مليون ريال
حجم المعاملات المتوقع في سوق إصلاح سيارات الركاب لعام 2025م.

%4.6
معدّل النموّ السنوي المتوقّع لحجم سوق إصلاح سيارات الركاب للفترة 2021م-2025م.

%6.8
معدّل النموّ السنوي المتوقّع لحجم سوق إصلاح المركبات ذات العجلتين للفترة 2021م-2025م.

المصدر: البنك المركزي السعودي، عمليات نقاط البيع

5-1-5 توقعات حجم سوق إصلاح المركبات حسب نوع الخدمة

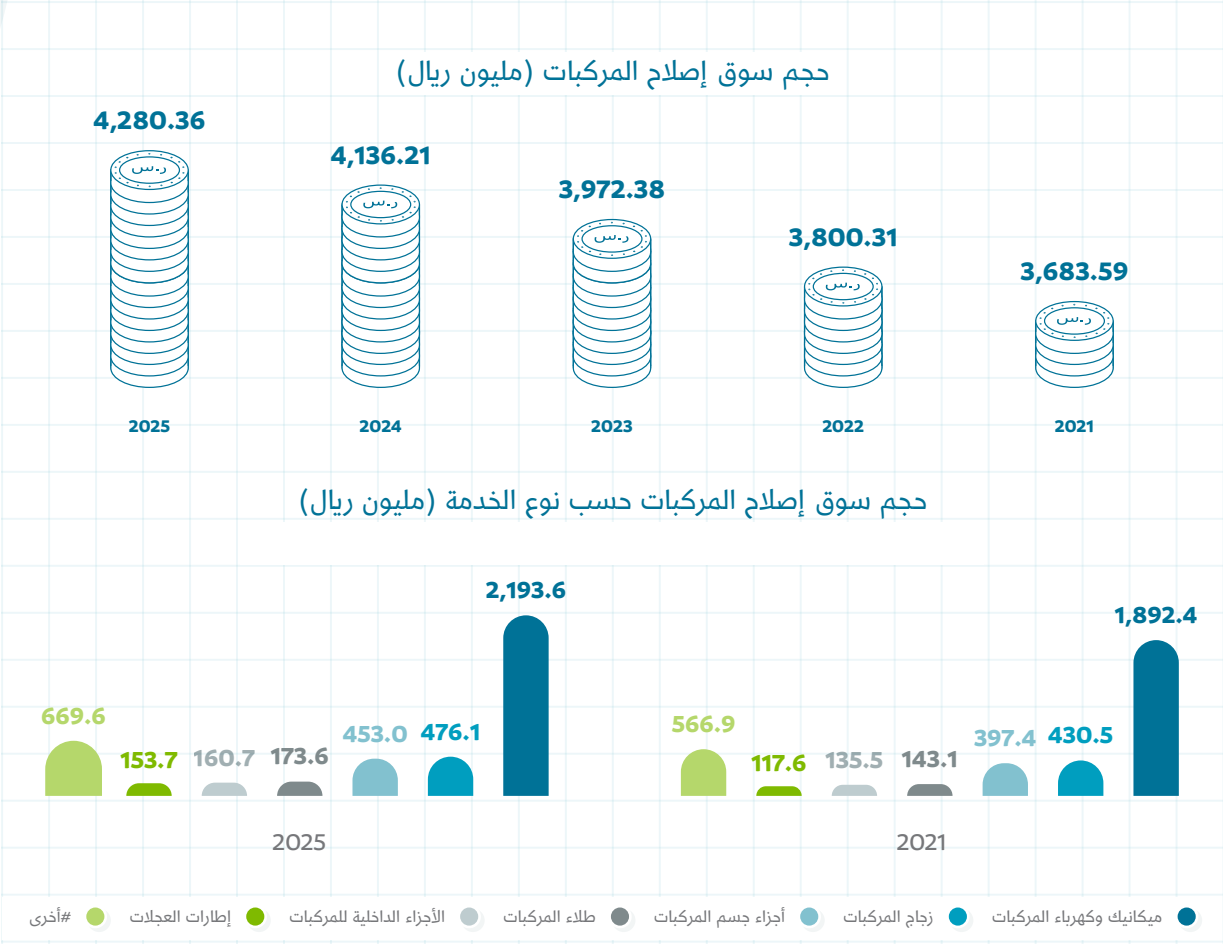

يشمل إصلاح المركبات العديد من الخدمات التي تتعلق بجسم المركبة وأجزائها. وتشـير البيانات إلى أنّ إصلاح ميكانيك وكهرباء المركبات تتصدّر قائمة خدمات إصلاح المركبات بحصة سوقية تُقدّر بـ51% من إجمالي السوق. وأن بقية خدمات إصلاح المركبات تُشـكّل الـ49% المتبقية من السوق، وتتوزع بين تركيب الزجاج والطلاء، وإصلاح الأجزاء الداخلية والخارجية للمركبات، وإصلاح العجلات وموازنتها، وإصلاح أنظمة التكييف والتشحيم.

وتُفيد التوقّعات بأن يصل حجم المعاملات في إصلاح ميكانيك وكهرباء المركبات في عام 2025م ما يناهز الـ2,193 مليون ريال، بما يعني تحقيق نسبة نموّ سنوية بـ3.8% للفترة 2021م-2025م.

في نفس الوقت، ستشهد خدمات إصلاح إطارات العجلات أكبر نسبة نموّ سنويّة مقارنة ببقية أنواع خدمات إصلاح المركبات، تُقدّر بـ6.9%، وهو ما سيرفع قيمة المعاملات في هذا المجال من 117.6 مليون ريال في عام 2021م إلى 153.7 مليون ريال في عام 2025م.

يُنتظر مع توقع دخول المركبات الكهربائية إلى السـوق السعودي بشكل سريع خلال السـنوات القادمة، أن تظهـر أنواع جديدة من الخدمـات المقدمة لأصحاب المركبات، كالشحن، والتشخيص الإلكتروني، وإصلاح وتحديث البرمجيات، والأنظمة الإلكترونية والرقمية للسيارات التي ستتطلب إمكانات بشرية وتقنية هائلة، يجب العمل على توفيرها بأسرع وقت ممكن سواء أكان من قبل القطاع الخاص أم من قبل الجهات الحكومية المعنية.

أخرى تشمل موازنة العجلات والتشحيم والتكييف وما إلى ذلك.

المصدر: TechSci Research.

%51

الحصة المتوقعة لإصلاح ميكانيك وكهرباء المركبات من إجمالي سوق إصلاح المركبات لعام 2025م.

2,193.6 مليون ريال

حجم المعاملات المتوقع في إصلاح ميكانيك وكهرباء المركبات لعام 2025م.

%3.8

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لحجم المعاملات في إصلاح ميكانيك وكهرباء المركبات للفترة 2021م-2025م.

%6.9

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لحجم المعاملات في إصلاح إطارات العجلات للفترة 2021م-2025م.

6-1-5 توقعات حجم سوق إصلاح المركبات حسب الجهة المقدمة للخدمة

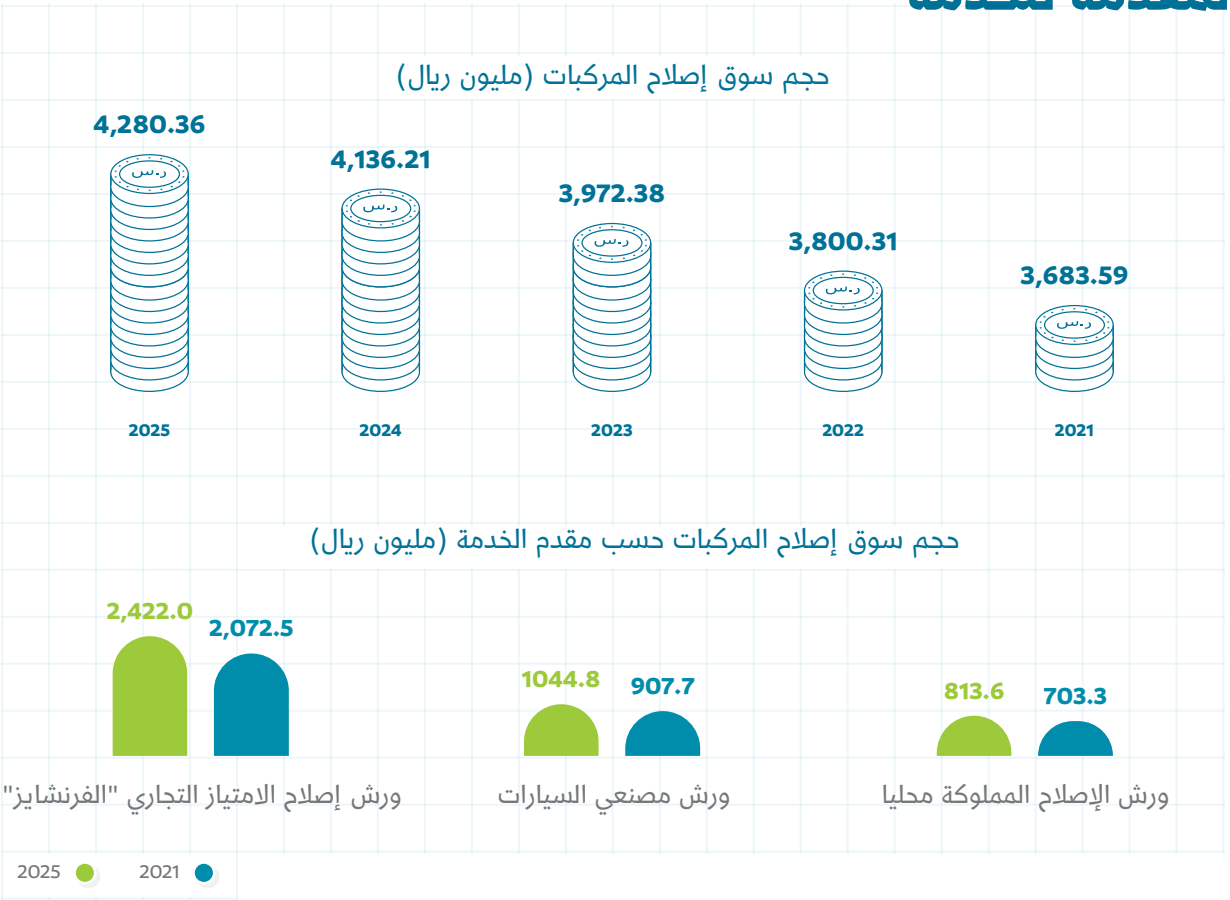

تنقسم سوق إصلاح المركبات في المملكة استنادًا إلى الجهة المزودة للخدمة، والتي يمكن أن تكون ورش الإصلاح المملوكة لمزودين محليين، أو ورش مصنعي السيارات، أو ورش الإصلاح التي تعمل في إطار الامتياز التجاري "الفرنشايز" (وهو عبارة عن عقد يوقع بين صاحب العلامة التجارية و بين طرف آخر لاستغلال امتياز العلامة التجارية مقابل دفع حقوق ملكية العلامة).

تُظهر البيانات أنّ ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشايز" تحتفظ بمعظم حصة سوق إصلاح المركبات بحوالي 56% من قيمة المعاملات في السوق. وتتميز هذه الورش بتقديمها لجميع أنواع خدمة صيانة المركبات، وإصلاحها بعلاماتها التجارية المختلفة، وتقدم لحرفائها خصومات، وامتيازات جذابة، مع ضمان جودة الخدمة لمدة معينة، وسرعة تقديمها. ونظرًا لزيادة أسطول المركبات، ونوع الخدمات التي تقدمها هذه الورش، فإنه من المتوقع أن يزداد عددها في السنوات القادمة، خاصة مع تطور التقنيات، والأدوات التي يتم استخدامها في عمليات صيانة المركبات وإصلاحها. ونتيجة لذلك، يُتوقّع أن يرتفع حجم المعاملات في هذا النوع من الورش بنسبة 4% كمعدّل سنوي للفترة 2021م-2025م.

ورش الإصلاح المملوكة محليًا هي أيضًا من الفاعلين الرئيسين في سوق إصلاح المركبات، ومع أن ترتيبها الثالث من حيث القيمة السوقية، إلا أنها ستشهد أيضًا نموًّا سنويًّا بنسبة 3.7% لنفس الفترة، ليصل حجم معاملاتها في عام 2025م نحو 813.6 مليون ريال.

في السنوات القادمة، ستكون جميع هذه الورش في تحدي كبير أمام المحتوى التكنولوجي والرقمي العالي للمركبات الكهربائية، وما يتطلبه من بنية تحتية ملائمة، ومن قدرات استثمارية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة التي ستظهر في سوق صيانة المركبات وإصلاحها، وذلك جراء الثورة التكنولوجية التي ستشهدها صناعة المركبات في السنوات القليلة المقبلة.

%56

الحصة المتوقعة لورش الامتياز التجاري "الفرنشايز" من إجمالي سوق إصلاح المركبات لعام 2025م.

2,422 مليون ريال

حجم المعاملات المتوقع في ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشايز" لعام 2025م.

%4

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لحجم المعاملات في ورش الامتياز التجاري "الفرنشايز" للفترة 2021م-2025م.

%3.7

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لحجم المعاملات في ورش الإصلاح المملوكة محليًّا للفترة 2021م-2025م.

5-1-7 توقعات حجم سوق إصلاح المركبات حسب المنطقة الإدارية

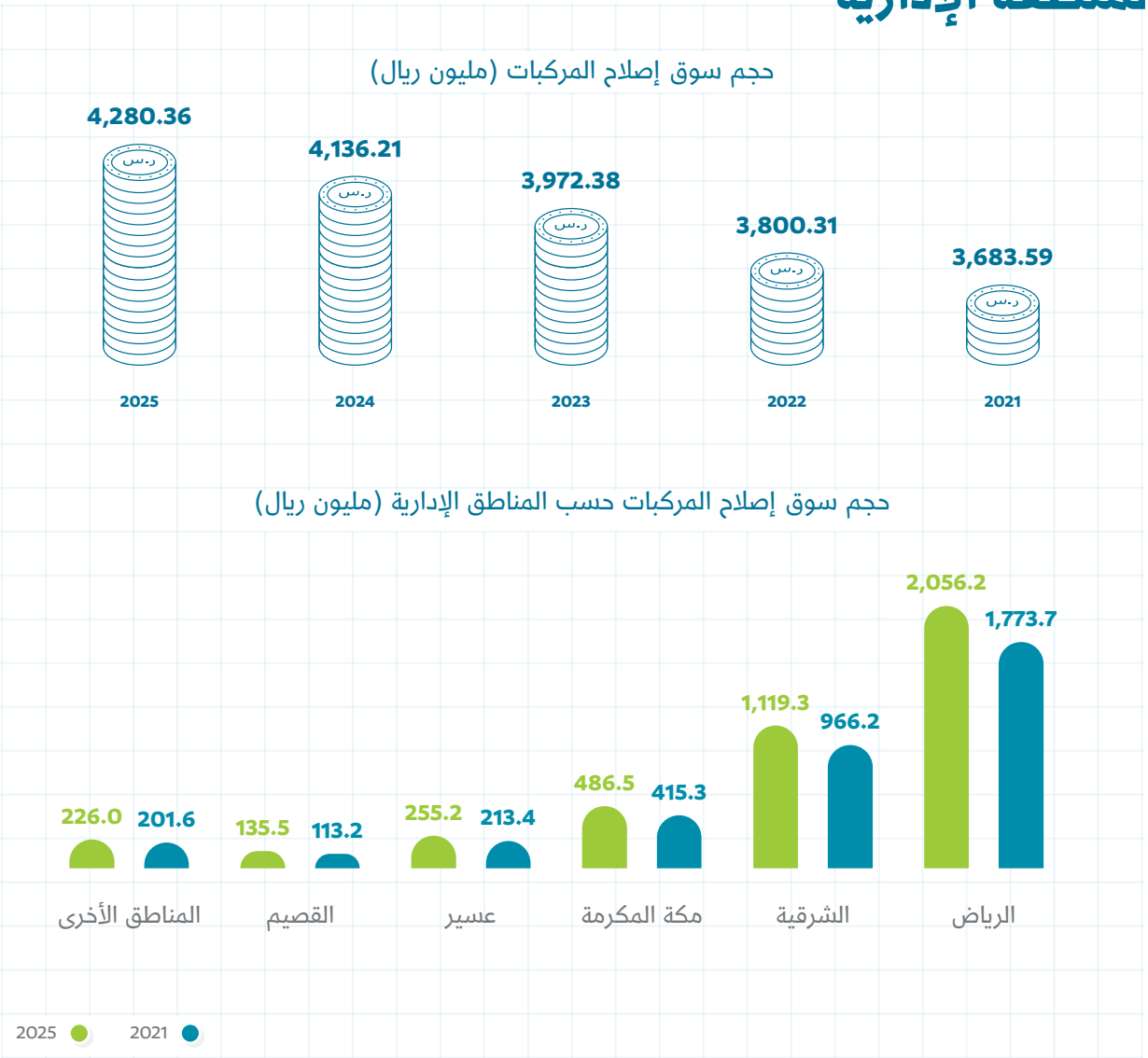

استحوذت منطقة الرياض على حوالي 48.2% من قيمة السوق السعودي لإصلاح المركبات بـ1773.7 مليون ريال في عام 2021م. ويُعدّ ارتفاع عدد السـكان في العاصمة الرياض، ووجود أكبر أسـطول للمركبات بها، من العوامل التي تؤهلها لتكون سوقًا مزدهرة لإصلاح المركبات، خاصة مع انتشار العديد من الورش، ومراكز الخدمة متعددة العلامات التجارية فيها.

وتُفيـد التوقّعـات بأنّ يظلّ نحو 85% من حجم سـوق إصلاح المركبات متركّزًا في 3 مناطق رئيسـة، وهي: الريـاض، ومكة المكرمة، والشـرقية؛ وذلك حتّى عام 2025م؛ ممّا يعني أنّ المجال سيكون متاحًا للاستثمار في ورش إصلاح المركبات في بقية مناطق المملكة الأخرى. وحسب التوقّعات فإنّ منطقة عسير، ومنطقة القصيم ستشهدان أعلى نسبة نموّ في حجم سوق إصلاح المركبات على مستوى المملكة بـ 4.6% كمعدّل سنوي في كلّ منهما للفترة 2021م-2025م. في حين يُتوقّع أن تكون هذه النسبة في حدود 3.7% في منطقة الشرقية، و حوالي 3.8% في منطقة الرياض، أمّا في بقية مناطق المملكة فلن تتجاوز الـ3%.

2,056.2 مليون ريال

حجم المعاملات المتوقع في سوق إصلاح المركبات لعام 2025م في منطقة الرياض.

%85

من السوق السعودي لإصلاح المركبات يتركّز في مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية.

%4.6

معدّل النموّ السـنوي المتوقّع لسـوق إصـلاح المركبات في كل من منطقتي عسير والقصيم للفترة 2021م-2025م.

8-1-5 توقعات حجم سوق إصلاح سيارات الركّاب

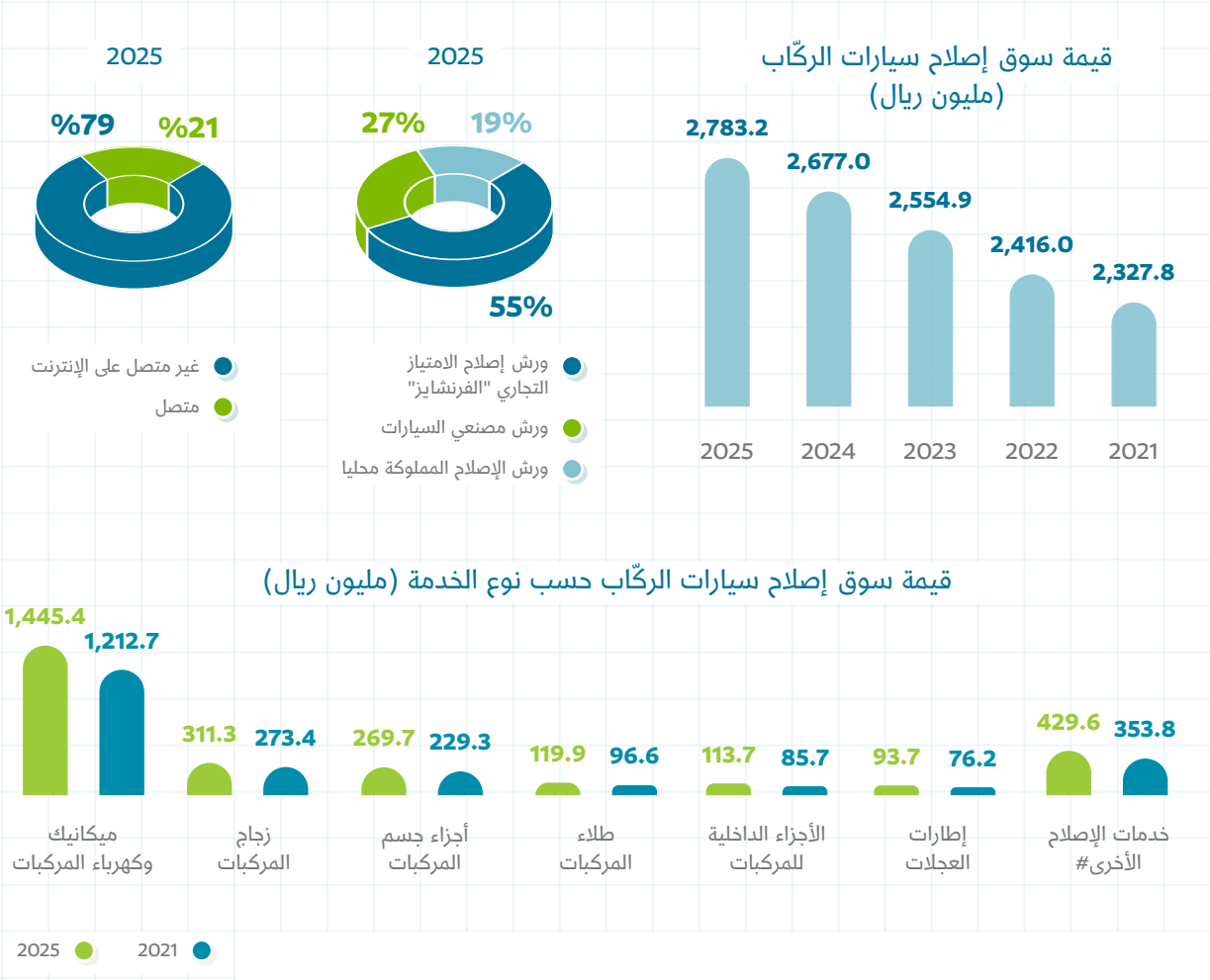

بلغ حجم المعاملات في السوق السعودي لإصلاح سيارات الركّاب في عام 2021م نحو 2,328 مليون ريال، ويُتوقّع أن ينمو هذا السوق بنسبة 4.6% كمعدّل سنوي للفترة 2021م-2025م، ليبلغ نحو 2,783 مليون ريال في عام 2025م.

وفي عام 2021م، مثّل إصلاح السيارات المخصصة للركّاب القسم الأكبر (63%) من سوق إصلاح المركبات في المملكة. وتُفيد التوقّعات بأنّ خدمات إصلاح المحركات، وكهرباء السيارة ستكون الأعلى قيمة من بقية خدمات إصلاح السيارة التي يمكن تقديمها لأصحاب السيارات المخصصة للركوب في عام 2025م، وذلك بـ1,445.4 مليون ريال، وستُمثّل نحو 52% من إجمالي قيمة خدمات الإصلاح التي تحتاجها سيارات الركّاب.

ومن المتوقّع أيضًا أن تستحوذ ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشايز" على 55% من سوق إصلاح سيارات الركّاب في عام 2025م؛ نظرًا لما تقدّمه هذه الورش لعملائها من مميزات، وتسهيلات مقارنة بورش مصنعي السيارات، أو ورش الإصلاح المملوكة محليًا.

كما تُفيد التوقعات، بأن 79% من حجم المعاملات في سوق إصلاح سيارات الركّاب في عام 2025م ستظل غير مرتبطة بالإنترنت، وأنّ 19% فقط من هذه المعاملات ستتمّ عبر الإنترنت في ورش حديثة، لها مواقع إلكترونية، أو مشتركة في تطبيقات، تستخدمها للحجز عن بعد، وللدفع الإلكتروني، ولمتابعة عمليات الإصلاح، ومواعيد التسليم.

%4.6

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لسوق إصلاح سيارات الركّاب للفترة 2021م-2025م.

2,783.2 مليون ريال

حجم المعاملات المتوقع في السوق السعودي لإصلاح سيارات الركّاب لعام 2025م.

%52

من إصلاحات سيارات الركاب يتعلّق بإصلاح محرّك وكهرباء المركبة.

%55

من سوق إصلاح سيارات الركاب يتمّ في ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشايز".

أخرى تشمل موازنة العجلات والتشحيم وما إلى ذلك.

9-1-5 توقعات حجم سوق إصلاح المركبات التجارية الخفيفة

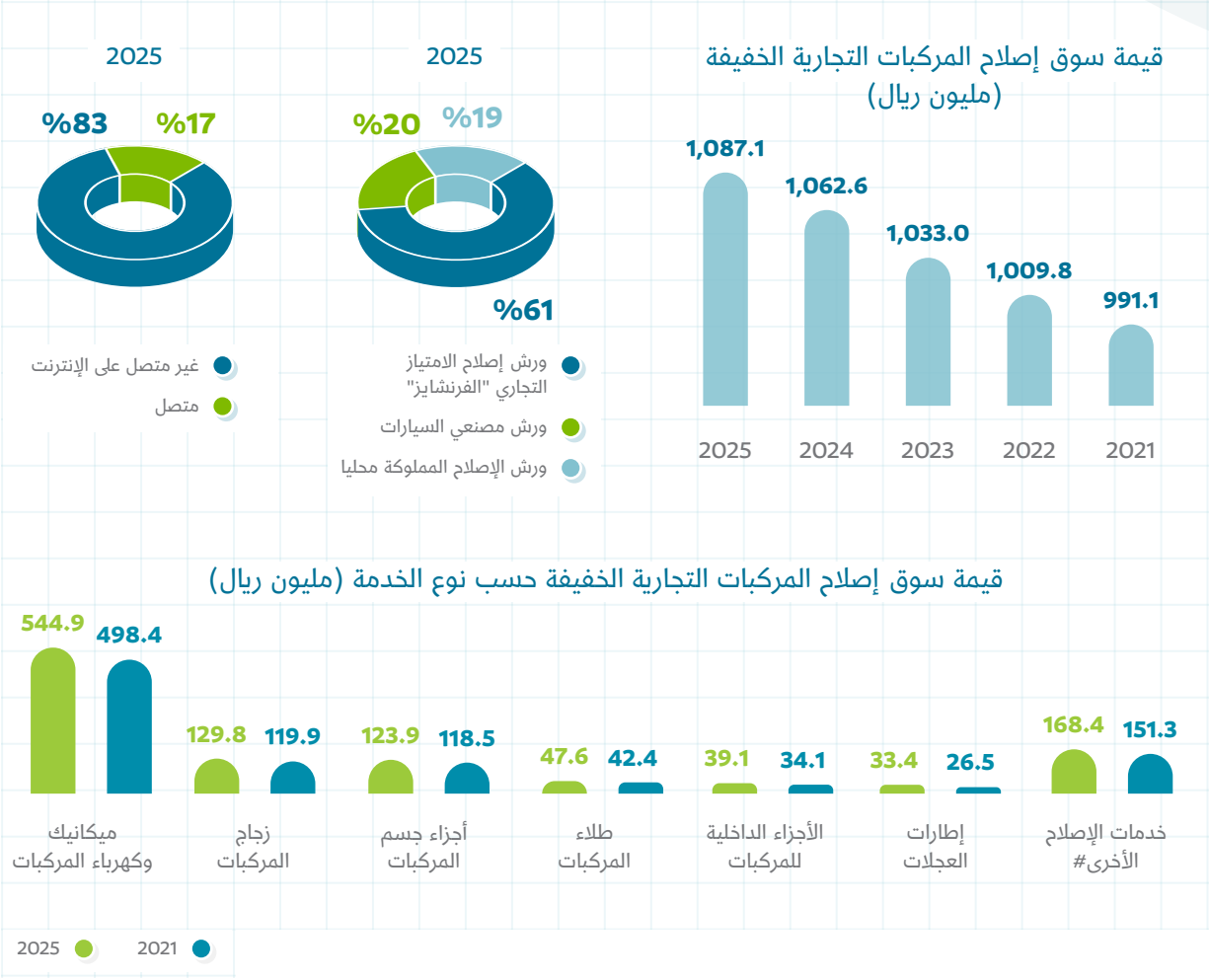

بلغ حجم المعاملات في السوق السعودي لإصلاح السيارات التجارية الخفيفة في عـام 2021م نحـو 991.1 مليون ريال، ويُتوقّع أن ينمو هذا السـوق بنسـبة 2.3% كمعدّل سنوي للفترة 2021م-2025م، ليبلغ حوالي 1,087 مليون ريال في عام 2025م.

خدمات إصلاح المحرّكات، وكهرباء المركبات هي الخدمات التي سـتكون الأكثر قيمة من بين جميع خدمات الإصلاح التي سـتحتاجها السيارات التجارية الخفيفة في السنوات القادمة. حيث يُتوقّع أن يبلغ حجم هذا النوع من الإصلاحات 544.9 مليون ريال في عام 2025م، وسيرتفع بنسبة سنويّة تناهز الـ 2.3% للفترة 2021م-2025م، كما أنّها سـتمثّل نحـو نصف قيمة الإصلاحات التي سـيخضع لها هـذا النوع من المركبات التجارية في عام 2025م.

وتُفيد التوقّعات بأنّ 61% من إصلاحات المركبات التجارية الخفيفة في عام 2025م ستتم في ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشايز". كما أنّ 17% فقط من هذه الإصلاحات ستتمّ عبر الإنترنت في ورش حديثة، لها مواقع إلكترونية، أو مشـتركة في تطبيقات تسـتخدمها للحجز عن بُعد، وللدفع الإلكتروني، ومتابعة عمليات الإصلاح ومواعيد التسليم.

%2.3

معدّل النمـوّ السـنوي المتوقّع لسـوق إصلاح المركبات التجارية الخفيفة للفترة 2021م-2025م.

1,087 مليون ريال

حجم المعاملات المتوقع في السوق السعودي لإصلاح المركبات التجارية الخفيفة لعام 2025م.

%52

من إصلاحات المركبات التجارية الخفيفة يتعلّق بإصلاح الميكانيك والكهرباء.

%55

من إصلاحات المركبات التجارية الخفيفة يتمّ في ورش الإصـلاح من نوع الامتيـاز التجاري "الفرنشايز".

أخرى تشمل موازنة العجلات والتشحيم وما إلى ذلك.

5-1-10 توقعات حجم سوق إصلاح المركبات المتوسطة والثقيلة

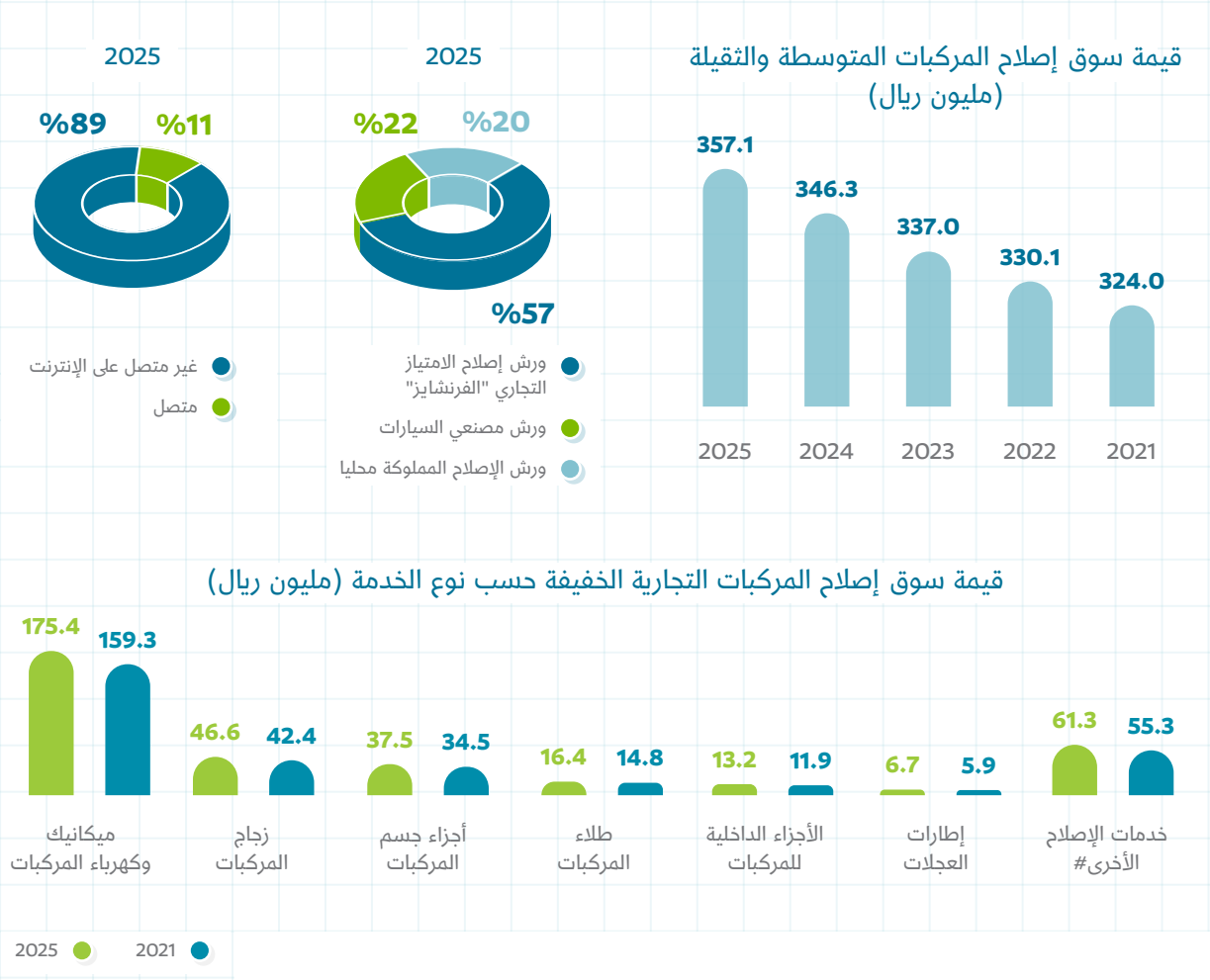

بلغ حجم المعاملات في السوق السعودي لإصلاح المركبات المتوسطة والثقيلة في عام 2021م نحو 324 مليون ريال، ويُتوقّع أن ينمو هذا السوق بنسبة 2.5% كمعدّل سنوي للفترة 2021م-2025م، ليبلغ حوالي 357.1 مليون ريال في عام 2025م.

خدمات إصلاح المحركات وكهرباء المركبات ستكون هي الخدمات الأكثر قيمة من بقية خدمات الإصلاح التي ستحتاج لها المركبات المتوسطة والثقيلة في السنوات القادمة وستُمثل 49.3% من إجمالي الإصلاحات الممكنة. كما تُفيد التوقّعات بأن يرتفع حجم المعاملات في هذا السوق بنسبة 2.5% كمعدّل سنوي للفترة 2021م-2025م، لتصل إلى 357.1 مليون ريال في عام 2025م.

وحسب التقديرات المستقبليّة فإنّ 57% من إصلاحات المركبات المتوسطة والثقيلة ستتم في ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشايز"، وستكون هي الورش الأكثر تفضيلًا بالنسبة لأصحاب المركبات المتوسطة والثقيلة سواء أكان في القطاع الخاص أم في القطاع الحكومي، بحكم أنه من المتوقّع أنها ستواصل في تقديم مميزات، وتسهيلات تنافسية لعملائها، مقارنة ببقية أنواع الورش الأخرى.

في نفس الوقت سيكون 89% من حجم المعاملات في سوق إصلاح المركبات المتوسطة والثقيلة إلى حدود عام 2025م معتمدًا الأسلوب التقليدي في حجز المواعيد، ودفع الفواتير، وأنّ 11% فقط من هذه المعاملات ستتمّ عبر الإنترنت في ورش حديثة، لها مواقع إلكترونية، أو مشتركة في تطبيقات، تستخدمها للحجز عن بُعد، وللدفع الإلكتروني، ومتابعة عمليات الإصلاح ومواعيد التسليم.

أخرى تشمل موازنة العجلات والتشحيم وما إلى ذلك.

%2.5

معدّل النموّ السنوي المتوقّع لسوق إصلاح المركبات المتوسطة والثقيلة للفترة 2021م-2025م.

357.1 مليون ريال

حجم المعاملات المتوقع في السوق السعودي لإصلاح المركبات المتوسطة والثقيلة لعام 2025م.

%49.3

من إصلاحات المركبات المتوسطة والثقيلة يتعلّق بإصلاح ميكانيك وكهرباء المركبات.

%57

من إصلاحات المركبات المتوسطة والثقيلة تتمّ في ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشايز".

11-1-5 توقعات حجم سوق إصلاح المركبات ذات العجلتين

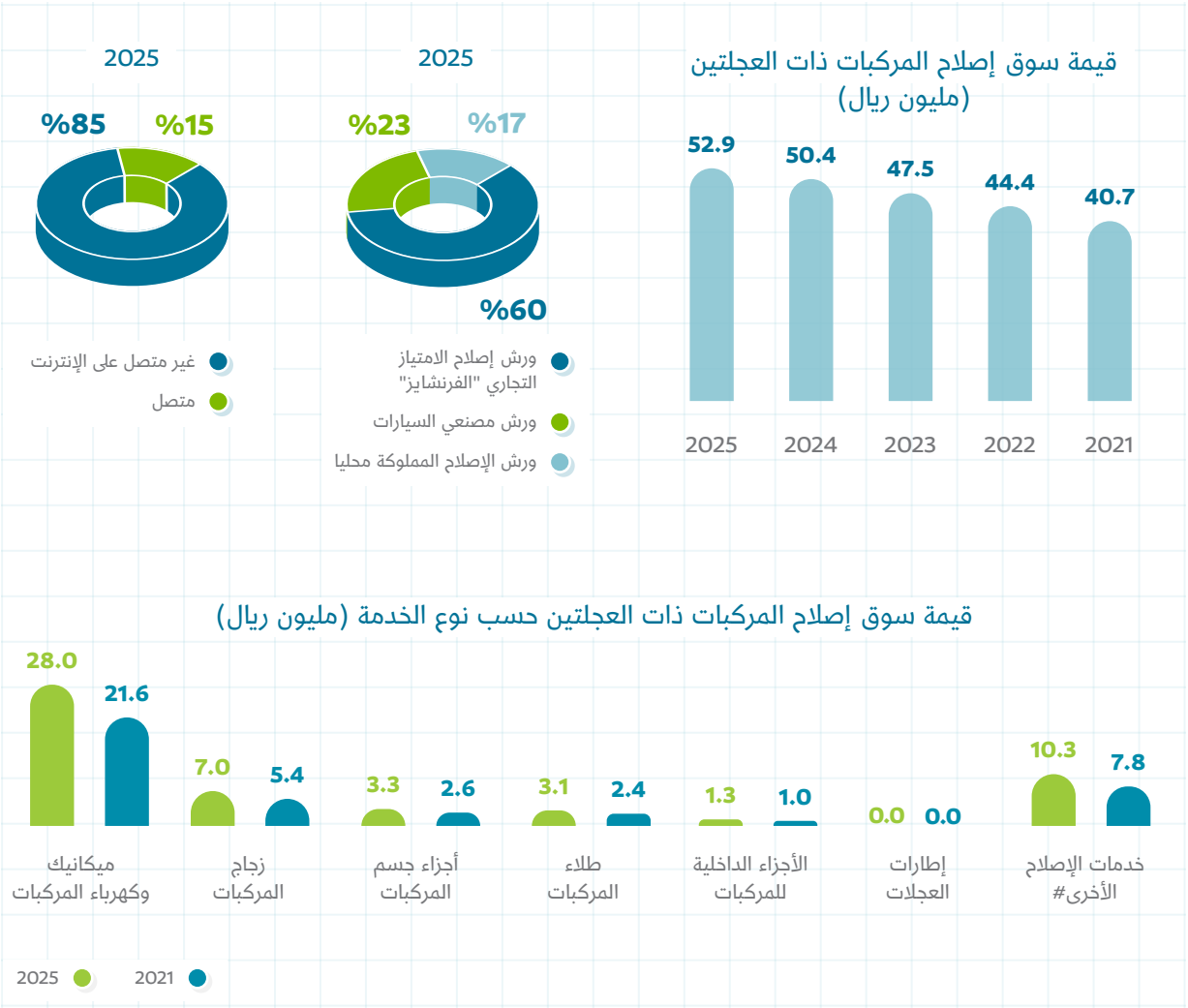

في عام 2021م، بلغ حجم السـوق السـعودي لإصلاح المركبات ذات العجلتين من دراجات هوائية ودراجات نارية نحو 40.7 مليون ريال، ويُتوقّع أن ينمو هذا السوق بنسبة 6.8% كمعدّل سنوي للفترة 2021م-2025م، ليبلغ حوالي 52.9 مليون ريال في عام 2025م.

إصلاح محركات وكهرباء المركبات ذات العجلتين هي الخدمات الأعلى قيمة من بقية أنواع خدمات الإصلاح الأخرى التي ستحتاجها هذه المركبـات في عـام 2025م. إذ يُتوقّع أن ترتفع قيمة هـذه الخدمات من 21.6 مليون ريال في عـام 2025م إلى 28 مليون ريال في عام 2025م. كمـا تُفيد التوقّعات بأنّ 60% من هذه الإصلاحات سـتتم في ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشـايز"، وأنّ 15% فقط من المعاملات في السوق السعودي لإصلاح المركبات ذات العجلتين تتمّ عبر الإنترنت من خلال المواقع الإلكترونية والتطبيقات الخاصة بورش الإصلاح لحجز المواعيد عن بعد أو للدفع الإلكتروني، في حين أنّ الـ85% المتبقيّة تتم بالأشكال التقليدية من خلال الحضور والتواصل المباشر والدفع النقدي في ورشات الإصلاح.

52.9 مليون ريال

حجـم المعاملات المتوقع في السـوق السعودي لإصلاح المركبات ذات العجلتين لعام 2025م.

%60

من إصلاحات المركبات ذات العجلتين تتمّ في ورش الإصلاح من نوع الامتياز التجاري "الفرنشايز".

%6.8

معدّل النموّ السـنوي المتوقّع لسـوق إصلاح المركبـات ذات العجلتين للفترة 2021م-2025م.

أخرى تشمل موازنة العجلات والتشحيم وما إلى ذلك.

2-5

دراسة سوق إصلاح المركبات من وجهة نظر أصحاب المنشآت

نبذة

- تم إجراء 81 مقابلة وجهًا لوجه مع أصحاب منشآت نشاط إصلاح المركبات، واستقصاء آرائهم حول مجموعة من المؤشرات، والعوامل، والمؤثرات، والتطلعات التي تحيط بأعمالهم من خلال استبانة مخصصة.

- تم جمع البيانات من تاريخ 2022-05-26 حتى تاريخ 2022-07-06.

1-2-5 خصائص عينة المنشأة

تصنيف المنشأة:

%9 ورش إصلاح وصيانة المركبات مملوكة لعلامات تجارية عالمية

%84 ورش إصلاح وصيانة المركبات المملوكة محليًا

%7 ورش إصلاح وصيانة المركبات لدى الوكيل المعتمد

عمر المنشأة:

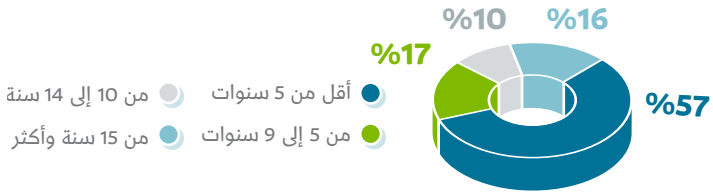

توفر فروع أخرى تابعة للمنشأة:

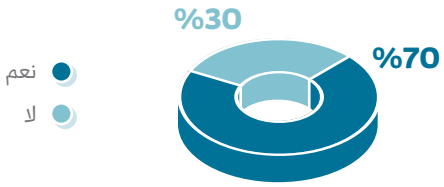

الإيرادات السنوية:

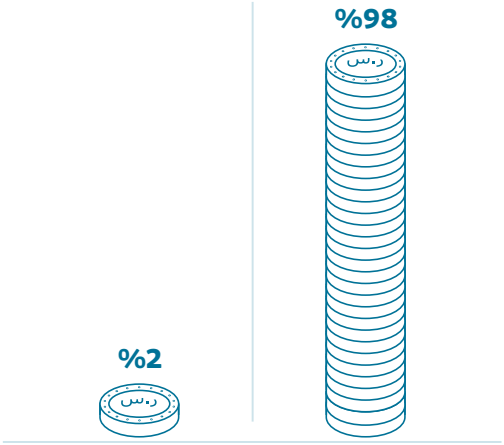

عدد الفروع المتوفرة:

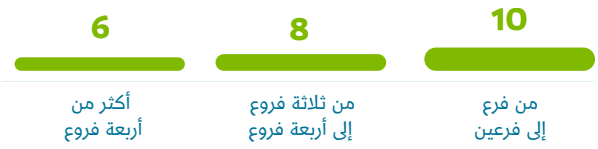

حجم المنشأة (عدد الموظفين بدوام كامل):

المنطقة:

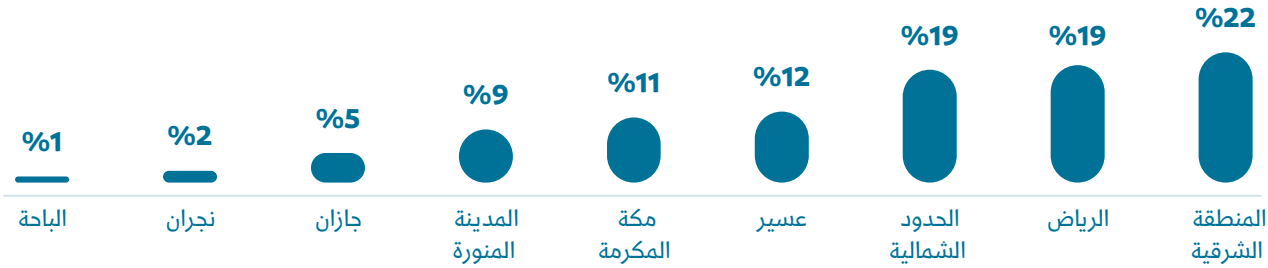

عدد المجيبين: 81

2-2-5 مؤشر نمو المنشأة في نشاط إصلاح المركبات

انخفضت الإيرادات بنسبة 54% خلال الستة أشهر الماضية، وبالنظر إلى تأثير المواسم على النشاط بشكل عام نلاحظ باتفاق الأغلبية بنسبة 46% بأنه ليس هناك تأثير على مستوى الأعمال الخاص بهم، وفيما يخص التوقعات بزيادة الإيرادات المستقبلة مع استمرار المواسم، والفعاليات اتفق الأغلبية أنه لن يكون هناك أي زيادات في الإيرادات المستقبلية أو ستكون زيادة ضعيفة.

مستوى تغير الإيرادات خلال الأشهر الستة الماضية

تأثير المواسم والفعاليات على مستوى الأعمال

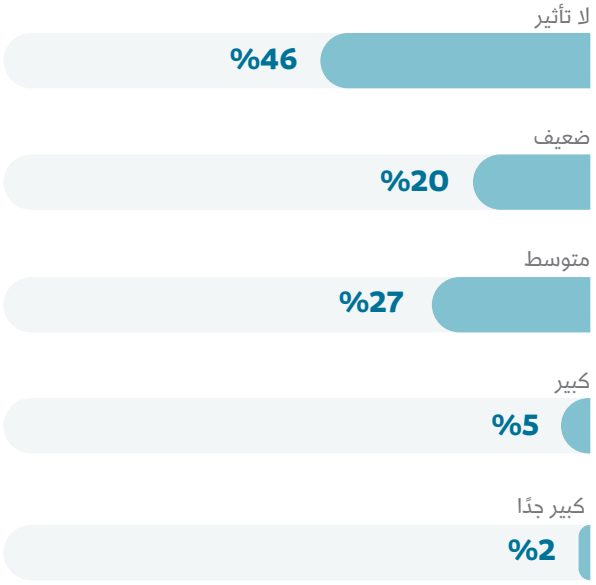

التوقعات بأن استمرار المواسم والفعاليات سيزيد من الإيرادات في المستقبل

عدد المجيبين: 81

3-2-5 مؤشر التوظيف في منشآت إصلاح المركبات

أفاد الأغلبية بأن عدد الموظفين لم يتغير خلال الستة أشهر الماضية، وبالنظر لتوقعات التوظيف مستقبلًا أفاد 75% من المجيبين بعدم الحاجة إلى زيادة عدد الموظفين خلال الستة أشهر القادمة، واتفق 25% من المجيبين بحاجتهم بزيادة عدد الموظفين حيث ستكون الزيادة من 1 إلى 3 موظفين.

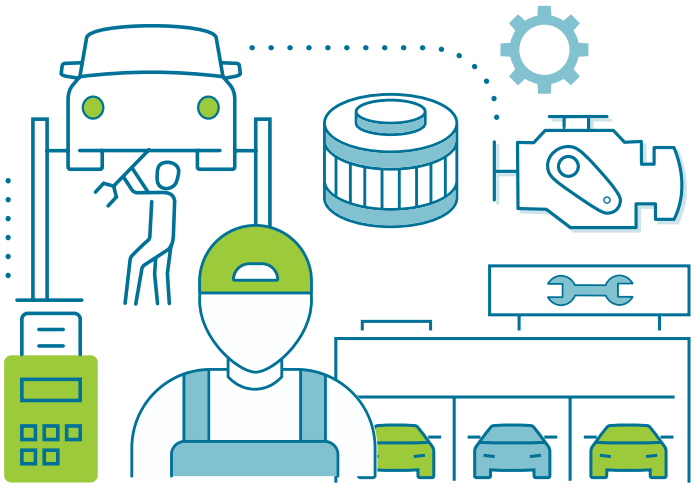

توقعات الحاجة إلى زيادة عدد الموظفين خلال الستة أشهر الماضية

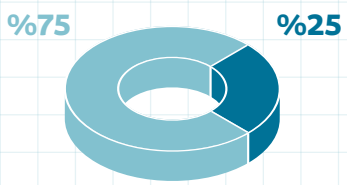

نعم
لا

عدد المجيبين: 81

مستوى التغير في عدد الموظفين خلال الستة أشهر الماضية

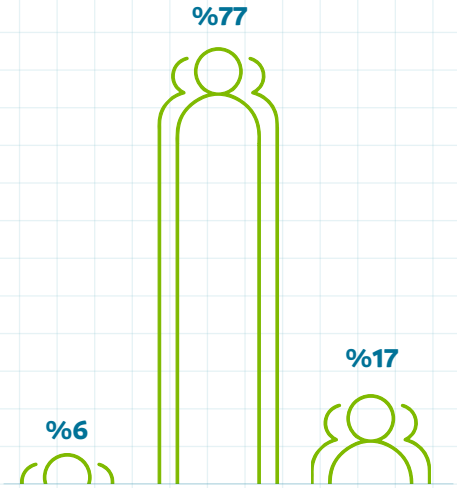

عدد المجيبين: 81

عدد الموظفين الجدد المتوقع توظيفهم

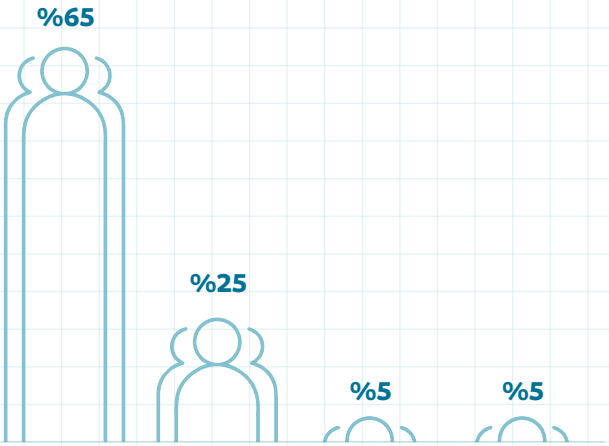

عدد المجيبين:20

4-2-5 مؤشر ثقة الأعمال في منشآت إصلاح المركبات

اتفق 68% من الفئة المستهدفة بأن بيئة الأعمال في المملكة ستكون محفزة مستقبلًا، وبالنظر إلى مستقبل النشاط أفاد 73% بأن نظرتهم إيجابية تجاه نشاطهم التجاري.

أفاد 57% من الفئة المستهدفة بتوقع مستوى الربحية للنشاط بنسبة متوسطة، كما نلاحظ أن الأغلبية يتوقعون بأن تأثير اللوائح والأنظمة سيكون سلبيًّا بنسبة 42%.

ماهي توقعاتك لمستقبل بيئة الأعمال في المملكة بشكل عام ؟

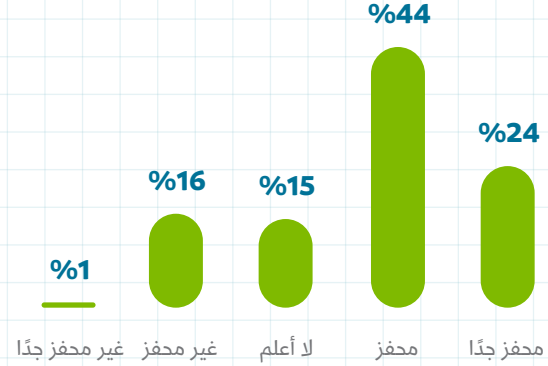

ماهي نظرتك لمستقبل نشاطكم التجاري بشكل عام؟

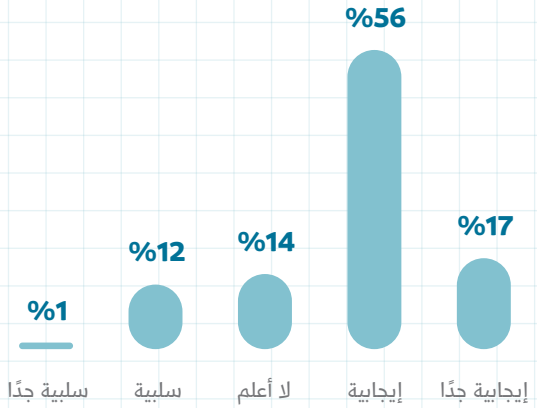

كيف تتوقع أن يكون مستوى الربحية في نشاطكم التجاري خلال الستة أشهر القادمة؟

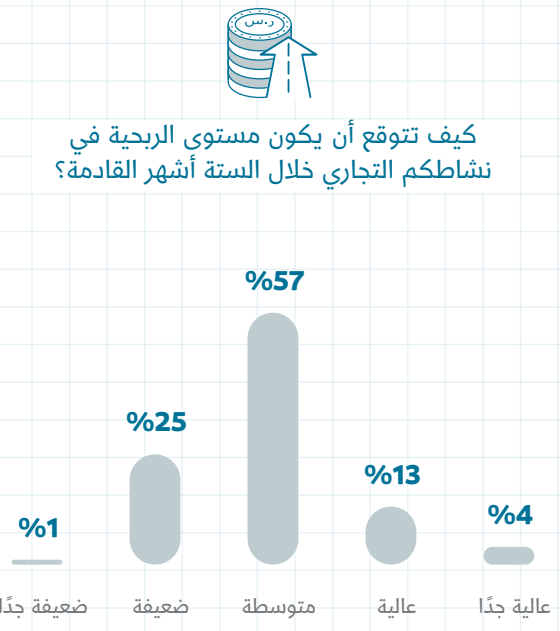

كيف تتوقع أن يكون تأثير اللوائح والأنظمة والاشتراطات الحكومية على مستوى أعمالك خلال الستة أشهر القادمة؟

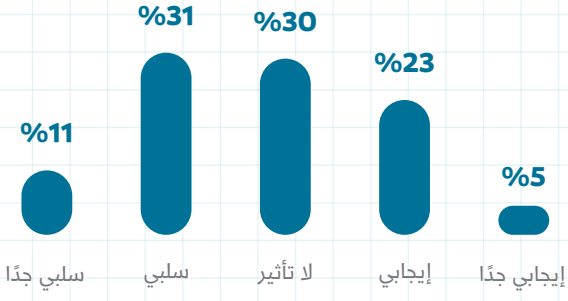

عدد المجيبين: 81

5-2-5 العوامل المؤثرة على نشاط إصلاح المركبات

اتفق الأغلبية بأن من العوامل المؤثرة على النشاط هو تغيير أذواق المستهلكين بنسبة 85%، يليه توفر الموارد البشرية ذات الخبرة والكفاءة بنسبة 81%.

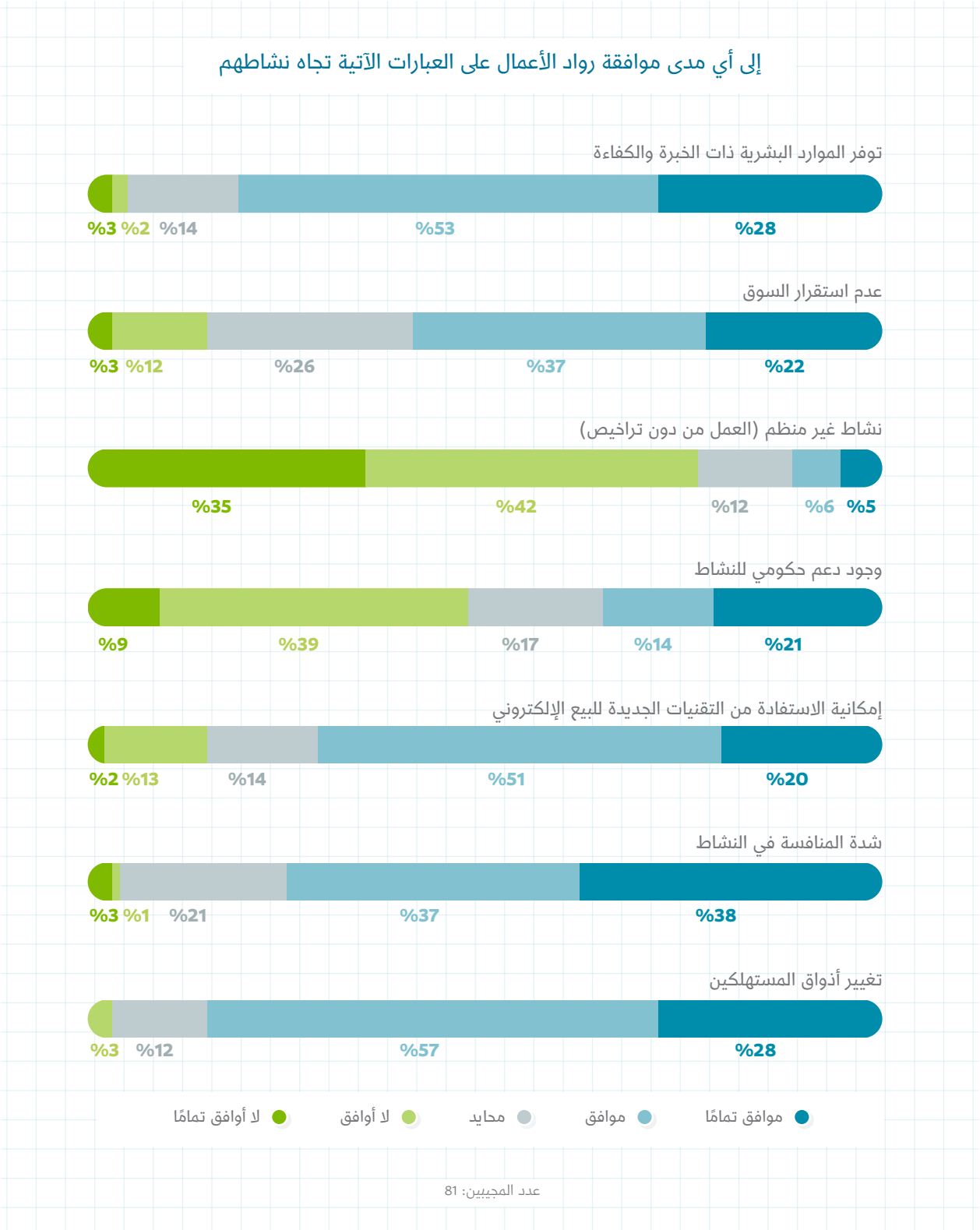

6-2-5 مؤشر تطوير الأعمال في نشاط إصلاح المركبات

أفاد 47% من الفئة المستهدفة بوجود خطط لديهم في تطوير الأعمال خلال الستة أشهر القادمة، ومن أبرز الخطط للتطوير مستقبلًا رفع مستوى كفاءة الموظفين، حيث حققت أعلى نسبة بين الخطط المحددة الأخرى.

بالنظر إلى الأسباب التي تحد من تطوير الأعمال للفئة المستهدفة نلاحظ أن هناك اتفاقًا كبيرًا في ارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة، ويليها تشبع السوق والمنافسة.

هل لديك خطط لتطوير أعمالك خلال الأشهر الستة القادمة؟

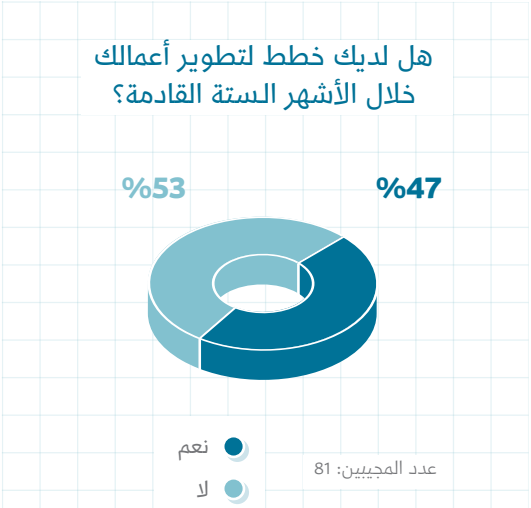

عدد المجيبين: 81

ماهي تلك الخطط؟

عدد المجيبين: 38

ما الأسباب التي تحد من تطوير أعمالك؟

عدد المجيبين: 43

7-2-5 مؤشر التضخم في نشاط إصلاح المركبات

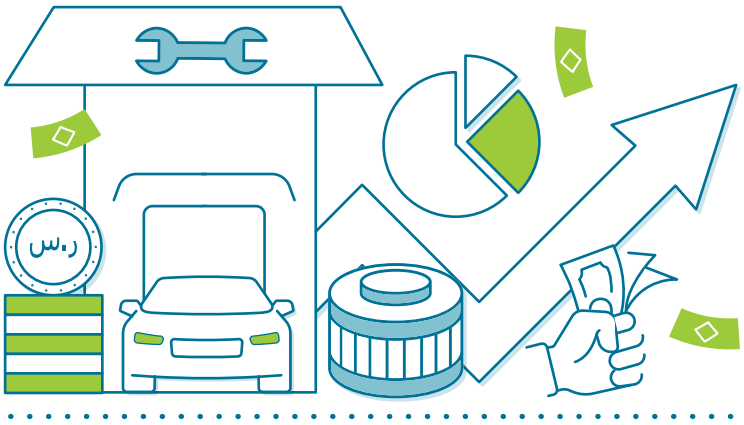

أفـاد 44% مـن الفئة المسـتهدفة بتوقع ارتفاع أسـعار المنتجات، والخدمات خلال الستة أشـهر القادمة، حيث اتفق الأغلبية بأن زيادة أسعار الخدمات، والمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، والخدمة أهم سبب سيساهم في الارتفاع.

هل تتوقع ارتفاع أسعار منتجاتك أو خدماتك خلال الستة أشهر القادمة؟

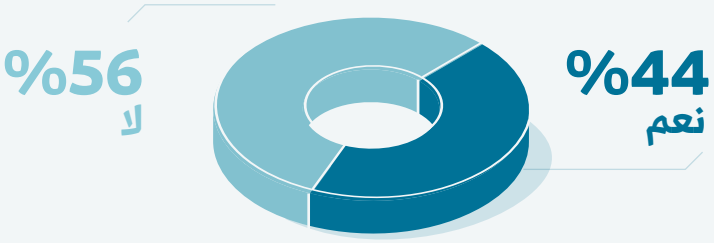

عدد المجيبين: 81

في نظرك ما هو أهم سبب سيساهم في هذا الارتفاع؟

عدد المجيبين: 37

3-5

دراسة سوق خدمات إصلاح المركبات من وجهة نظر المستهلكين

نبذة

- تم إجـراء 55 مقابلـة مع المسـتهلكين، واستقصاء آرائهم حول مدى رضاهم عن الخدمـات التي تقدمها منشـآت خدمات إصلاح المركبات، وعن احتياجاتهم، وتوقعاتهم لمستقبل هذا النشاط بشكل عام.

- تم جمع البيانات من تاريخ 2022-05-26 حتى تاريخ 2022-07-06.

1-3-5 خصائص عينة المستهلكين لخدمات إصلاح المركبات

الجنس:

المجيبين:

55

أسلوب الإنفاق الاستهلاكي:

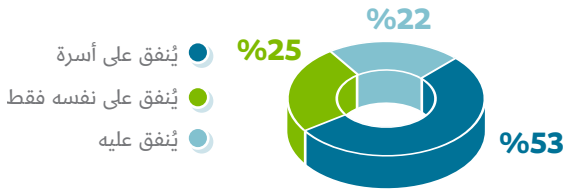

العمر:

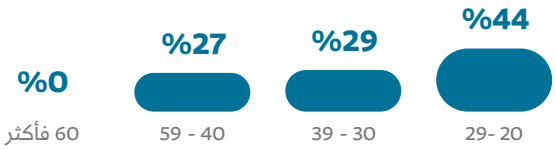

الحالة الوظيفية:

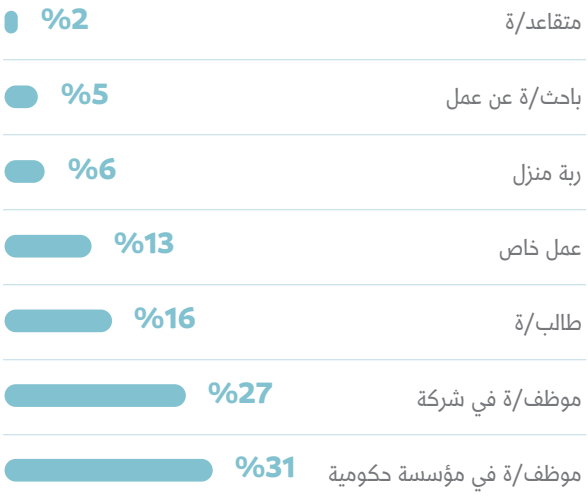

الدخل:

المنطقة:

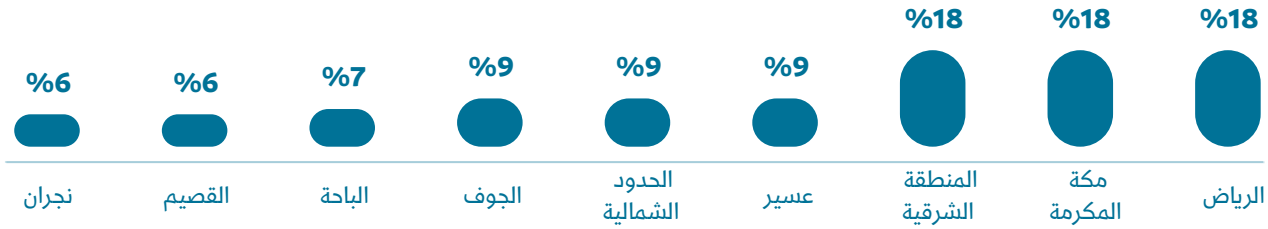

2-3-5 تفضيلات المستهلكين بشأن خدمات إصلاح المركبات

اتفق 40% من المستهلكين على عدد زيارات ورش إصلاح المركبات من مرتين إلى ثلاث، خلال الستة أشهر الماضية، حيث كان الذكور أعلى نسبة مقارنة بالإناث بنسبة، وفي النظر إلى معدل الإنفاق بشكل عام، تبين أن المستهلكين أنفقوا خلال الستة أشهر الماضية أقل من 500 ريال في إصلاح مركباتهم، وكانت الإناث أعلى نسبة من الذكور.

مستوى الاحتياج لخدمات إصلاح المركبات خلال الستة أشهر الماضية

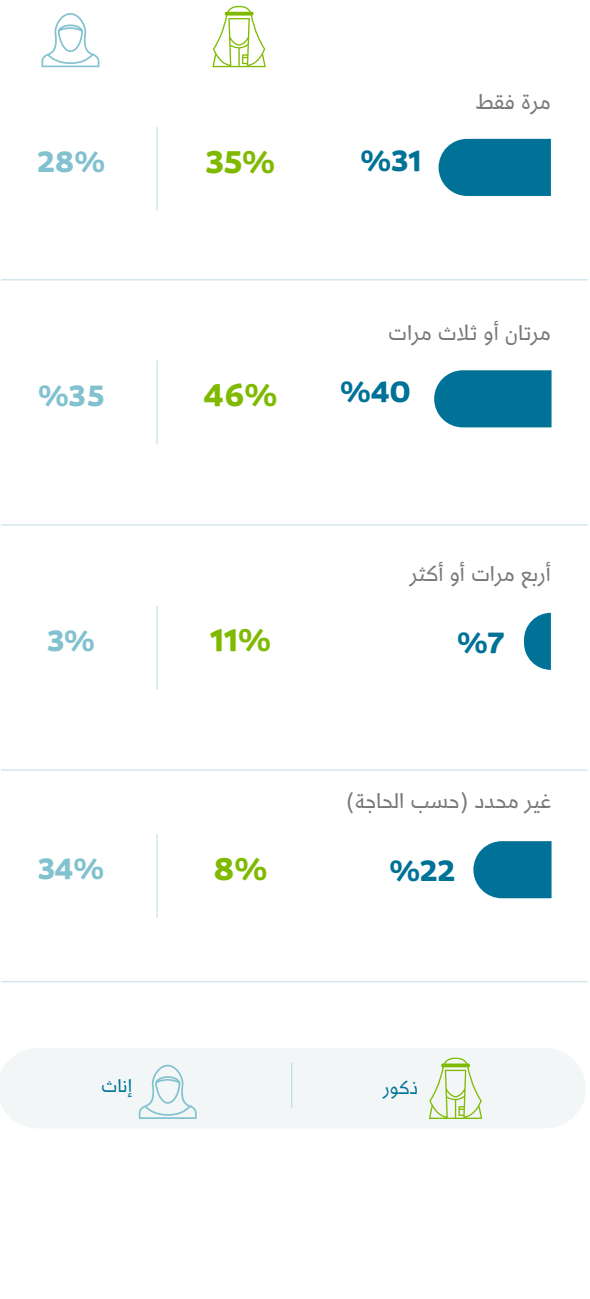

معدل الإنفاق على خدمات إصلاح المركبات خلال الستة الأشهر الماضية

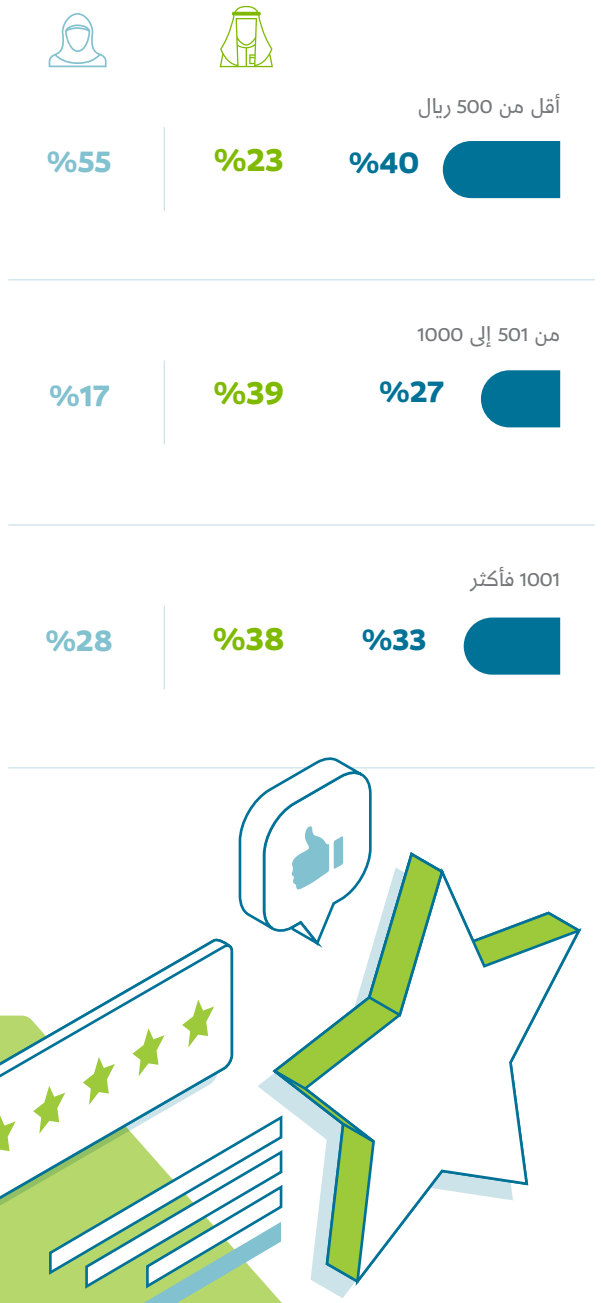

عدد المجيبين: 55

3-3-5 رضا المستهلكين عن خدمات إصلاح المركبات - بشكل عام

أفاد الأغلبية من المستهلكين بعدم رضاهم عن الأسعار بشكل عام بنسبة 51%، وبالنظر إلى التزام مقدم الخدمة بالمواعيد بلغت نسبة رضا المستهلكين 64%، وفيما يخص الجودة حققت نسبة الرضا 49%، وأخيرًا حققت سرعة الإنجاز نسبة رضا عالية بواقع 62%.

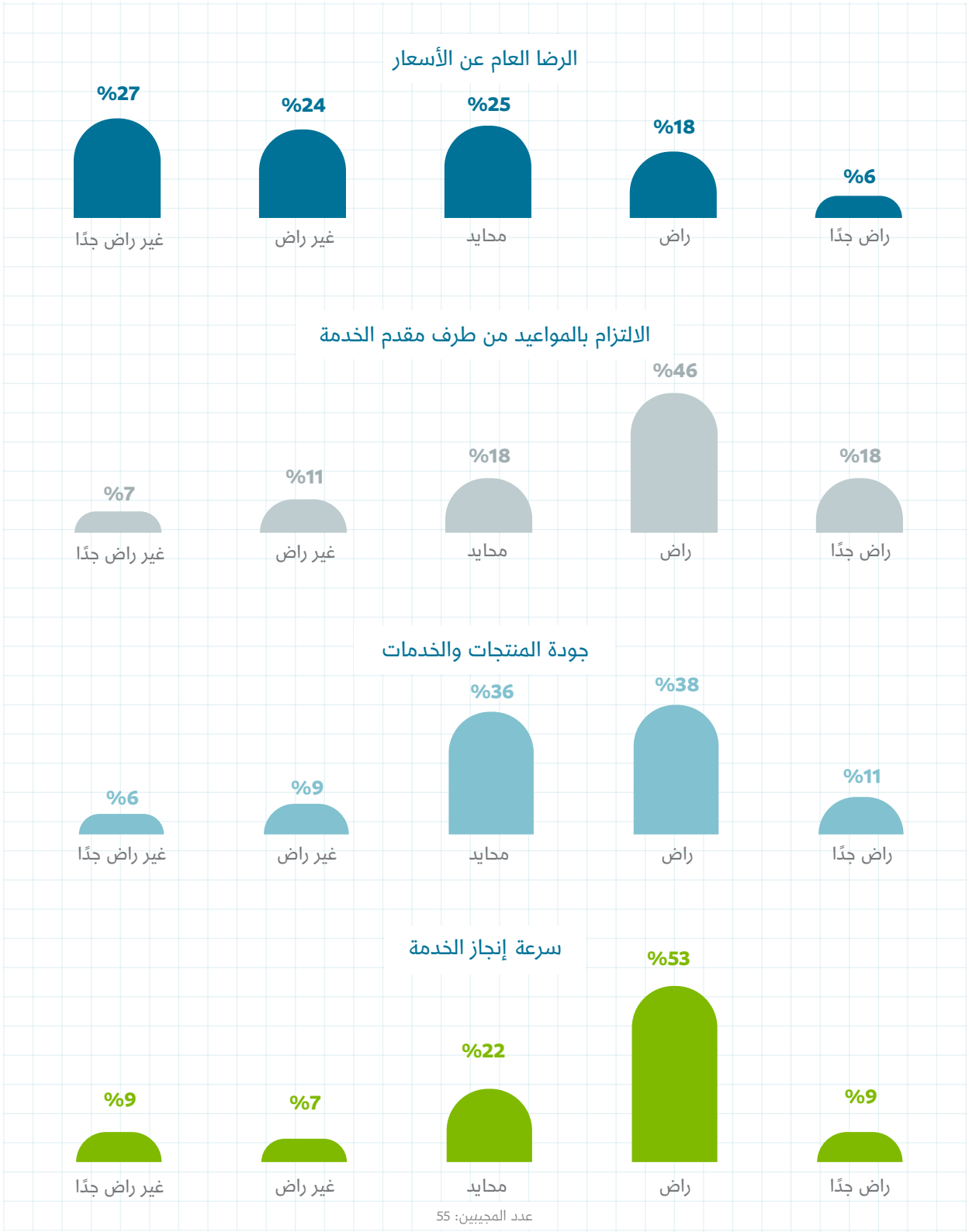

5-3-4 آراء وتوقعات المستهلكين بشأن نشاط إصلاح المركبات – بشكل عام

يفضل المستهلكون دائمًا محلات إصلاح المركبات التي تقدم خدمات شاملة، حيث حققت أعلى نسبة بواقع 82%.

اتفق 69% من المســتهلكين على أن محلات إصلاح المركبات متجهة نحو المزيد من التطور في المملكة خلال السنوات القادمة بنسبة 69%.

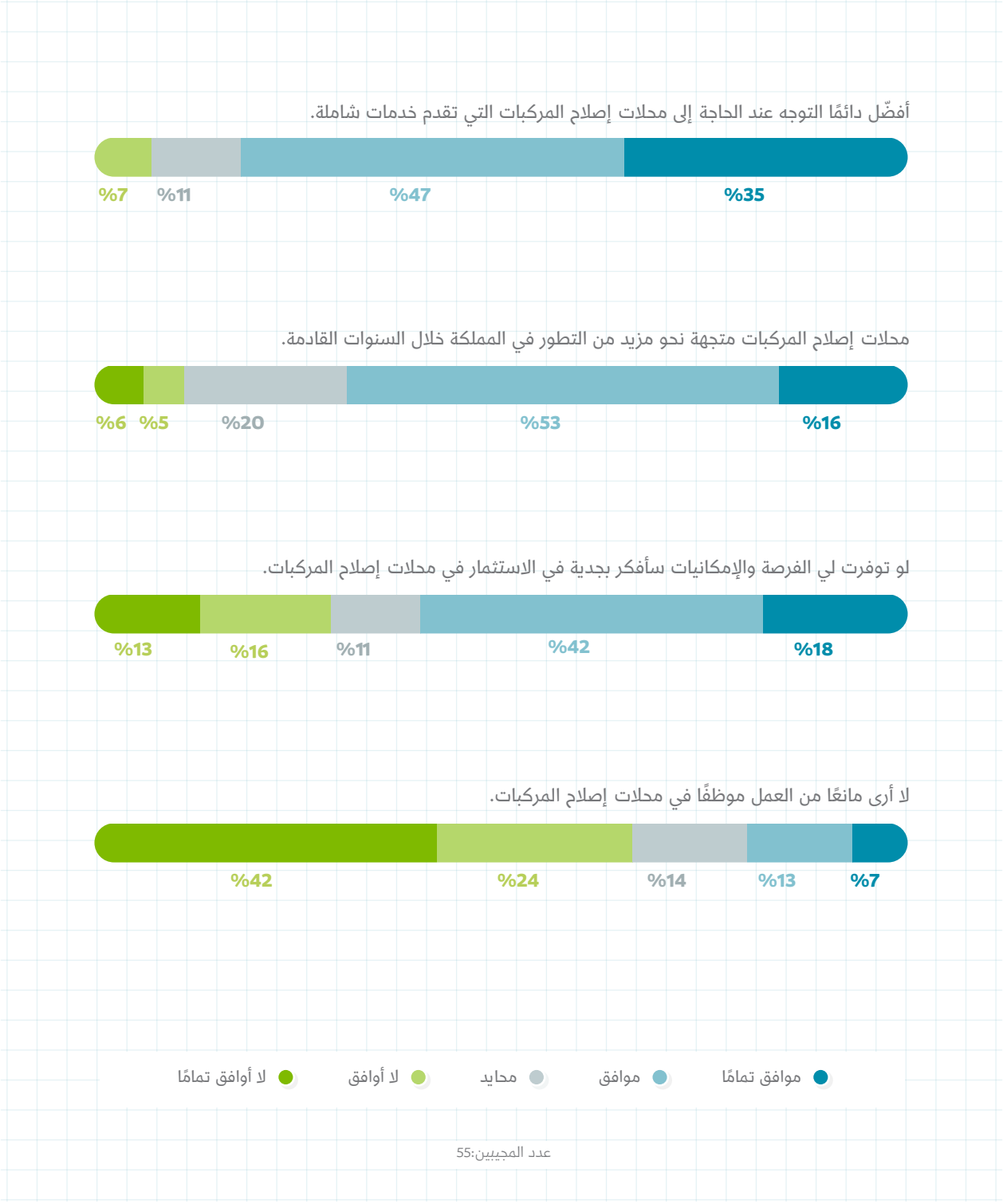

عدد المجيبين:55

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

MonshaatSA
8003018888